

دراسة في الإسلام

٢٥٢

دار الأمل
للنشر والتوزيع

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
البحرين - الكويت - العراق

الرسالة

الحديث

الشفاعة
والجنت

الشمس

عالم الإسلام
أصول
المجتمع
الإسلامي

دار الأمل
بالمعروف

بقلم

المستشار الدكتور جمال الدين محمود
أمين عام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

أصول المجتمع الإسلامي

بقلم
المستشار الدكتور جمال الدين محمود
أمين عام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

المعدد ٢٥٢

السنة الثالثة والعشرون

١٥ من المحرم ١٤٠٤ هـ

أكتوبر ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يقتضى التعريف بالإسلام أن يكون شاملا لمضمونه وما قدمه للبشرية من عقيدة تواجه تساؤلات الإنسان عن حياته ومصيره ، ومن منهج أخلاقي يضمن ثبات القيم الرفيعة التي تحفظ على كل مجتمع إنسانى تماسكه وتضمن مصالحه ، كما أن التعريف بالمنهج التشريعى للإسلام فى علاقات الناس ومعاملاتهم ، يكشف لنا عن الأصول التشريعية التى ينبغى أن تكون نظم المعاملات بين الناس فى إطارها ، فالتعريف بالإسلام لا يكتمل إذا لم يعرض لمضمون الإسلام الشامل والكامل ، ولذلك فإن الدراسات الإسلامية ينبغى أن تتجه إلى التعريف بعقيدة الإسلام وعباداته وشعائره ، وإلى بيان قيمه الخلقية ، وكذلك شرح منهجه التشريعى فى مجالات الحياة المختلفة .

وفى العصر الذى نعيش فيه يروج العالم بمذاهب إنسانية ، ونظريات وضعية تحاول أن تضع الأصول السليمة لمجتمع إنسانى سليم ، وبعض هذه النظريات يزعم للناس أنه يفسر لهم الحياة فى نشأتها وبدايتها ورحلة الإنسان فيها ومصيره بعدها ، وما تقدمه من منهج لعلاقات الناس داخل المجتمع ، يتفق مع نظرتها للإنسان حين يكون

هم الأوحاد دنياه وحياته المادية ، كما أن بعض المذاهب والنظريات الوضعية لا تعنى بأكثر من وضع منهج اجتماعى يضمن للناس سعادتهم ورفاهيتهم فى حياتهم بعيداً عن الدين وأصوله وقضاياه ، ولا تكاد تعنى هذه المذاهب بتفسير الحياة الإنسانية فى نشأتها وطريقها الطويل ومصيرها ، وبذلك فهى تقدم للإنسان طريق حياته ومنهج دنياه ، ولا تعنى بأن تجيب عن تساؤلاته فيما وراء ذاته ومدركاته الحسية والعقلية .

ويحتاج التعريف بالإسلام فى هذا العصر ، أن نعرض للأصول التى يقوم عليها بناء المجتمع الإسلامى ، وهى أصول مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وهى ظاهرة فىهما ظهوراً بيناً ، وكانت هذه الأصول كاملة فى التطبيق فى العهد النبوى وظاهرة بوضوح فى عهد الخلفاء الراشدين لاسيما فى خلافة أبى بكر وعمر ابن الخطاب - رضى الله عنهما - وبعد ذلك تكون نسبة المجتمع إلى الإسلام بقدر ما يتوفر فى المجتمع من هذه الأصول سواء فى عمق الإيمان بها أو فى قدر تطبيقها .

وإذا نظرنا إلى المجتمع الإسلامى عند نشأته الأولى ، وجدنا أن أهم ما كان يميز هذا المجتمع هو أصول معينة توفرت فيه ، كانت ظاهرة فى شريعته ومطبقة فى نواحي حياته المختلفة وأهم هذه الأصول : الكرامة الإنسانية ، والحرية ، والمساواة ، والشورى ، والتكافل الاجتماعى ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه الأصول تعد

الأسس القوية التي يقوم عليها بناء المجتمع الاسلامى ، وإذا فقد أحدها أو بعضها اختل نظام حياته ، وابتعد عن المنهج الاسلامى الذى يضمن بقاءه ونموه ، ولا يعنى ذلك أن المجتمع الإسلامى لا يعرف أصولاً يبنى عليها حياته وتقدمه سوى ما ذكرناه ، ولكن الأصول التي أوردناها هي التي ينبغي أن يقوم عليها بناء كل مجتمع إسلامي لا يهدده الضعف أو الانهيار ويستطيع أن يشق طريقه إلى التقدم والنمو في ظل الإسلام ومنهجه في الحياة .

وفي هذه الأيام التي تظلمنا فيها الذكرى العطرة للهجرة النبوية والتي بدأ بها التاريخ الاسلامى وبدأ بها المجتمع الاسلامى واقفا حيا يتمثله المسلمون أو يحاولون ادراكه في كل عصر نقدم هذه الدراسة عن الأصول التي قام عليها المجتمع الاسلامى ونمهد لذلك بالحديث عن المجتمع الانساني والأسرة المسلمة .
والله أسأل أن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم .

المجتمع الإنساني

- الإسلام والمجتمع الإنساني
- خصائص المنهج الإسلامي
- الخضوع للمنهج الإلهي
- الدين هو الأساس
- الأساس العقائدي للمجتمع الإسلامي

الإسلام والمجتمع الإنساني

يجمع المسلمون على أن رسالة الإسلام هي غنم الوحى الإلهى للبشر ، وأن ما ورد فى القرآن الكريم وفى أحاديث الرسول ﷺ يعد منهاجاً لحياة المسلمين فى كل زمان ومكان ، وهذا المنهاج يغطى حاجات الإنسان فى كافة مجالاتها المادية والروحية ، فهو يشمل العقيدة والأخلاق والتشريع ، وإذا كانت العقيدة فى المقام الأول أمراً يتعلق بقلب الإنسان ونفسه وفكره ، فإن القيم الخلقية تبدأ فى الظهور والتأثير حينما يتعامل الإنسان مع غيره ويبدأ الحكم على سلوكه إزاء الناس ، وكذلك فإن التشريع ينظم تعامل الناس على النطاق الاجتماعى ، وبذلك فإن الأمة الإسلامية هى أمة واحدة باعتبار عقيدتها وقيمها الأخلاقية ومنهاج حياتها فى جميع المجالات ، والرسالة الإسلامية قد توجهت إلى الناس كافة من جميع الأجناس والألوان وفى كل العصور ، وتبدو هذه الأحكام جميعاً مسلمة إذ تستند إلى آيات صريحة فى القرآن الكريم (١) ،

(١) قال تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » سورة سبأ : ٢٨ ووصف القرآن الكريم النبى بأنه غنم التبيين فى قوله تعالى « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » سورة الأحزاب : ٤٠ .
ولذلك يندر الحكم المقرر فى الآية الكريمة « وإن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » سورة المؤمنون : ٥٢ . هو النتيجة الطبيعية لوحدة المجتمع فى عقيدته وأخلاقه وتشريعه .

وبهذا يتميز الإسلام عما سبقه من رسائل سماوية كانت تتوجه إلى أقوام يعينهم في عصر معين ، ولذلك نرى القرآن الكريم يتحدث عن أقوام بلغتهم رسائل سماوية وينسبهم القرآن إلى أنبيائهم كما في الحديث عن قوم نوح وصالح وهود ولوط وغيرهم من الأنبياء والرسل ، وهذه النسبة هي التي تبين وتوضح أن الرسالة خاصة بهؤلاء القوم ، فقد أرسل الأنبياء لإصلاح أقوام أو مجتمعات بعينها وحققت هذه الرسائل أهدافها بتصحيح أصل العقيدة ومنهاج الحياة فيها يحتاج إلى الإصلاح ، ونرى في آيات القرآن الكريم أمثلة كثيرة للإصلاح في العقيدة حينما يتوجه الأنبياء إلى من أرسلوا إليهم بالبعد عن الشرك وعبادة الله وحده^(١) ، كما نرى أن بعض الأنبياء توجه بجانب الدعوة إلى عبادة الله وحده بتوجيهات تتعلق بالسلوك أو المعاملات بين الناس^(٢) ، أما الإسلام فهو يهدف إلى رسم إطار المنهاج الإلهي لحياة البشر في كل زمان ومكان ، ولذلك غطى منهجه العقيدة والأخلاق والتشريع بطريقة تجعله لا يقف أمام الاختلافات العارضة والمؤقتة بين بني الإنسان والتي لا صلة لها بفطرة الإنسان كما خلقه الله جسداً وروحاً ، وباستعداد الفطري للاتجاه إلى الملأ الأعلى ، فلا يخفى أن الإنسان بحسب فطرته

(١) قال تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون » سورة الأنبياء : ٢٥ .

(٢) مثل عدم ارتكاب الفاحشة « ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين » سورة الأعراف : ٨٠ ومثل النهي عن التطفيف في الميزان « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرئين وزنوا بالقسطاس المستقيم » سورة الشعراء :

ينزع إلى البحث فيما وراء ذاته أو الموجودات التي تتركها حواسه وهي فطرة الإنسان التي يتساوى فيها الإنسان العالم في المدينة مع الإنسان البدائي في قلب الغابة ، واستجابة لهذا النزوع الذي لا يختص به إنسان دون آخر ولا جنس دون غيره فإن الإسلام يقدم له العقيدة التي تستجيب لكافة تساؤلاته عما لا تتركه الحواس الظاهرة ، كما تستجيب لكافة تطلعاته حين يرتقى الإنسان ويستشرف آفاقاً عالية في علاقاته مع غيره ومع الكون .

وربما نحتاج إلى تفصيل بصلد التشريع الإسلامي بالذات ، فالعقيدة التي دان الله بها بني الإنسان كانت وستظل هي عبادة الله وحده والإيمان باليوم الآخر ، وطاعة أنبيائه ورسله ، وفي ذلك تنشق الأديان السماوية ، كما أن بناء الأخلاق وتعريف الأديان بقيم معينة كالصدق والعدل والحب والأمانة وغيرها من القيم السامية هو بناء قائم منذ وجد الدين ، فهذه القيم تستمد قوتها من ذاتها وهي لا تحتاج مع الدين إلى تأصيل ولا إلى أسباب تنتجها^(١) وإنما أصلها وأساسها

(١) لا يمكن أن نسد رسوخ قيم العدل والصدق والأمانة والوفاء بالعهد إلا إلى الدين منذ كانت الأديان ، ولا يمكن لنا أن نستعاضا إلى الضمير الإنساني مثلاً فقد تدبر حكم الضمير بحسب تغير العصور ، لقد قبل الضمير الإنساني في عصور الظلام والتخلف صوراً عديدة من المظالم أصبح لا يستسيحها اليوم ، ويختلف حكم الضمير الإنساني حتى الآن هل حقوق الإنسان في مجتمعات معينة ، كما أننا نرفض نظرة الماركسية التي تجعل الأخلاق نتاج الظروف الاقتصادية التي تسود ، وهذا القول ينقضه أن القيم الأخلاقية الأصيلة ظلت واحدة مع اختلاف المجتمعات الإنسانية ولم ينفرد مجتمع معين بقيم بدئية . إن الذي يتأثر بالظروف الاقتصادية هو « السلوك » وليست القيم ذاتها .

وسبها هو ارتباطها بالدين حتى في فهمه العام ، وعلاقتها به هي علاقة الجزء بالكل ، ونظراً لذلك فقد كان حديث النبي ﷺ تعبيراً دقيقاً ينتج هذا المعنى عن الأخلاق ، فقد ورد في الحديث قوله ﷺ « إن الله يحب مكارم الأخلاق ويبغض سفاسفها » رواه البيهقي برجال ثقات وقرله « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » رواه أحمد والبيهقي والحاكم وصححه . ومعنى ذلك في وضوح أن البناء الأخلاقي أوجده الأديان السماوية وأنه مهمة أساسية من مهام الرسل تبعث به وتجاهد في سبيل إقامته ، كما يدل الحديث النبوي بنصبه على أن الإسلام أتم هذا البناء الذي كان قائماً في الأصل في الأديان السماوية السابقة على الإسلام ، والحقيقة أن القيم الخلقية قد تمت بالإسلام فتحددت معانيها بحيث أصبح الكرم قيمة في ذاته تختلف عن التوسط بين رذيلة الإسراف ورذيلة البخل ، وأصبحت الشجاعة بالقول أو بالعمل قيمة في ذاتها تنفي التهور أو الحين كما أصبح الحب مغايراً لليلة ، والتسامح مناهياً لاحتمال الظلم أو الضعف ، وبهذا المعنى يكون الرسول ﷺ قد أتم بناء الأخلاق في الإسلام حين تتحدد معاني القيم تحديداً واضحاً ولا تكون الفضائل مجرد وسط بين رذيلتين فحسب^(١) .

(١) كانت المدرسة اليونانية تعتبر الفضيلة وسطاً بين طرفين وتبحث طالب الفضيلة على التوسط والاعتدال ولكن ينتقد هذا المذهب بأنه قياس شبه حسابي ويعمد عن العوامل النفسية والقيم الروحية ، كما أنه يفترض أن الإنسان لا بد وأن يختار بين رذيلتين محقتين ولأنه يحمل زيادة الفضيلة وكأنما تقربه من الرذيلة فن زاد في الكرم =

خصائص المنهج الاسلامي :

لكن الأمر في التشريع ليس على مثال العقيدة والأخلاق فإن هدف التشريع - وهو منهج حياة الناس في مجتمع معين - أن يحقق مصالحهم ويحجز بينهم ويضمن تقدمهم ، ولما كانت أحوال الناس تختلف باختلاف البلاد والأماكن والأزمنة فلا بد أن يكون التشريع محققاً لمصالح الناس في زمانهم ومكانهم ، والقرآن الكريم قد تحدث عن وحدة الدين^(١) وأشار إلى توحيد القيم الخلقية بينما أشار القرآن إلى تنوع الشرائع في قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » سورة المائدة : ٤٨ كما أشارت آيات عديدة إلى أحكام كانت الشرائع السابقة قد فرضتها ثم جرى نسخها^(٢) وقد سبق أن ذكرنا أن الإسلام وضع في تشريعه المنهاج الذي فرض على المسلمين اتباعه

==بدا كأنه يقترب من الاسراف ومن تدفقه التضحية إلى شجاعة فائقة عدهمهورا ومع ذلك فإن مذهب الفلسفة اليونانية أقرب إلى الصواب من مدرسة نيتشه التي تمجد أخلاق القوة أو « الإنسان الأعل » بحسب قوته وبحسب وضعه باعتباره من السادة فالأخلاق عند نيتشه قسبان قسم للسادة وقسم للعبيد ولا حاجة للعظمة والمجد إلى تفسير خلق وهذه الفلسفة ترفضها كل الأديان وليس الإسلام وحده .

(١) قال تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون » سورة الأنبياء : ٢٥ ، وقال سبحانه : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » سورة الشورى : ١٣ وقال « ولقد بئنا في كل أمة رسولا أن أمهلوا الله واجتنبوا الطاغوت » سورة النحل : ٣٦ .

(٢) مثال ذلك قوله تعالى : « فترىوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم » سورة البقرة : ٥٤ .

في كل زمان ومكان ، وقد يتساءل البعض عما إذا كانت الشريعة الإسلامية تتفق مع فطرة الإنسان وتحقق مصالحه وتضمن تقدمه في كل زمان ومكان وهي العناصر التي لا بد منها لكي تستطيع أن تبقى مع تغير المكان واختلاف الزمان

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن يعرف أن أحكام الشرع الإسلامي التي وردت في الكتاب أو السنة النبوية والتي تعد من الأحكام القطعية في دلالتها في القرآن الكريم وكذلك الأحكام المقطوع بورودها وبمعناها في السنة هي أحكام قليلة العدد في كل المجالات التي ينظمها التشريع سواء أكان مجالها علاقة الإنسان بغيره من الأفراد أم علاقة الفرد بالمجتمع ككل أو علاقة المجتمع الإسلامي بغيره من المجتمعات التي تعاصره أو تجاوره ، وإذا تركنا جانب العبادات وجدنا هذا النوع من الأحكام قليلا وفيها عدا ذلك فإن بقية الأحكام تستهدف المصلحة الإنسانية في كل زمان ومكان مثل حكم القصاص في جرائم الاعتداء على النفس ، وليس أدل على ذلك من أن قول الله تعالى (ولكم في القصاص حياة) ١٧٩ من سورة البقرة يغطي ما كان عليه قول العرب من قبل (القتل أنفى للقتل) ويزيد عليه في المعنى. ومثال آخر من تشريع الإسلام للمعاملات المدنية أنه أقام تعامل الناس فيما بينهم على أساس من احترام إرادتهم الإنسانية ، فجعل الرضا أساساً في التعامل وحرم الظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، ومثل هذه الأحكام تمثل - فضلا عن كونها تشريعا - قيا عقلية يتجه إليها

الإنسان وتستهدفها كل التشريعات المتحضرة^(١) ، ومثال ما تقدم من أحكام كانت بقية أحكام الشريعة - وهي تمثل الغالبية العظمى - في صورة قواعد عامة تختمل صوراً كثيرة من صور التطبيق وأساليب العمل داخل هذه القواعد مما يجعل التنوع والاختلاف بين الناس غير مانع من تحقيق مصالحهم في ظل منهج إسلامي واحد في أصوله وقواعده العامة .

وحين بعث النبي ﷺ نحو سنة (٦١٠) ميلادية كان المجتمع الإنساني قد وصل في تجمعه وتقدم فكره إلى حالة تسمح له بتأني مناهج تشريعية يحقق مصالح الناس ويمنع الظلم فيما بينهم ويستشرف المثل العليا للإنسان وكان على رأس المجتمعات الإنسانية إمبراطوريات كبرى في بلاد فارس والروم ، وكان أبرز ما يميزها القوة أو الغنى ، كما كان هناك تجارة متقدمة في الشام وفي جزيرة العرب ، وحياة اجتماعية لها قيمها الخاصة التي تظهر فيما نقل إلينا من شعر العرب وآدابهم ، وكان الاتصال بين هذه الحضارات يسمح أحياناً بالتأثر والتأثير على قدر ما يقوم من علاقات المودة أو العداء أو تبادل المصالح ، لكن مناهج الحياة في هذه البقاع الشاسعة لم يكن واحداً ، ولم يكن يستهدف تحرير الإنسان لا في داخل هذه

(١) يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » سورة النساء : ٢٩ ومبدأ الاعتدال بإرادة الإنسان ورضاه السليم في التصرفات القانونية هو أول المقاييس في ميزان الشرائع المتحضرة في العصر الحاضر .

المجتمعات فيما بين طوائفها وافرادها ولا بين هذه المجتمعات وما يجاورها فكان الاستبداد بالإنسان في الداخل من الأحكام والطفة ، وكانت العداة والاعتداء بين كل مجتمع ومن هو خارج عنه بل كان بعض المجتمعات كمجتمع الرومان يجعل منهاجيه ميزة له بحيث لا يطبق على غيره فكان للرومان قوانينهم ولغيرهم قانون الشعوب الذي وضعه الرومان !

الخضوع للمنجح الاخرى :

ولم يكن التشريع الذي أورده الإسلام مجرد نصوص تحكم المجتمع الإسلامي دون أن تتصل بالعقيدة أو الأخلاق وإذا تشابه - عند الملحدين والمنكرين للدين - مع تلك النظم التي يضعها البشر لحكم علاقاتهم داخل مجتمع معين ، فالنظم الوضعية مهما بلغ من رقيها وسلامتها لا تستند إلى أساس علوى كما هو الشأن في الشرع الإسلامي الذي أوجد الأساس الحقيقي في الخضوع للتشريع ، وهو خضوع الإرادة الإنسانية - بحق - لإرادة الله عز وجل وهى الإرادة العليا ، فالإنسان لا يخضع لغيره باعتباره إنساناً إلا في إطار الإرادة العلوية الإلهية ، ومن الغريب أن بعض النظريات الوضعية تتجه إلى ذلك ولكن ليس بالوضوح الإسلامي^(١) .

(١) ومثال ذلك ما كتبه هوربر الفرنسى وسانت رومانو الإيطالى عن نظرية المنظمة وضموها أن الإنسان له أهداف معينة وأنه يحس أنه مكلف بالمحافظة عليها حتى بعد وفاته ولذلك يحيطها بسياس قانونية يحميها ويعطيها الدوام والبقاء وأن النظم تندرج فيما بينها وأعلها نظام الإنسانية وحاكم هذا النظام هو الله تعالى .

إن الدين هو العلاقة الطبيعية بين الإنسان والكون ولا يستطيع الإنسان أن يتخلص من الشعور بهذه العلاقة ، بل إن هذه العلاقة تزيد على العلاقة ما بين الإنسان وبين المادة الموجودة في الكون والتي تنتهى في الغالب بمجرد التعرف عليها أو الاستفادة منها ، وإذا قلنا إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بلا دين لا نكون مغالين^(١) ، فالدين باقى وغير قابل للزوال كما يقول «أوجست إسبانييه» في كتابه فلسفة الدين ، ولذلك فإن التشريع الإسلامى يجد في ذاته الأساس لطاعته فهو من مصدر أسمى وأعلى وهى إرادة عليا لا تجد إرادة الإنسان حرجاً في الخضوع لها بل وتعتبر هذا الخضوع الاختيارى نوعاً من الرقى والاستشراق إلى ما هو أسمى ، ويجد التشريع الإسلامى أيضاً في ذلك علة عموميته لأنه إلهى ، كما أورد القرآن الكريم ما يشير إلى أن حكمة الشرع الإسلامى مستمدة من مصدره العلوى في قوله تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)^(٢) لأن علم المشرع الوضعى لابد أن يكون قاصراً على ما يحيط به وبمن حوله ؛ لأنه لا يستطيع ولا يقصد أن يحقق بقانونه مصلحة « الإنسان » ولم يدع أحد المشرعين في تاريخ القانون أنه يشرع لبنى الإنسان كافة على اختلاف الأزمنة والأمكنة كأمة واحدة . وإذا كان الإسلام في عقيدته وأخلاقه وتشريعده هو ختام الوحي الإلهى فقد كان لازماً أن تكون الأمة التى تأخذ به أمة إنسانية واحدة ،

(١) محمد فريد وجلى (الإسلام دين الهداية والإصلاح) .

(٢) الآية : ١٤ سورة الملك .

ولذلك يؤكد القرآن الكريم وحدة الأمة في قوله تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) سورة الأنبياء : ٩٢ وفي قوله تعالى : (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) سورة المؤمنون : ٥٢ والأمة هنا كما ذهب المفسرون هي أمة الدين والمنهج الواحد وليست أمة العرق أو الأمة الجغرافية ، لأن الأمة العرقية لا تتفق مع توجه الرسالة للإنسانية كافة على اختلاف أعراقها وألوانها ، ولأن الأمة الجغرافية تتعارض مع عمومية الإسلام وعدم اقتصره على مكان دون آخر ، كما أن هذه الأمة الواحدة ليست أمة سياسية بالمعنى المعاصر بمعنى الاتفاق في النظام السياسي السائد ، لأن الإسلام هو أصل النظم جميعاً فتكون الأمة الواحدة بمعنى الإسلام والمنهج الواحد هي القول الصحيح ولا يؤثر في ذلك أن تعدد الدول في هذه الأمة فهي أمة واحدة في دينها ومنهجها وشريعته وليس ذلك إلا تقريراً لواقع تفرضه وحدة الدين ووحدة الشريعة . وقد أورد القرآن الكريم لفظ الأمة على المعنى الذي ذكرناه فقد وردت الآية الكريمة (إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين) سورة النحل : ١٢٠ كما ورد ذلك أيضاً في الحديث الشريف الذي أخرجه الطيالسي عن سعيد بن زيد أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أبي كان كما رأيته وكما بلغك فاستغفر له . قال : (نعم فإنه يبعث يوم القيامة أمة وحده) وأخرج البزار نحوه عن جابر^(١) .

(١) الزرقاني على المصاحف ج ١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

من يحدد الأصول الاجتماعية ؟

إذا أردنا أن نقيس حياة مجتمع معين بمعيار إسلامي وجب علينا أن نبحث عن الأصول التي يبنى عليها هذا المجتمع ابتداء من الأسرة حتى الأمة والدولة بمفهومهما الحديث ، فاللؤلؤ تقوم الآن على مجتمعات معينة وكل مجتمع منها يؤمن ولاشك بأصول محددة يرى فيها ضمناً تماشكه وتقدمه ويراها كذلك قيمياً في حد ذاتها ، وإذا نظرنا إلى المجتمعات الإنسانية القائمة الآن وجدنا أن كلا منها تمثل دولة أو سلطة بالمعنى العام ، وهي التي تتولى في الغالب تحديد الأصول ووضع الإطار الذي يسير عليه المجتمع وينمو في داخله ، وكثيراً ما تتغير هذه الأصول لاسيما ما يتعلق بالانجازات الاجتماعية أو علاقات هذه السلطة بأفراد المجتمع ، وهذا التغير وإن كان لا يمس العقيدة ولا يكاد يتعرض لقيم الأخلاق إلا أنه يمس مساساً ظاهراً بعلاقات الناس فيما بينهم داخل المجتمع ويتدخل في تنظيم حياتهم ، وإذا كان هذا التغير كما ذكرنا لا يستطيع أن يمس جوهر الدين والقيم الأخلاقية التي تستند إليه في المجتمعات الإسلامية إلا أنه يكون على جانب من الخطورة لا يستهان به إذا وضع علاقات الناس ومعاملاتهم ووسائل تنمية المجتمع بعيداً

عن الدين وقيمه ، مما يؤثر بعد عشرات السنين على فهم الناس للدين وعلى تقديرهم للقيم التي تستند إليه ، ولا نستطيع أن نحكم على مجتمع إسلامي حكماً صائباً قبل أن نلقي نظرة إسلامية على الإطار الذي يحكم هذا المجتمع .

وتشهد الحقيقة العلمية والواقع التاريخي أن الإسلام — بعد أن نظم الأسرة أو الوحدة الصغيرة في المجتمع نظم أيضاً ذلك المجتمع الكبير الذي يعيش فيه ملايين الناس الذين يشكلون كل تجمعات البشر على اختلاف أسمائها وميزاتها . وفي الإسلام تنظيم القرية والمدينة والدولة وكل ما يجمع هذه الأسماء حين تتعدد وترتبط بكيان واحد أو حكومة واحدة أو سلطان واحد ، ولم يضع الإسلام نظاماً يصلح للمدينة بعينها أو للدولة أو للإمبراطورية بذاتها ، وإنما جاء تنظيمه على أساس موضوعي كامل غير مبني على الأشكال والمظاهر والرسوم — ولا شبهة في أن الإسلام يضع قواعده الكفيلة بإقامة نظام للمجتمع على نحو تتحدد فيه المسؤوليات والواجبات والحقوق وتتميز فيه الغاية والهدف — وهذا هو وجه الخلاف بين الإسلام وبين نظم إنسانية عديدة في القديم والحديث . ويظهر الخلاف بين الفكر الإسلامي وبين غيره حين يعرف علماء القانون الدولة والأمة . فالدولة هي الشخص المعنوي الذي يمثل أمة وهي في نظر علماء القانون كيان قانوني اقتضاه الواقع ، وهذا التعريف يكشف عن أن الدولة جهاز يقوم بمهمة من أجل جماعة كبيرة من البشر ،

هذه هي الدولة - وأما الأمة فهي مجموعة كبيرة من البشر تجمعها روابط عديدة من الدم (الأصل المشترك) واللغة والعقيدة أو الروابط الأخرى كروابط التاريخ المتصل أو المصالح المشتركة ولكن الإسلام حين يعرف الدولة لا يعطى الاهتمام كله لكونها كياناً قانونياً اقتضاه الواقع ، فإذا كان الواقع يقتضى أن يكون في كل مجتمع من مثله ويدير نظامه فإن الإسلام يهتم أشد الاهتمام بالقواعد المنظمة لهذا المجتمع أكثر من اهتمامه بالجهاز الذى يقوم بمهمة التنظيم ، بل إن هذا الجهاز نفسه لا يبرره أن الواقع قد اقتضاه فحسب بل لابد وأن يكون قيامه شرعياً ومؤسساً على قبول الناس لهذا الجهاز ثم قبولهم للنظم التى يسير عليها . هذا من ناحية الدولة ، وأما الأمة فهي تتوحد في الإسلام على أساس العقيدة أولاً ثم على أساس رابطة الأصل المشترك أو اللغة أو روابط التاريخ والمصالح ، إن الأهمية هنا هي لرابطة « الدين » قبل الروابط القومية أو الروابط الأخرى التى تتغير في الزمن الطويل والتى تستنفد أهدافها بمجرد تحقيقها .

الأساس العقائدى للمجتمع الإسلامى :

وثمة فارق آخر بين المجتمعات غير الإسلامية وبين المجتمع الإسلامى الذى يقوم - كما قدمنا - على أساس فكرى يتمثل في اعتبار العقيدة ووحدة أهم مقوماته ، إن المجتمع الإسلامى له غاياته المحددة

والتي يمكن أن نركزها في القيام بواجب الخلافة الإنسانية التي كرم الله بها الإنسان وهو واجب يفترض على المجتمع أن يتجه بالعبادة إلى الله وحده وأن يتجه بعمله وطاقاته كلها من أجل تحقيق الخير للناس جميعاً ، إن المجتمع الإسلامي لا تدفعه نوازع القومية حين تشتد إلى طلب النصر على الغير بحق أو دون حق ولا توجهه المصالح وحدها إلى ما يبعده عن العدل مع الغير عند اختلاف المصالح ، فإذا كان ما يربط المجتمع هو في الأساس الإسلام وقيمه ، كان له وهذه القيم الهيمنة الكاملة على سلوك هذا المجتمع وليس له أن يبحث عن غايات وأهداف قد تكون ظالمة أو متعارضة مع قيم الإسلام حتى ولو كانت تعود بالنفع الظاهر على المسلمين .

والتاريخ يدلنا على حقائق واضحة أولها أن روابط القومية تقوى وتضعف بحسب الظروف وأنها قد تفقد أهميتها إذا حققت هدفها - فالدعوة إلى الوحدة الإيطالية في القرن الثامن عشر والدعوة إلى الوحدة الألمانية جمعت بين ثمالك صغيرة كانت روابطها القومية ومصالحها تستوجب هذا التجمع بعد تفرق طويل ، ولكن حين نجحت روابط القومية في توحيد إيطاليا أو ألمانيا بدأت القومية كهدف تفقد أهميتها بالنسبة لهذا المجتمع الموحد، إن القومية مهما كانت أهميتها ليست لها مثل وقيم دائمة ، وهي في ذاتها « واقع » فإذا تحقق بدأت أهداف أخرى وغايات مختلفة في الظهور ، فهي هدف يقوم على أساس طبيعي أو تاريخي وليست عقيدة تقوم على أساس فكري ، والذي ينظر إلى القومية في الفكر العربي المعاصر يدرك بوضوح أنها

تمثل مطلباً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً وقيمتها تستمد من هذه المصالح الكبرى التي تقدرها الشعوب - ولكنها - مع هذه الأهمية البالغة لا توجه المجتمعات بمثل عليا معينة ولا تخدمهم بعقيدة ثابتة أو تخصصهم بمنهج فكري أسمى أو أرفع ، فإذا نظرنا إلى الإسلام وجدنا أنه أكبر العوامل في التوجيه نحو عقيدة ثابتة وقيم معينة ومنهج فكري متميز وليس الهدف هو المقارنة بين الدين والقومية فلا وجه للمقارنة بينهما ، ولكن الهدف هو بيان الفارق بين الدين وهو يسيطر سيطرة دائمة بواسطة سلطانه على النفوس ومضمونه الغنى وبين عامل من عوامل وحدة الأمة يخضع في الواقع لما يطرأ عليه من النشاط والحمود وما يتعرض له من تحقيق المصلحة أو الابتعاد عنها ومن النجاح أو الفشل وهو في كل الحالات لا يملك مضموناً فكرياً ثابتاً ، والتاريخ خير شاهد فقد كان تشدد الخلافة العثمانية ومظالمها في بعض الأوقات سبباً في رغبة العرب في التخلص من حكم الخلافة التركية وكان ذلك مطلباً قومياً وكان هدفاً عادلاً لشعوب انتهكت مصالحها وإنسانية أبنائها في أحيان كثيرة ، ولكن الشعوب العربية بعد استقلالها عن الخلافة التركية لم تزل استقلالها الحقيقي حين تقاسمتها الدول الاستعمارية الكبرى : إنجلترا وفرنسا ، ثم نهضت دعوى القومية العربية وتطلعت إلى الوحدة بين الشعوب العربية في فترة من الفترات ولم يؤد هذا النهوض في دعوى القومية ونشاطها إلى نتيجة تذكر في تحقيق مصالح الشعوب العربية وتنمية قدراتها وتسبب عن ذلك خمود الدعوة وجمودها وتخوف بعض النظم

السياسية منها ، والواقع أن ذلك ليس عيباً في ذاته وإنما هو يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن القومية في سلطانها وتأثيرها على الناس لا تبلغ الحد الذي حاول البعض أن يجعلها مقارنة بالدين أو مقاربة له^(١) وحاول البعض أحياناً أن يجعلها في المجتمع الكبير بديلاً كافياً والنظرة العامة إلى تاريخ الجهاد ضد المستعمرين للبلاد العربية - وهي قلب العالم الإسلامي - يعلمنا أن قيادة حركات التحرر من الظلم والاستعمار الأوروبي كانت للإسلام - باعتباره رباطاً مقدساً له مضمون كامل في توجيه الجهود وشد الطاقات وليس مجرد شعار يستعان به لخوض معركة مؤقتة تستهدف التحرر السياسي أو التقدم الحضاري ، لقد كان للإسلام الفضل الأول والأكبر في تحرير المسلمين في مختلف البلاد الإسلامية بعد أن سيطرت عليهم القوى العدوانية في القرون الوسطى أو القوى الاستعمارية في العصر الحديث ولقد قاد حركات الجهاد ضد الاستعمار الأوروبي زعماء يستندون إلى الإسلام وذلك في مختلف البلاد الإسلامية في الجزائر والمغرب وليبيا ، وفي المشرق في مصر والسودان فقد كان علماء الأزهر في مصر يجاهدون الاستعمار الفرنسي في عهد الحملة الفرنسية باسم الإسلام ويقاومون ظلم المماليك لشعب مصر باسم الإسلام أيضاً وكان رفض

(١) إن الإسلام لا يمارس القومية بمعناها المتقدم والتي تتحقق من خلاله المصالح السياسية أو الاقتصادية ، ومادامت القومية لا تمتد إلى تمايز عرق فهي مقبولة لاسيما إذا كانت أهم عواملها التاريخ المشترك والمصالح المشتركة ولم تكن الدعوة إليها قائمة على التمييز العرق فحسب .

الاستعمار ينبع أساساً من الدين والالتقاء إلى وطن إسلامي ، والأسماء
اللامعة في الكفاح ضد الاستعمار الأوربي لممالك الإسلام في العصر
الحديث كانت أسماء إسلامية : عمر مكرم - عبد القادر الجزائري -
عبد الكريم الخطابي ، وغيرهم كثيرون ، ولكن حين سيطر الاستعمار
على الممالك الإسلامية وبدأ تأثيره على التفكير والثقافة السائدة
في هذه البلاد - تولى قيادة التحرر السياسي والاجتماعي في الممالك
الإسلامية كلها تقريباً زعماء آخرون قد يجمعون بين فكر الإسلام
وثقافة الغرب وقد يتجهون بحكم سيطرة الغالب وثقافته إلى دعاوى
القومية وغيرها ويستخدمونها في مقاومة الاستعمار أو في مكافحة
التخلف الحضاري .

وخلاصة ما نقوله أن الدين وقيمه هو الأساس الأول في المجتمع
ولا يتعارض ذلك مع الاستفادة من عوامل التوحيد القوي أو الوطني
دون أن تكون هذه العوامل مماثلة للدين ولا يتصور أن تكون بديلاً عنه .

الاسلام والاسرة

- لماذا اهتم الاسلام بتنظيم الاسرة
- القيم الاسلامية في الاسرة
- التربية
- الاخلاق
- الوطنية

الإسلام والأسرة

تعد الأسرة وحدة اجتماعية مكونة من أفراد تربطهم عوامل (بيولوجية) واحدة سواء أكان هؤلاء من جيل واحد كالإخوة أم من أجيال متعاقبة كالأجداد والآباء والأحفاد ، فالأسرة أصغر مجموعة منظمة من أفراد ، وقد يكون هناك ترابط بين أبناء قبيلة أو أهل قرية أو سكان مدينة ، وقد تكون هذه دوائر صغيرة داخل مجتمع تمثله دولة أو تضمه أمة ، لكن الأسرة تظهر من بين هذه الوحدات وهي أشدها ترابطاً وأوثقها اتصالاً وأعظمها تأثيراً وتأثيراً بين أفرادها ، وهو أمر فطري لأن كل مجموعة إنسانية أوسع من الأسرة لابد وأن تبدأ منها وبها ، ولأن كل مجموعة أكبر من الأسرة كالقبيلة والقرية والمدينة لابد وأن يقل تأثير العوامل الطبيعية بينها (والتي تأتي بالوراثة) كما يظهر تأثير العوامل المكتسبة والمتغيرة بل المختلفة والمتنافرة أحياناً ، ولهذا السبب فإن الإصلاح الذى يوجه إلى الأسرة ويبدأ فيها يعود تلقائياً بالنفع والإصلاح على ما هو أوسع منها ، على القرية التى تضم مئات الأسر والمدينة التى تضم الآلاف منها والوطن الذى يضم مئات الآلاف ، إن حب الأسرة لابد أن يؤدى إلى حب المجتمع الأوسع منها ، وإذا نما هذا الحب على أسس إسلامية محالية بما

يرفضه الإسلام من اعتبارات تفرق بين البشر كالاعتزاز بالجنس أو العقيدة أو النظام السياسي أو الموقع أو غير ذلك من الصفات المكتسبة أو الموروثة كالظروف والعادات ، فإن الإنسان يشعر بانتمائه إلى المجتمع الكبير وهو المجتمع الإنساني كله ، والذي ينتمي بحسب نصوص الإسلام الواضحة إلى سلالة واحدة^(١) ، فالإسلام في نظريته الاجتماعية التي قررها القرآن يبدأ من نفس واحدة خلقها الله وهي آدم ثم خلق منها زوجها وهي المرأة ثم بث منهما رجالا كثيرا ونساء ، يقول تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) سورة النساء آية رقم ١ . وبذلك يقطع القرآن بتوحد الناس في الأصل وفي النوع ثم تفرع جنس الرجل وجنس المرأة مما تصبح معه كل الاعتبارات المكتسبة أو الموروثة والتي يحاول البعض أن يمايز بها عن غيره - غير ذات شأن ، حين توزن الأمور بمعيار الكرامة الإنسانية التي منحها الله للآدمي لخص آدميته^(٢) .

لماذا اهتم الإسلام بتشريع الأسرة :

لذلك لم يكن غريباً أن يهتم الإسلام أشد الاهتمام بتلك الرابطة وهي رابطة الأسرة التي تجمع بين أفراد توحد أصلهم وتجمعت

(١) لقوله تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً

وقبائل لتعارفوا » سورة الحجرات : ١٣ .

(٢) يقول تعالى « ولقد كرّمنا بني آدم » سورة الإسراء : ٧٠ .

ففيهم العوامل التي تؤدي إلى التماسك وتنبأت لهم بحكم الفطرة السبل التي تؤدي إلى مجتمع صغير تغلب فيه عوامل التوحد والتشابه في الصفات الموروثة والمكتسبة والاتفاق في المصالح - عوامل التفرق والاختلاف ، فالأسرة بمعناها الواسع الذي يضم الأصول والفروع والحواشي ومن تجمعهم صلة الرحم في أوسع نطاقها تجدد في القرابة دافعاً للتعاون وهو دافع طبيعي أحاطه الإسلام بنصوص تضمن الحفاظ عليه واستمراره وتقويته ، وقد حفلت آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ بالدعوة إلى تأكيد هذه الصلة ونهت إلى حقوق كثيرة تنبع منها وتستند إليها وأوجب هذه الحقوق في كثير من الأحيان على المسلمين الذين يترابطون بهذه الصلة^(١) ، وقد كان مسلك الإسلام في الاهتمام بالأسرة - وهي الوحدة الصغيرة في المجتمع - هو المسلك الذي يتفق مع الفطرة ومع الدواعي العملية . إن الإسلام حين يبدأ بالأسرة في الإصلاح ، يعود ذلك على المجتمع تلقائياً بالصلاح وقد كان خطأ الكثير من المذاهب الوضعية والاجتماعية يكمن في التركيز على المجتمع كله ومحاولة وضع المجتمع داخل الإطار المطلوب ، مع أن وضع الأسرة والبدء بها في دائرة الإصلاح أيسر ، ويكفل أن تتسع هذه الدائرة إلى المجتمع ، فالأسرة عند الإصلاح الحقيقي هي غيوط النسيج

(١) قال تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً » من الآية (١) سورة النساء ، وقال سبحانه : « وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » سورة الأنفال : ٧٥ .

الاجتماعى للمجتمع^(١) ، ذلك أن الأسرة الصغيرة يظهر فيها المبدأ والغاية بأشد وأوضح مما يظهر في المجتمعات الإنسانية الأكبر منها ، فبدأ الأسرة معروف محدد وكذلك غايتها في تحقيق الخير لأفرادها وأجيالها والخلاف فيما بين أفرادها يكون أقل ظهوراً ، ولكن حين يتسع المجتمع الإنساني وتعدد أسره بغير حد لابد وأن تظهر عوامل الاختلاف والتنوع بل والخلاف أحياناً ، وقد يكون اختلاف الجنس والدين واللغة من أشدها تأثيراً . ومع ذلك فإن النظرية الإسلامية في الاجتماع تتجه بشأن هذا الخلاف إلى حله وتجاوزه ولا تتجه إلى تنميته أو توسيع نطاقه ، بل إنها لا تهدف أيضاً إلى الانعزال عند المخالفة ، فكل هذا التنوع هو في الأصل من مظاهر القدرة الإلهية^(٢) أما الخلاف الناشئ عن تعارض المصالح فوسيلة حله ليست في التمايز بناء على معايير خاطئة ولكن في وضع القواعد العادلة التي تبنى على وحدة الأصل الإنساني واستحقاق الأذى للكرامة الإنسانية^(٣) .

(١) تعتمد بعض النظم الوضعية إلى محاولة بناء فلسفة إصلاحية بشرية تدعى لها الملوك والمهتنة على المجتمع بأسره كالماركسية وهي حين تنظر إلى المجتمع كوحدة ونسيج واحد تهمل خيوط هذا النسيج ولا تكاد تلتفت إليه فهي تبدأ بالغاء ذاتية الفرد ثم تضعف شأن الأسرة وتبدأ مباشرة بالمجتمع كله فتكون المهمة صيرة ولا تتفق مع طبيعة الأمور .

(٢) « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين » الروم : ٢٢ .

(٣) وعلى سبيل المثال فإن المخالف في الدين له حقوق يترف بها الإسلام ويلتزم بها المسلم الفرد أو المجتمع الإسلامي ، والملاقة بينهما مع هذا الخلاف يحكمها نظام يقوم على أساس إنساني مشترك لا يحاول تنمية الخلاف في العقيدة وإنما يحاول حل ما يترتب عليه بما يحقق مصلحة المجتمع .

القيم الإسلامية في الأسرة :

لما كانت الأسرة هي أساس المجتمع ، وكان المجتمع ليس إلا مجموع الأسر التي تعيش في الوطن فإن ما يكون في الأسرة من قيم ومن تقاليد يكون ظاهراً في المجتمع كله ، وإذا أردنا أن نحدد السمات الأساسية للأسرة الإسلامية وجدناها تتميز بعدة سمات :

الدين :

وهو ينبع أساساً من أن الإسلام له فرائضه الدينية على الأفراد الذين تتكون منهم الأسرة ، ويذكر علماء الاجتماع خصيصاً يتميز بها شعب مصر طوال تاريخه وهي أنه شعب ينحصر انتماءه الأساسي في الدين والوطن ، وعلى هدى من هذين الانتماءين استطاع شعب مصر أن يحيا على مر التاريخ وأن يتفادى آثار الخن والهزائم التي مرت به ، فقد كانت مصر الفرعونية تهتم بالدين وكان أثره ظاهراً في الأسرة المصرية القديمة في حياتها وعاداتها وتقاليدها وعلى جدران المعابد وفي أوراق البردي يظهر اهتمام الفرد والأسرة المصرية القديمة بالدين ، فقد وصل المصريون منذ عهد بعيد إلى جوهر الدين في عبادة الخالق وفي الإيمان باليوم الآخر كما آمنوا بالقيم الخلقية المستمدة من هذا الإيمان كالصدق والأمانة واحترام الوالدين، بل إن التاريخ المصري القديم يكشف لنا

أن المصريين قد وصلوا إلى عبادة الإله الواحد (في عهد إخناتون)
ويظهر اهتمام المصريين القدماء واضحاً باليوم الآخر فيما نقش
على آثارهم وعلى جدران المعابد وما وجد في قبورهم ، وكان في
المجتمع المصري القديم من الحضارة ما يسمح بأن نعتبر الدين
بالنسبة للأسرة المصرية القديمة أحد مقوماتها الأساسية ، ولما انتقلت
مصر إلى العصر المسيحي وتلقت المسيحية بحكم تبعيتها للدولة
الرومان التي كانت تسيطر على مصر والشام أصبح اهتمام مصر
المسيحية بدينها أكبر من الاهتمام الذي كانت توليه الدولة الرومانية
ذاتها للدين ، وحتى حين اضطهد الرومان المصريين بسبب الخلاف
في العقيدة كافح المصريون في سبيل الحفاظ على عقيدتهم ضد
التغير أو التحريف ، ولعل ذلك كما يذكر المؤرخون كان من بين
الأسباب التي يسرت فتح مصر ، فقد كان المصريون يعانون
من ظلم الرومان واضطهادهم بسبب خلافات العقيدة التي بدأت
في الانقسام فرأى المصريون في الفاتحين الجدد حملة عقيدة تتجه
إلى الله وحده وتدعو إلى الخلق القويم وظهر ذلك في سلوك المسلمين
القادمين إليهم ، وحين اعتنق المصريون الإسلام لم يمض وقت
طويل حتى كانوا يعدون أنفسهم مسئولين عن حمايته والحفاظ
عليه ، وأصبحت مصر الإسلامية منذ عهد مبكر خط الدفاع عن
الإسلام في المنطقة التي كانت تسيطر عليها الإمبراطورية الرومانية
والتي أصبحت في سلطان الدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين ،
وقد ظلت الأسرة المصرية تتمسك بالدين باعتباره سندا أساسياً

لحياتها وتمثلته ميزاناً لعمل الأفراد فيها .

وتبدي الأسرة المصرية منذ قرون طويلة اهتماماً واضحاً بالدين فهو أول ما يعلمه الآباء للأبناء ، وهو كذلك الحارس على حقوق الأفراد والجماعة في تصور الشعب المصرى فقد تعودت الأسرة المصرية أن يعرف أبناءها وهم ما زلوا أطفالاً وأحياناً كلمات الحلال والحرام مما يدل على وعى بالدين وأثره الكبير في سلوك الناس ومعاملاتهم ، وإذا كنا في بعض الأحيان نرى ابتعاداً عن الدين في الأسرة فإن ذلك ينبغي أن يقدّر على حقيقته في مصر بالذات ، لأن مصر ليست هي المدن الكبرى فحسب وليست مناطق من هذه المدن المزدهمة بالسكان والتي يختلط فيها الناس من أجناس شتى وطبائع مختلفة وعادات متباينة ، إن مصر هي عشرات الملايين الذين يقيمون في قرى مصر ومدنها الصغيرة والكبيرة على السواء ، وهي مجموع الأسر الصغيرة التي يظهر في تصرفاتها وسلوكها إنهاؤها الحقيقي للإسلام مهما بدا على السطح أحياناً من مظاهر الخروج على أحكامه أو قيمه ؛ لأن ذلك يبدو دائماً أمراً عارضاً وهو يلاقى الاستنكار من المجموع والغالبية العظمى من الناس ، كما أن الخروج على أحكام الدين في مصر ما زال في نظر مرتكبيه أمراً يحتاج إلى الإخفاء والحجل ، وأقصى ما يحمله من خطورة أن يحاول أحد تبريره أو التماس العذر له ، كما أننا من ناحية أخرى نرى في مصر تقديراً لعلماء الإسلام والعاملين من أجله يستمد بالدرجة الأولى من كونهم

أعلم بأمر الدين وأقوم في السلوك الاجتماعي ، وليس مستمداً على أية حال من رتبة دينية أو زى كهنوتى أو سلطان دنيوى يفرض نفسه باسم الدين .

الأخلاق :

تعتبر الأخلاق قيمياً أساسية من بين مقومات الأسرة المسلمة بحكم طبيعتها كمجتمع صغير تزيد فيه عوامل الاتفاق الطبيعية والمكتسبة ، ولاشك أن قيمياً عديدة تفرض نفسها على الأسرة وهى أصغر وحدة اجتماعية ، وحين تبدأ الأسرة فهى تقوم على قيم خلقية أساسها الأديان ، بل إنها لا تستطيع أن تقوم إلا على أساس تلك القيم ، ومثال ذلك قيم الحب والإخلاص والتعاون والإيثار ، فالأبوة والأمومة لابد وأن تعتمد على الحب والإيثار ، ولذلك فإن الله تعالى قد أوصى الأبناء وهم مرحلة من مراحل الأسرة بعد إنشائها أكثر مما أوصى الوالدين^(١) ، كما أن أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - قد رفعت من شأن الأمومة ومن شأن الأبوة أيضاً ، وأوجب الشرع طاعة الوالدين كما أوجب معاشرتهما بالمعروف حتى ولو اختلفت العقائد أو وجد من عوامل الاختلاف بين الأبناء والآباء ما يدفع إلى العداء إذا لم تكن ثمة

(١) يقول تعالى «وقفى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا» سورة الإسراء : ٢٣ ، ويقول تعالى «قل تعالوا أتلى ما حرّم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا» سورة الأنعام : ١٥١ .

علاقة الأمومة والأبوة . وقد جعل الشرع الإسلامى حقوق الوالدين حقوقاً شرعية على الأبناء كما أشار إلى حقوق الأبناء على الآباء^(١) ، ومع ذلك فإن بناء الأسرة وعلاقات الأمومة والأبوة والبنوة تقوم فى الأصل على القيم الخلقية .

وإذا كان الإسلام قد أوجب حقوقاً شرعية فيما بين الآباء والأبناء وفيما بين الأبناء والآباء فإن ما ورد فى آيات القرآن وفى الأحاديث النبوية هو أمر يقوم فى أصله على الفطرة الإنسانية ذلك أن هذه العلاقات نشأت فى الأصل على أسس فطرية وخلقية قبل التشريع ، فالفطرة وحدها تكفى لقيام قيم خلقية معينة داخل الأسرة كقيم الحب والإخلاص والإيثار والتعاون ، بل إن سنة الحياة هذه تتعدى وتتجاوز فطرة الإنسان لتقوم أيضاً كسنة من سنن الحياة ذاتها فيما نراه بشأن هذه العلاقات فى الحيوان وهو أدنى فى الخلق من الإنسان الذى كرمه الله .

والقيم الخلقية فى الأسرة تحيطها وتقويها التقاليد التى تستقر فى تطبيق هذه القيم والسلوك الذى يراعها ، وبذلك فإن هذه القيم قد تتعمق وتتأصل فى بعض المجتمعات أكثر مما نجد فى فلاحه فى مجتمعات أخرى ، وكمثال على ذلك فإن الأسرة الإسلامية استقرت

(١) يقول تعالى « يوصيكم الله فى أولادكم » سورة النساء : ١١ ويقول تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » سورة الأنعام : ١٥١ - كما أشار القرآن إلى حق الأبناء فى النفقة

قال تعالى « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلوالدين والأقربين » البقرة : ٢١٥

ويقول تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » الإسراء : ٣١

تقاليدها على ما يحقق قيم الحب والإخلاص والإيثار والتكافل والتعاون ، وكانت هذه القيم تتأصل في سلوك الأفراد ومعاملاتهم الاجتماعية بحيث تمتد إلى ما هو أبعد من علاقات البنوة والآبوة وحدهما ، فتنشأ قيمة احترام الكبير والعطف على الصغير داخل الأسرة المسلمة بحيث تشمل علاقات القرابة السببية أو النسبية وتتجاوزها إلى علاقات الأفراد ولو لم تكن القرابة قائمة .

وثمة ما يميز الأسرة المسلمة في هذا الشأن؛ لأن المجتمعات التي لا تدين بالإسلام تخضع بحكم فطرتها إلى هذه القيم الخلقية ولكنها قد تهمل في تعميقها وترسيخها في النفوس ، بل وقد تحاول تقويضها بمقاييسها المخلوذة ، وقد تنمو روح الفردية بحيث لا يظل قائماً سوى ما توجهه الفطرة الإنسانية وحدها وهذا ما يلاحظ فعلاً في مجتمعات غير إسلامية في هذا العصر ، أما الأسرة المسلمة فإنه إلى جانب الفطرة الإنسانية السليمة تتحصن أيضاً هذه القيم بالتشريع الذي يوجب حقوقاً أو يلقي مسؤولية بناء على هذه القيم ، وعلى قدر ما تستقر أحوال المجتمع وظروفه المادية والثقافية يظهر البناء الخلقى في الأسرة ويعود ذلك على المجتمع الكبير^(١).

(١) ولذلك فقد نص الدستور المصرى المادة ٩ منه على أن « الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأسىل للأسرة المصرية وما يتصل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى » كما أن التشريع الإسلامى المطبق على مسائل الأسرة يضمن حقوق الأبناء أو الآباء فى التفقة التى تغطى ضرورات الحياة على الأغنياء من الأسول والفروع لحساب الفقراء منهم بل وتمتد هذه الحقوق أحياناً إلى ذوى الأرحام فى بعض مذاهب الفقه الإسلامى .

ولاشك أن وضوح القيم الخلقية في المجتمع المسلم أساسه الدين وأنه البناء العلوى لهذه القيم التي لا تجد سنداً لقوتها الذاتية إلا بارتباطها بالدين ، ويخطئ من يظن أن القيمة الخلقية في أى مجتمع هي نتاج ظروفه المادية أو العلاقات الاقتصادية فيها على وجه الخصوص^(١) ، فثمة قيم تفرض نفسها على الأسرة بحكم الفطرة الإنسانية كالحب والإيثار والتعاون وهناك قيم مشتركة بين البشر كالوفاء بالعهد والصدق ، ولذلك فإن الفارق بين مجتمع وآخر هو في العمل على تعميق هذه القيم وترسيخها في النفوس ، ومن الخطر أن نرجع هذه القيم الأصيلة إلى أصل ضعيف أو متغير كظروف المجتمع المادية مثلاً والتي قد تؤثر على سلوك الأفراد وعلى علاقاتهم وتبعد بهم قليلاً أو كثيراً عن القيم الخلقية ، غير أن ذلك لا بد أن يكون لفترة محدودة ومصحوباً بإدراك الناس أنهم يتبعون عن الصحيح ، وفي هذا تظهر القوة الذاتية للقيم الخلقية فهي ليست أمراً متغيراً أو مؤقتاً مثل غيرها من المعتقدات الفكرية التي تخضع للتغيير ، وثمة من يخلط بين هذه القيم وبين الضمير الإنساني ولكن

(١) تعتبر الماركسية أن القيم التي تسود مجتمعاً معيناً تكون نتيجة البنيان الاقتصادى لهذا المجتمع لاسيما علاقات الإنتاج فيه ولكن النظرة الأولى للسألة تكشف هذا الزيف في القول فإن المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ تؤمن بقيم معينة لها قوة ذاتية حتى ولو كانت لا تطبق هذه القيم فعلاً وقد يكون للبنيان الاقتصادى أثر في سلوك الناس في فترات معينة أو في استقرار عادات أو تقاليد معينة ولكن البنيان الاقتصادى أياً كان شكله لا يخلق القيم الخلقية ولا يستطيع إلغائها في ضمير الانسان .

الضمير ليس إلا صورة للإحساس الإنساني بهذه القيم ، وقد يختفي الإحساس بها ويظهر ذلك في سلوك الإنسان الذي يرضى بارتكاب عمل مخالف لإحدى هذه القيم كالصدق أو الوفاء بالعهد مثلا وقد كان الضمير الإنساني حتى على المستوى العام في الأمم والشعوب يقبل في أحوال كثيرة إيقاع الظلم بالغير ويقبل استغلال الآخرين وانتهاك حرمة حياتهم وهو ما ترفضه دائماً قيم الأخلاق^(١).

الوطنية :

بعد ارتباط الإنسان بموطنه أمراً فطرياً ، ذلك أن علاقة الإنسان بالكون كله تكاد تتركز فيما يحيط به من موجودات وما يصل إلى عقله من أفكار في المكان الذي يعيش فيه ومن الذين يعيش معهم ، ولذلك فإن الارتباط بالأرض هو أمر طبيعي للإنسان، ولما كان الإنسان في اجتماعه تماثل ظروفه مع غيره ممن يقيمون معه في أرض واحدة فإن الوطن الذي يجمعهم يمثل بالنسبة إليهم الأرض الأولى بالحب والحدايرة بالحفاظ عليها ، لأن في ذلك تحقيقاً لمصلحتهم وضماناً

(١) يلاحظ أن الضمير الإنساني قبل في المجتمعات القديمة مثل الإغريق والرومان والفرس مبدأ عدم التسوية بين الناس - كما قبل إيقاع العقوبات الجسيمة لأجل الأخطاء وقبل الضمير الإنساني في المجتمعات الغربية في عهد النشاط الاستعماري استغلال الإنسان بل وإهدار كرامته الانسانية في مناطق كثيرة من العالم ، إن الضمير الإنساني إذا انفصل عن الدين أصبح خاضعاً للظروف والمصالح بل والأهواء في الحكم على الأشياء .

لأنهم ، ومن هنا ينشأ حب الوطن وينمو على مر الأجيال إذ يضاف إلى هذا النفع الظاهر ما يخلفه الأجداد والآباء من تراث مادي أو معنوي له تأثير على مشاعر الذين يقيمون على أرض الوطن فيكتسب معنى الوطن أبعاداً جديدة تتساقط به وتجعله جديراً بالتضحية والفداء من أجله إذ يزيد ارتباط المصالح بالمكان ويزيد عمق الروابط الإنسانية فيه فتصبح الوطنية قيمة فكرية في ذاتها .

ولما كان الإسلام يتمشى مع الفطرة الإنسانية السليمة فإن كلمة الوطن تعني في الإسلام ذلك المكان الذي يرتبط به المسلم ارتباطاً مادياً ومعنوياً ويتمثل في الأرض وفي العلاقات الإنسانية وفي تاريخ المكان وذكريات الأجيال التي تتابعت فيه مما يتصل بنفس الإنسان أولئك اتصال ويقرب بين نفوس الذين يقيمون على أرضه ، وليس أدل على تقدير الإسلام لهذه الفطرة من أن الرسول حين هم بمغادرة مكة إلى دار هجرته نظر إلى مكة وهو يتعبد عنها وقال : « والله إنك لأحب بلاد الله إلى الله وأحب البلاد إلي ، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت »^(١) فأشار الرسول في عبارته إلى قيمة البلد الأمين وحرم الإسلام ومهبط الوحي وكعبة التوحيد ، وأشار كذلك إلى قيمة البلد الأمين بالنسبة إليه حيث ولد فيه ونشأ في ربوعه وارتبط بأهله فأعطى بذلك مثلاً

(١) رواه الترمذي وصححه (زاد المعاد ج ١ ص ٨) .

فى حب الوطن وأن الإنسان يرتبط به ، لأنه ضرورة حياة وغذاء نفس ، وقد كان الرسول ﷺ يعرف مقدار حب الناس للوطن وما تثيره الغربة التى تفرض على أهله حين يضطرون إلى ترك أوطانهم ، فحين هاجر النبى إلى المدينة كان بعض الصحابة ومنهم بلال يحسون ألم الغربة بعد أن عاشوا دهرأ من عمرهم فى مكة ، ولقد سمع النبى ﷺ بلالا وهو يخلو إلى نفسه ويردد بيتين من الشعر حينأ إلى مكة ، ومع أن الهجرة هى من أمر الله وأن طاعة الرسول والهجرة معه لازمة للمسلمين فإن النبى ﷺ أخذته الرحمة بغريب يحن إلى وطنه فدعا الله ، كما رواه البخارى وغيره ، أن يحبب إلى المهاجرين المدينة كما حبب إليهم مكة^(١) .

فالوطنية هى قيمة كبرى من قيم الإسلام الاجتماعية ، وما كان الأمر يحتمل غير ذلك ما دامت الوطنية قيمة فطرية فى النفوس

(١) كان بلال يجلس فى فناء داره بالمدينة ويردد قول الشاعر :

ألا ليت شمسى هل أبيتى ليلة بواد وحولى أذعسر وجليل
وהל أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لى شامة وطفيل

وقد سمع النبى صلى الله عليه وسلم قم يته عن ذلك بل دعا الله أن يحبب المدينة إلى المهاجرين ، وفى ذلك تقدير من الإسلام للماطفة التى تربط الناس بالمكان وما فيه من مشاهد ومن فيه من أهل وعشيرة ولذلك أشارت المادة التاسعة من الدستور المصرى إلى أن الوطنية هى من بين الأسس التى تقوم عليها الأسرة المصرية « الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية المادة ٩ من الدستور » .

وكان الإسلام دين الفطرة ، ولكن الإسلام حين يرفع من شأن الوطنية يتسأى بها إلى القدر الذى يجعلها من شعب الإيمان^(١) وبذلك تربط الوطنية بغايات الإسلام وأهدافه ، فليست الوطنية فى الإسلام دعوة لتقديس الوطن على حساب الحقوق المشروعة للإنسان خارج هذا الوطن ، إن الوطنية فى الإسلام هى دعوة للحب والخير والسلام للمكان ولبنى الإنسان ، وليست أنشودة عاطفية للاستعلاء والسيادة والانتصار ويمكن استغلالها فى الظلم والشقاء للآخرين .

(١) ورد فى الحديث الشريف : « حب الوطن من الإيمان » .

● الأصول إلتزام المجتمع الإسلامي ●

- الكرامة الإنسانية
- الحرية
- المساواة
- الشورى
- التكافل الاجتماعى
- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

○ الأصول العامة للمجتمع الاسلامى ○

السلام الاجتماعى :

إذا كانت الأسرة تقوم على الدين والأخلاق وعلى الإحساس بقربها من المكان الذى تتوطنه فإن مصالحها تتحقق من خلال تلك العلاقة الطبيعية التى تربط بين أفرادها ، فالأسرة حين تجتمع يكاد يكون اجتماعها بحكم الفطرة التى تجمع بين الرجل والمرأة ثم بين الرجل والمرأة والأبناء وهكذا حتى تصبح القرابة وحدها غير كافية لتحقيق كل المصالح وحين تظهر عوامل الاختلاف بين الناس بحكم الظروف الطبيعية أو المكتسبة وبحكم ما يوجد فى الحياة ذاتها من تعارض مصالح الأفراد وتضاربها ، وعندما يظهر ذلك فى المجتمع الكبير والذى يبدأ بالعشيرة أو القبيلة أو القرية ويتطور إلى المدينة وإلى الدولة تظهر الحاجة إلى مبادئ عامة تحكم هذا المجتمع ويسير أفرادها على هداها ، وحين تخف وتقل فاعلية العوامل الطبيعية ينبغى أن تشدد وتقوى فاعلية النظم التى توضع للمجتمع ، فإذا كانت علاقات البنوة والأبوة والأمومة والأخوة تضمنن إلى حد كبير سلام الأسرة فإن السلام الاجتماعى تضمنه الأصول العامة التى يسير المجتمع على هداها ومن خلالها تتحقق

مصالح الفرد والمجموع ، فإذا كان الإنسان داخل الأسرة وبحكم الفطرة يستطيع الاستغناء عن كثير من نظم التشريع فإنه داخل المجتمع الكبير وفى علاقاته مع من لا تربطهم به قرابة أو رحم - لا يستغنى عن نظم التشريع وأحكامه .

والأديان فى حقيقتها تتصل بالجانب الاجتماعى فى حياة الإنسان أوثق اتصال ، وإذا كان أصل الدين وجوهره هو عبادة الله وحده فإن الأديان جميعاً أرست المبادئ والقيم الخلقية وهى فى ذاتها نظام اجتماعى ، لأن الإنسان حين يتصل بغيره لا بد أن يتجه بفطرته إلى قيم تحكم هذه العلاقة بل إن القيم الخلقية قد تكفى وحدها لتنظيم علاقات الناس إذا لم يكن الخروج عليها كثيراً أو ظاهراً وهنا يأتى دور الأديان حين تضع الشرائع التى تنظم حياة الناس وتضمن لهم مصالحهم وتفتح الطريق أمام تقدمهم ورفقهم .

وحين كانت المجتمعات الإنسانية قليلة العدد وبسيطة التركيب كان يكفى أن توجه هذه المجتمعات فى ضمان مصالحها وتقدمها إلى قيم خلقية يتحاكم إليها الناس ويعتبرونها قانونهم الفطرى ولعل ذلك هو السبب فى أن جانب التشريع فى اليهودية وفى المسيحية وفيما سبقهما من رسالات سماوية لم يكن ظاهراً ، وإذا نظرنا إلى الأحكام التى وردت فى التوراة بشأن تنظيم المجتمع لوجدناها تتجه مباشرة إلى الأخلاق عن طريق الوصايا التى أوصى بها موسى

أتباعه ، كما نجد الأمر لا يخرج في تنظيم حياة الناس عن بضعة أحكام ووصايا تعتبر في عالمنا المعاصر غير كافية بل ولا يتعلق بعضها بما يواجهه الناس اليوم ، فقد كانت الشرائع القديمة تضع أحكاماً تفصيلية لبعض الوقائع والحوادث التي اختفت ظروفها ومكوناتها بحكم التقدم الإنساني في الحياة ، وقد كانت هذه الأحكام موصولة أشد الصلة بحياة مجتمع معين وأقوام بعينهم ، ومن الصعب أن نربط بين هذه الوصايا في تفصيلاتها وبين مبدأ عام يمكن أن يظل حكمه قائماً على اختلاف المكان والزمان ، وإذا نظرنا إلى الإنجيل لوجدنا أن تعاليم السيد المسيح عليه السلام تتجه إلى القيم الخلقية كالحب والتسامح والعدل والرحمة^(١) ولكنها تكاد تخلو من تشريع يلزم الناس في شئون حياتهم ومعاملاتهم ، ففي وقت الرسالة المسيحية كان القانون الروماني يتفرد بحكم معاملات الناس في جوانبها المختلفة ، وكانت تعاليم المسيح الخلقية تضع الأساس لجمع سليم ، لكن الجزء الديني عند مخالفة أو العصيان لم يكن مصدره سوى القانون الروماني ، فملكة السيد المسيح كانت روحية ،

(١) في إنجيل متى الإصحاح الخامس : قد سمعتم أنه قيل للقديس لا تزني ، وأما أنا فأقول لكم إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتتها فقد زنى بها في قلبه ، فإن كانت عينك اليمنى تثيرت فاقطعها وألقها عنك . . . سمعتم أنه قيل عين بيمين وسن يسر وأما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين . . .

ولم يكن عليه السلام يدعى لنفسه أنه جاء بشرع لتنظيم الحياة في المجتمع .

الأصول التشريعية للمجتمع :

وعلى خلاف الرسائل السماوية السابقة جاء الإسلام بإقامة الدين لله وتحرير العقيدة مما ران عليها بتقادم العهد أو مما شابها من تحريف أو عابها من نقص بفعل البشر ، ولم تقتصر رسالة الإسلام على ذلك وإنما جاءت إلى جانب العقيدة بالقيم الخلقية التي ينبغي أن تتبع الدين وأكملت بذلك البناء الأخلاقي لليهودية والمسيحية^(١) ، ولكن ما تميز به الإسلام حقيقة هو البناء التشريعي لآسيا الجانب الذي ينظم علاقة الإنسان بغيره من الأفراد وعلاقة الفرد بمجموع الناس في المجتمع . وعلاقة المجتمع ككل بأفراده وعلاقته بالمجتمعات الأخرى التي تجاوره أو تعاصره ، وهذا الجانب تميز بأنه منبج كامل ومتكامل ، فكماله يأتي من أن القواعد العامة والأصولية التي وردت فيه إلهية المصدر بحيث تسمو على الفكر الإنساني وبحيث يفترض ألا تعارضها الإرادة الإنسانية ، لأن الطاعة هنا تجذها الأساس السليم في الدين فهي طاعة المخلوق للخالق وهي أمر ديني ، كما أن اكتمال هذا التشريع أمر مسلم ، وأصدق ما يعبر عن هذا القول ما ورد عن الإمام الشافعي في قوله : « ما من واقعة تحدث إلا والله فيها حكم » بمعنى أن كل علاقة وكل تعامل يحدث بين إنسان

(١) ونقول أكملت لأن النبي صل الله عليه وسلم عبر من ذلك بأتم لفظ وأوضحه فقال صل الله عليه وسلم « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » فهي بناء قائم في الأديان كلها وأتمه الرسول صل الله عليه وسلم .

وأخيراً لابد أن يندرج تحت نص فرعى أو نص يضع القاعدة التي تندرج تحتها الواقعة والجوانب التي تشمل العلاقات بين الناس تغطيها كلها أحكام الشريعة ، وكلما تميزت هذه العلاقة بالخصوصية كان النص في شأنها متعلقاً بها كأمور الزواج والطلاق ونحو ذلك مما يحتاج إلى تحديد في شأنه ، أما إذا كانت هذه العلاقات عامة بمعنى أنها تخضع لظروف المكان والزمان بدرجة كبيرة فإن النص على حكمها يكون في وضع القاعدة العامة التي توجه في الغالب نحو حكم يمثل قيمة خلقية في ذاته ، وإذا كانت النصوص في العبادات محددة وواضحة ولا تكاد تحتاج إلى جهد بشري يضيف إليها فليس الشأن كذلك في النصوص التي تتعلق بالمعاملات وعلاقات الناس في المجتمع فهي أصول عامة يجتهد الناس في كل زمان ومكان في وضع الصور والأساليب التي تحقق هذا الأصل العام المقطوع به شرعاً وهنا نجد دور الجهد البشري كبيراً ، ذلك أن علاقة الإنسان بالخالق عز وجل هي من الخصوصية والتميز والافراد بحيث ينبع فيها ما يرد من نص ولا يتصور الإضافة إليها ، أما في علاقة الإنسان بغيره فهي من العموم والسعة والقبالية للتغير بحسب الزمان والمكان بحيث يكفي فيها وضع القاعدة العامة التي توجه وتحكم كل ما يستجد ويستحدث من صور وأساليب في تعامل الناس في المجتمع .

وهذه الميزة في التشريع الإسلامي هي التي ضمنت بقاءه حياً ومتجدداً بمعنى أن كل ما يستجد أو يستحدث من معاملات

يمكن أن يستنبط حكمه الشرعى على هدى من القاعدة العامة المنصوص عليها ، وبذلك لا يقع التناقض مطلقاً بين ما يراه العقل البشرى محققاً لمصلحة عامة قطعية للناس وبين نص يصادر أو يعارض هذه المصلحة . فإذا قلنا إن الشرع الإسلامى يتصف بالكمال والاكتمال كان ذلك حقيقة لا جدال فيها .

وإذا بحثنا عن الأصول العامة التى يقوم عليها المجتمع الإسلامى لوجب علينا أن نستمدّها من القرآن الكريم ومن السنة الصحيحة فسوف نجد أن هذين الأصلين العظيمين والمصدرين الأولين فى المنهج الإسلامى قد تضمننا من الأصول عدداً كبيراً تقوم به حياة المجتمع بحيث يضمن أن تتحقق من خلال هذه الأصول مصلحة الفرد والمجموع كما تفتح أمام المجتمع كله باب التقدم والرقى ، ولا يكاد الإنسان حين يستعرض هذه الأصول التى وردت فى القرآن أو السنة النبوية يجد خلافاً بينها وبين ما يشاهده من أحوال كل مجتمع متقدم ، والتقدم هنا لا يقاس بمعيار مادى فحسب ، ولذلك فينبغى أن نفرق بين مجتمع متحضر يقوم على أسس سليمة تضمن كرامة الإنسان وحرية وحقوقه إزاء غيره وبين مجتمع آخر تنتهك فيه كرامة الإنسان ويتظالم فيه الناس فيكون معيار الحضارة والتقدم الحقيقى هو فى هذه الأصول وليس فى المظاهر المادية للمجتمع ، لأن مظاهر التقدم المادى قد تقوم وحدها مستقلة عن أصول اجتماعية سليمة فى مجتمع معين ولكنها لا تبقى دائماً ،

ولعل ذلك هو ما يؤكد تاريخ الحضارات الإنسانية التي قامت في التاريخ كالحضارة المصرية القديمة أو اليونانية أو الرومانية أو الفارسية ، فقد ملكت كل حضارة منها مقومات وجودها المادى وقدرأ قليلا أو كثيرا من الأصول الاجتماعية السليمة ، غير أن غياب أصول معينة من الأصول التي لا يقوم المجتمع دونها أثر بمضى الزمن في هذه الحضارات وظل هذا النقص يعمل أثره فيها حتى آذنت بالانحيار ، فلم تكن الحضارة الرومانية أو الفارسية في أوج قوتها تعتمد على أصل الكرامة الإنسانية ولا على الحرية بين الناس ولا تحمى مبدأ المساواة حين يتعارض مع مصلحة القوى ، ولذلك فقد عاشت هذه الحضارات فترة من الزمن ثم انهارت وهي سنة الحياة الاجتماعية حين لا تقوم على أصولها الصحيحة .

وينبغى أن ننتبه إلى أمر على جانب كبير من الأهمية وهو التفرقة بين أصول حضارة معينة والأسس التي تقوم عليها وبين حياة الناس الواقعية في زمن معين أو مكان معين ، فإذا كانت الكرامة الإنسانية للأدمنين أصلا من أصول الإسلام وكانت المساواة بين الناس أصلا آخر ، فإن الحكم على مجتمع مسلم بعينه ينبغى أن يقوم على مدى تطبيق هذا الأصل أو ذاك في حياته ، والعبرة ليست بوصف الإسلام ولكن بحقيقة تطبيق منهجه ، ولذلك فإن الحضارة الإسلامية والتي قامت ابتداء من الوقت الذى دعا فيه الرسول ﷺ وقويت واشتد عودها في الصدر الأول للإسلام وفي

عصر الخلافة الراشدة بالذات كانت تمثل المنهج الإسلامى أصولاً وواقعاً وجرى تطبيقها فيه زماناً ومكاناً ، ثم بدا بعد ذلك إهمال كثير من الأصول الإسلامية للمجتمع كالحرية والشورى أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فجرى على هذه المجتمعات الإسلامية فى المشرق أو فى المغرب ما يجرى على غيرها من المجتمعات الإنسانية حين تفتقد حضاراتها بعض الأصول الأساسية للبقاء والاستمرار ، ولا نستطيع أن نحصر كافة الأصول التى ينبغى أن يقوم عليها المجتمع الإنسانى طبقاً للمنهج الاجتماعى الإسلامى ولكننا سوف نشير إلى أهم الأصول التى ينبغى أن تتوافر لمجتمع مسلم وإلى ما يؤدى فقدان أى منها إلى اختلال الحياة فيه بحيث لا تتحقق مصالح الناس ولا يفتح أمامهم باب التقدم الحضارى .

• الكرامة الإنسانية •

- القرآن وكرامة الانسان
- التسخير
- حزمة النفس
- مقارنة
- مضمون كرامة الانسان
- آثار الكرامة الإنسانية
- تطلع المجتمع الإنساني الى التكريم الالهي

الكرامة الإنسانية

الإنسان - ضمن موجودات الكون الذى يدركه بحواسه - هو أعظم مخلوق وأسمى كائن ، ذلك أن الإنسان يتميز بخاصية هي العقل كما يتميز بالإرادة . وخصائص الإنسان قد أوردتها القرآن الكريم ، فهو الكائن الذى تشرف بالنفخة الإلهية التى بعثت الحياة فيه وجعلت له روحاً سامية ، وعندما خلق الله آدم من الطين وسواه بيده كانت الملائكة من خلق الله الموجود فى الكون ، وكانت أشرف المخلوقات ، ومع ذلك فإن الله تعالى كرم الإنسان فأمر الملائكة أن تسجد له وهو يعبد نحية وتكريم وليس يعبد عبادة وخضوع ، لأن العبادة والخضوع لا تستحق إلا الله وحده^(١) ، ولقد كان عصيان إبليس لتكريم الإنسان حينما أمره الله تعالى بالسجود لآدم كفيلًا بطرده من رحمة الله ، يقول تعالى : « قال فاخرج منها فإنك رجيم . وإن عليك اللعنة إلى يوم الدين » سورة الحجر : ٣٤ ، ٣٥ .

وهذا التكريم الإلهي للإنسان هو من إرادة الله عز وجل ، فالله هو الذى أنشأ للإنسان هذا الحق فى الكرامة والسمو عن بقية الكائنات .

(١) « فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين » سورة ص : ٧٢

ولقد خلق الله آدم وخلق الإنسان ليعرف به معرفة فطرة في القلب وفكرة بالعقل ومعرفة نطق بالإقرار باللسان ، فالفطرة الإنسانية تنزع إلى التساوى في المعرفة والتطلع إلى الآفاق العلوية حتى تصل إلى معرفة الله عز وجل .

لقد كان الإنسان وما زال يشعر بالتبعية للقوة المطلقة التي تحقق عليه أحياناً ويحاول أن يتعرف عليها ، وليس ذلك إلا أثراً من أسرار النسخة الإلهية وأثراً من نعمة الله المتمثلة في العقل الذي تميز به الإنسان .

وكان من مقتضيات هذه النعمة - وهي نعمة التكريم الإلهي - إرسال الرسل لكي يدلوا الخلق على معرفة الحق ، وهذا هو الدين الذي دان الله به عباده فيما جاء به الأنبياء والرسل^(١) كما أنزل الله الشرائع لكي ينمي في الإنسان هذه الكرامة التي وضعها الله^(٢) فالشرائع الإلهية نزلت لكي تنظم علاقة الإنسان بالإنسان وتنظماً يحفظ هذه الكرامة التي منحها الله له .

وإذا استعرضنا كثيراً من آيات القرآن لوجدنا التكريم الإلهي للإنسان ظاهراً فيها ، فالإنسان هو الخليفة في الأرض لعبادة الله

(١) يقول تعالى « وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون » سورة الأنبياء : ٢٥ .
(٢) يقول تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً » سورة المائدة : ٤٨ .

وتعمير الكون ، يقول تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون^(١) » وهذه الخلافة اختص الله بها الإنسان ووهبه من النعم والخصائص ما يجعله قادراً على الوفاء بحقوقها ، ولذلك لما جادلت الملائكة في هذا التكريم وفي اختصاص الإنسان بالخلافة في الأرض وتحدثت بما يقع من الإنسان من قتل وإفساد في الأرض ذكروهم سبحانه وتعالى بأنه يعلم ما لا يعلمون ، كما ذكروهم بأنه أنعم على آدم وعلمه الأسماء التي لا تعرفها الملائكة ، ومعنى ذلك في أصح ما يروى في تفسير الآية أنه وضع في الإنسان قابلية التعلم واستعداد الفطرة لتلقي المعارف ، وبذلك استحق الإنسان أن يكون خليفة في الأرض ، والخلافة هنا ليست بمعنى خلافة الغائب ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، أو خلافة أمر ونهى ، لأن الأمر والنهى لله عز وجل^(٢) ولكنها رسالة ناطها الله بالإنسان بحسب المشيئة الإلهية ، فالإنسان يعيش لأداء هذه الرسالة وهي عبادة الله وتعمير الأرض وهذا هو جوهر رسالة الإسلام في عبادة الله وحده لا شريك له وفيما ورد في شريعته من أمر ونهى ومعروف ومنكر تؤدي الطاعة فيه إلى صلاح الناس في دنياهم وآخرتهم .

(١) سورة البقرة ٢٠ .

(٢) يقول تعالى « إن الحكم إلا لله » سورة يوسف : ٤٠ .

القرآن وكرامة الإنسان :

تدل آيات القرآن الكريم على أن الله تعالى خلق الإنسان بيده وسواه ، يقول تعالى : « ثم كان علقه فخلق فسوى . فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى » سورة القيامة : الآيتان ٢٨، ٢٩ كما أن الله تعالى أشار إلى أنه أحسن كل شيء خلقه، وأكرم ما خلق الله الإنسان ، كما جعل الإنسان في صورة قويمة في الخلقة^(١) وسامية في الفطرة وذلك من قوله تعالى : « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » سورة التين : الآية ٤ ومنحه من النعم ما يرتفع به على كل الكائنات ففضله وميزه بالعقل وجعل خلقته أسمى وأرفع بحيث فطر الإنسان على أن يجعل نفسه في مرتبة أعلى من كل الكائنات ودان بذلك العلم منذ تاريخه الأول إذ يقاس رقي الكائن ودرجته في التطور في الحياة بقربه من خصائص الآدمي ومميزاته حتى في الصورة والشكل .

وهذه المميزات هي للآدمي فلا يتوقف ذلك على جنسه ولونه ولا ثقافته ولا قوته أو ضعفه ، إذ أن استحقاق الكرامة الإنسانية هو لخص الآدمية المجردة دون جنس أو لون أو دين أو وضع اجتماعي فهي كرامة من الله عز وجل لأشرف مخلوقاته ، وإذا كان هناك حساب وجزاء وتقدير من الله عز وجل وقضاء على بعض الآدميين بأن يكونوا من أهل الجنة أو من أهل النار فإن

(١) ويعرف ذلك حق المعرفة علماء الأحياء فالإنسان في صورته وفي حواسه ومداركه أجمل المخلوقات الحية على ظهر الأرض .

ذلك مرتبط بخاصية كرم الله بها الإنسان وهي الإرادة والاختيار، يقول تعالى : « وهديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً » سورة الإنسان الآية ٣ فالحساب والجزاء وارتفاع الإنسان وسموه أو نزوله عن فطرته وخلقه إلى الدرك الأسفل يتبع هذه الخصيصة الإنسانية في الإرادة والاختيار فقد يختار الأدنى مع قبول الفطرة للأعلى والاسمى^(١) .

التسخير :

ولم تسخر السموات والأرض وما فيهن إلا للإنسان تكريماً وعطاء « وسخر لكم الفلك لتجروا في البحر بأمره وسخر لكم النهار » وسخر لكم الشمس والقمر دالين وسخر لكم الليل والنهار » سورة إبراهيم الآيتان : ٣٢ ، ٣٣ « ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض » سورة لقمان الآية : ٢٠ ولم يترك الإنسان ليضيع في الكون يقول تعالى : « أحسب الإنسان أن يترك سدى » سورة القيامة الآية : ٣٦ وبذلك كرم الله الإنسان وحياه من الضياع بما هبأه له في الكون كما قلنا له ما يكفيه من رزق يكفل به حياة آدمية راقية في المادة والروح ، فقد تهيأ للإنسان القوت المادى « وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين » سورة فصلت من الآية : ١٠ كما أمده بالغذاء الروحى متمثلاً في فطرة تنزع إلى الملأ الأعلى وفيما بعثه من الرسل وأنزله من الكتب لكي يتعرف الخلق على الحق .

(١) يقول تعالى « فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » سورة الكهف : ٢٩ .

حرمة النفس :

وليس هناك حرمة لشيء في الكون تماثل حرمة النفس الإنسانية التي خلقها الله واحدة في الأصل ونفخ فيها من روحه ، يقول تعالى « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا » سورة النساء : ١ فكان لهذه النفس حرمة أوضح قدرها القرآن الكريم في قوله تعالى « أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا » سورة المائدة من الآية : ٣٢ ويتمشى ذلك مع خلق النوع الإنساني من نفس واحدة عظم الله حرمتها فجعل انتهاكها كما لو كان قضاء على النوع كله ودعا إلى إحياء كل نفس كما لو كان فيه إحياء للنوع كله ، وليس هناك من دعوة إلى تكريم الإنسان والحفاظ عليه واستمراره وبقائه أكثر من أن يكون إحياء نفس أو قتلها من بين ملايين البشر بمثابة عدوان على تكريم الله للإنسان وكأنه قطع لحجة الله على الخلق كما يقول - بحق - أحد العلماء « فالتاس فيا بينهم بخلفهم حجة لله عز وجل على عباده » .

كذلك حفلت الأحاديث النبوية بما يعبر عن حرمة النفس يقول ﷺ « لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم » رواه مسلم . وهنا نجد غاية التكريم والإعظام للإنسان حين يوزن بالدنيا وما فيها من موجودات وكائنات فتكون الدنيا أهون عند الله من نفس مسلمة تنتهك حرمتها بغير حق ، بل إن الحسد الإنساني

الذى سواه الله بيده ونفخ فيه من روحه يحفظ بالكرامة الإنسانية إلى ما بعد الموت، فقد ورد في الحديث الذى رواه مالك وابن ماجه وأبو داود أن النبي ﷺ قال لمن أراد أن يكسر عظم ميت : (لا تكسره فإن كسرك إياه ميتاً ككسرك إياه حياً » ويحرم الإسلام أن تمتن جثة الآدمى فلا يمثل بها وينبغى مواراتها في التراب تكريماً لها وصوناً لها عن تركها تؤذى الناس فقتل كرامتها في أعينهم ، وقد أوجب الله ذلك وعلمه للناس فيها ورد في القرآن في قوله تعالى : « فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سوءة أخيه » المائدة ٣١ .

كما ورد في الحديث الشريف أن النبي ﷺ قام لمنازة يهودى ولما عجب بعض الصحابة من ذلك نبههم ﷺ إلى أن ذلك التكريم لخض آدميته وخجرت إنسانيته ، روى البخارى ومسلم عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد أنهما كانا قاعدتين بالقادسية فرؤا عليهما بمنازة فقهاء فقبل لهما : إنها من أهل الأرض - أى من أهل النمة - فقالا : إن رسول الله - مرت به جنازة فقام فقبل له : إنها جنازة يهودى فقال « أو ليست نفسا ؟

نص صريح :

وإذا كانت الآيات التى أوردها الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز والتى ذكرناها من قبل تقطع بشرف الآدمى وكرامة الإنسان وتفضيله وتسخير كل الكائنات له وتعظيم حرمة فإن النص الصريح في القرآن على تلك الكرامة هي زيادة في النعمة وتأكيد في البلاغ

يقول تعالى في سورة الإسراء : « ولقد كرمنا بني آدم » ومع إحساس الإنسان بحسب فطرته التي أودعها الله فيه بسموه وارتقائه على سائر الموجودات فقد ورد نص القرآن الكريم صريحاً في معنى الكرامة الإنسانية مع إشارة في الآية نفسها إلى حمل الإنسان على ظهر الأرض وعلى صفحة الماء وعلى تفضيله على غيره من مخلوقات الله .

وليس ذلك بغريب على الإسلام بل هو بداية ومنطلق لكل ما حواه تشريعه من حقوق أوجبها للإنسان على اختلاف الجنس واللون والدين والوضع الاجتماعي ، فقد تميز الإسلام منذ أن أشرقت رسالته بتنظيم يحفظ للأدنى الحرمة التي جعلها الله له والتي لا تمس إلا بحق وجعل لهذه الحرمة أثراً في حقوق غير المسلمين وواجه الإسلام في صراحة وعدل كل ما يحدث بين الإنسان وغيره من اختلاف ونزاع بسبب عوامل الجنس أو الدين أو المصلحة وضمن للأدنى من المخالفين حرمة تتصل بكيان الإنسان وأدميته^(١).

(١) ويرى بعض العلماء أن الكفر بذاته ليس مبيحاً للقتل وإنما العدوان هو الذي يبيح قتل المخالف في الدين ويوجب الإسلام حرمة لنفس المخالف في الدين ولماله ما لم يكن منه اعتداء ويدعو إلى البر بالمخالفين في الدين إذا لم يكن منهم عنوان يقول تعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلكم في الدين ولم يخرجكم من دياركم أن تبرؤم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين » سورة الممتحنة : ٨ .

مقارنة :

ولسنا في حاجة إلى المقارنة بين الإسلام وبين غيره من الشرائع التي كانت تسود وقت نزول الإسلام كشريعة الرومان أو قوانين الفرس وهما الحضارتان اللتان بسطتا نفوذهما على الأرض المعمورة وكانت أرض هاتين الحضارتين في بعض نواحيها قريبة من منزل الوحى ومهبط الرسالة ، فلم يكن الحديث عن كرامة الآدى وارداً في هاتين الحضارتين ولا كانت هناك حقوق للعدو في هذه المجتمعات ولا كانت حرمة النفس يتساوى فيها الشريف وغيره والغنى والفقير والرجل والمرأة ، ولقد ظل ذلك قروناً تطاولت حتى العصور الوسطى ، والعالم غير الإسلامى لا يكاد يعرف عبارة الكرامة الإنسانية ولا يفقه معنى حرمة النفس في الدين لاسيما للضعيف وللعذر المخالف ولا يدرك حقاً أياً كان قدره لمن يخالفه في الجنس أو الدين أو في المصلحة العارضة ، وقد بدأ إدراك العالم غير الإسلامى لمعنى كرامة الإنسان على أثر احتكاك غير المسلمين بأقاليم الدولة المسلمة سواء في السلم أو في الحرب وكان ذلك أيضاً نتيجة ترجمة كتب كثيرة من العربية إلى غيرها من اللغات ، فقد دخلت الأفكار الراقية والمعارف الإنسانية السامية إلى عقول الأوروبيين في القرون الوسطى عن طريق العرب في صلاتهم بهم في الأندلس وصقلية وإيطاليا ، وكان ذلك بداية النهضة في الغرب بعد سقوط المدينيتين الرومانية واليونانية .

ولقد تأخرت المدنية الغربية عن الإسلام في إيراد نص قاطع بتكريم الإنسان حتى أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الذى تطلبه شعوب الجنس البشرى ، وحين تقول المادة الأولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان « إن الناس جميعاً يولدون أحراراً متساوين فى الكرامة وفى الحقوق » يكون ذلك مجرد تقرير للحق الإلهى الذى منحه الله للإنسان فى الكرامة الإنسانية ولم يستطع القانون الوضعى ولا النظم الوضعية أن تصل إلى الآفاق التى بلغها نصوص الإسلام من القرآن أو السنة فى بيان حرمة النفس ومنع العدوان عليها .

وأصل ذلك وسببه فى رأينا أن مصدر الحق فى الكرامة الإنسانية عند المسلمين هو كرامة الآدمى التى أوجبها الله على الخلق بينما يسندها الفسكّر الوضعى إلى القانون الطبيعى على أحسن تقدير أو القانون الوضعى، والفارق كبير بين أن يكون الحق من الله عز وجل وبين أن يكون عطاء من أحد أو مجتمع أو منظمة ، وما نراه الآن وما نقرأه أو نسمعه عن الفظائع التى تحدث من بعض الجماعات الإنسانية على بعضها والتى تنتهك فيها حرمة النفس البشرية مرجعه الأول أن هذه الحرمة تتبع هوى الإنسان وعلى أحسن تقدير عقله ، فتمنع بحسب الرهبة أو تمنع لرغبة أو نزوة وقد تعطى بحسب المصلحة وتترك عند تعارضها ، فهى ليست ديناً تعبد الله به الناس كما هو الشأن فى الإسلام .

آثار الكرامة الإنسانية :

إن نعمة الكرامة الإنسانية والحق فيها يقتضى أن يكون لنفس الإنسان حرمة حتى في القتال في الحرب فلا تمس إلا بحق^(١) ، وليست الحرب طريقاً لإباحة هذه الحرمة دون قيد أو شرط ، لأن التعدي على النفس الإنسانية لا يكون مجرد المصلحة أو خفض الهوى والرغبة في العدوان وإنما ينبغي أن يكون لهذا الخروج على حرمة الآدمي وتعرضها للانتهاك سبب قائم وهو سبب لا يكاد يتصل بالإنسان ومصالحه والخلافات بينه وبين غيره في مجال من المجالات وإنما يتصل بالله عز وجل يقول تعالى : « فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك

(١) ومن أدل الأحاديث على ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مع أسامة حين قتل رجلاً تموز بالإسلام أثناء الحرب فلامه الرسول على قتله مع قيام حرية نفسه بالإسلام. كما يمنع الشرع الإسلامي ملاحقة العدو المدبر بالقتل ويوجب حقوقاً للأسير في الحرب تصل إلى براء وإكرامه بل وإيثاره ويأمر القرآن المسلم بأن يمنح إلى السلم إذا رغب في ذلك العدو رغبة أو رهبة ، وينهى الإسلام في الحرب أن يقتل غير المحارب مثل ضعاف الناس أو النساء أو الأطفال أو العجزة أو من تفرغوا للمعادة وذلك كله ليس تقاليد إسلامية ولا عادة من عادات المجتمع الإسلامي بل هو شرع يطاع وقانون يتبع يقول صلى الله عليه وسلم « لندوة أو روضة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » (متفق عليه) ويقول عليه السلام : « من أغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار » رواه البخاري ويقول عليه أفضل الصلاة والتسليم « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » . والقتال أو قانون الحرب في المناهج الرضائية لا يكاد يمتنى بالهدف من الحرب وبأسبابها ووجوب ارتباطها بالأخلاق وبالدين بقدر ما يمتنى بوضع نظمها باختيارها أمراً واقعاً فحسب بينما يلح الإسلام على بيان الناية من القتال وأنها مرتبطة « بكلمة الله » .

وحرّض المؤمنين « سورة النساء : من الآية ٨٤ » ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون « البقرة : ١٥٤ ويقول تعالى في سورة التوبة : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله » من الآية ١١١ .

فالقتال هو من أجل غاية سامية هي سبيل الله تعالى وما فيه من دعوة إلى الخير وتجنب للشر وعلى ذلك فإن حرمة النفس الإنسانية قد أوجبت أن يكون القتال كما هو في الإسلام حقيقة تستحق اسماً سامياً هو الجهاد في سبيل الله فهو ليس حرباً بقدر ما هو جهاد^(١) ، وليس لأي سبيل بل في سبيل الله عز وجل ولذلك كان القتال مباحاً في الإسلام لأسباب لا تكاد تتصل بالمصالح والمنافع والمطامع فهو لرد العدوان والدفاع عن الدين والنفس والوطن أو لتأمين حرية الدين والاعتقاد صيانة لكرامة الإنسان حتى

(١) لم ترد كلمة الحرب في القرآن الكريم في مجال الملح والثناء كما وردت كلمة الجهاد والتي تشمل جهاد النفس في سبيل الخير والجهاد بالمال أو بالكلمة الصادقة لنصرة الحق ، ولكن ورد ذكر الحرب بأوزارها « حق تضع الحرب أوزارها » سورة محمد : ٤ كما وردت مفسوبة إلى من يحاربون الله ورسوله « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » سورة المائدة : ٣٣ كما وردت جزاء عقاباً وتنكيلاً بمن لا يرعون عهداً ولا ذمة « فلما تلقفهم في الحرب فشردهم من خلقهم » سورة الأنفال : ٥٧ .

لا تفرض عليه عقيدة فاسدة أو يحال بينه وبين التطلع إلى الحق والخير وحماية هذه الحرية التي تتصل بالكرامة الإنسانية أوثق اتصال ، وليس هناك فيما نظن تنظيم الزامى للأسباب التي تليح الحرب يلتزم به غير المسلمين ، لأن فكرة القتال والحرب تستخدم لتحقيق المصالح وجر المنافع وكسب المغنم وفيما عدا رد العدوان فإن إحصاء الحروب التي قامت بين البشر على اختلاف العصور يكشف أن سبها الأول بعيد كل البعد عن أن يكون في سبيل الله وقريب إلى حد كبير من أن يكون في سبيل الطاغوت (١) . أما المساس بجسد الإنسان فإنه محرم في الشرع الإسلامى محرماً قاطعاً إلا أن يكون بحق قصاصاً أو عقوبة أو علاجاً له من مرض يضر به ، فالإسلام يمنع أن يكون الجسد الإنسانى أداة ووسيلة لأى هدف لأنه صنعة الله فيحرم على الإنسان أن يقتل نفساً أو أن يؤذى نفسه بما هو أقل من القتل باعتبار حرمة وكرامة جسد الإنسان .

(١) يدل التاريخ على أن الأوقات التي استمرت فيها الحروب بين البشر أكثر من الأوقات التي نعموا فيها بالسلم سواء في التاريخ القديم أو في القرون الوسطى وحتى في عالمنا الذي يعيش اليوم في حروب لا تنتهى في هذا المكان أو ذاك . ولقد قسم الفقهاء المسلمون - منذ قرون عديدة - الدنيا التي عاشوا فيها إلى دار الإسلام ودار الحرب وهو تقسيم واقعى فرض نفسه على العلماء المسلمين في عصرهم حين وجدوا أن العالم غير الإسلامى يقف في مواجهة العالم الإسلامى بمالكه ولا يألوا جهداً في سبيل تدمير والقضاء عليه .

مضمون كرامة الإنسان :

والكرامة الإنسانية هي لحسد الإنسان كما قدمنا في منع العلوان عليه ومنع المساس به سواء من الشخص نفسه أو من غيره^(١) كذلك منع التعدي عليه بإهماله إذ يجب على الإنسان أن يسعى إلى دفع الضر عن هذا الحسد الذى صوره الله ، كما يدخل في مضمون هذه الكرامة تكريم الله عز وجل للعقل الإنسانى فهو من أجل نعم الله على الإنسان ، وقد وردت كلمة العقل وماشتق منها في القرآن عشرات المرات^(٢) بياناً للنعمة وتذكيراً بالمهمة التى تناط به وتحذيراً من إهماله أو تغليب الهوى عليه ، بل إن الإسلام في تكريمه للعقل الإنسانى وصل إلى منزلة عرفها مفكرون أعلام من مفكرى الإسلام الذين قدروا نعمة الله على الإنسان في العقل وعرفوا تكريم القرآن له حتى إن بعضهم مثل إبراهيم النظام يقول : إن الشك سبيل الإنسان إلى كل يقين وإن طالب العلم لا يكون حاطب ليل ، ومعنى ذلك أن أعمال العقل ضمان للوصول إلى الحق واليقين حتى

(١) ومن صور صيانة الإسلام للجسد الإنسانى وكرامته ألا يستخدم أداة متعة ووسيلة لمر لتحقيق للذة محرمة بحيث يصبح الجسد الإنسانى سلعة رخيصة في سوق المتاع ولا يخفى أن جسد المرأة بالذات يستخدم في هذا العصر في كثير من المجتمعات أداة للتمتع المحرمة ووسيلة للكسب الحرام ويجد ذلك في بعض الأحيان تبريراً فاجراً بالاستناد إلى الحرية الجنسية أو حق الأذى على جسده ولكن ذلك كما لا يخفى واضح الفساد وظاهر البطلان .

(٢) ٤٩ مرة على وجه التقريب

وإن بدأ الأمر بالشك كما يقول ابن رشد (إن النظر البرهاني لا يؤدي إلى مخالفة الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له) وهو توفيق بين موجبات العقل وثوابت النقل ، ويقول ابن المقفع (العقل هو الدعامة لجميع الأشياء الذي لا يقدر أحد في الدنيا على إصلاح معيشتة إلا به) .

وقد فهم علماء المسلمين منذ وقت مبكر أن معارف الإنسان حتى المعارف الأساسية عنده في العقيدة تحتاج إلى العقل ولم يحاولوا أن يغلّقوا أمام العقل أى مجال من مجالات الفكر الإنسانى وحاولوا أن يوفقوا بين العقل والنقل في التدليل وإقامة الحجة والبرهان ، فهم يعتبرون العقل والنقل كفتى ميزان في إقامة الحجة والوصول إلى الحق ، يقول الإمام الغزالي (الشرع عقل من الخارج والعقل شرع من الداخل وهما متعاضدان بل متحدان ولكون الشرع عقلا من الخارج سلب الله تعالى اسم العقل عن الكافر في مواضع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى : « صم بكم عى فهم لا يعقلون » ولكون العقل شرعاً من الداخل قال تعالى : « فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم » فسمى العقل ديناً .

وقال تعالى : « نور على نور » فجعل نور العقل إلى جانب نور الشرع^(١) ونجد الغزالي يفيض في قدر العقل ويبان نعمة الله

(١) معارج القدس ص ٥٩ وما بعدها .

فيه وتكريم الإنسان به في اختصاصه بالعقل من بين الكائنات فيقول (إن العقل المنزه عن الخبث والذي لا تشوبه عاطفة مريبة يشبه العين السليمة من الآفات في حين أن الشرع يشبه الشمس التي يغمر نورها الأشياء) وهذا القول يجعل النظر السليم كما هو في حقيقته محتملاً على عين سليمة ونور يضيء .

ويقول الإمام محمد عبده^(١) : إن علماء الإسلام اتفقوا على أنه إذا تعارض العقل والنقل يؤخذ بما دل عليه العقل ويبقى في النقل طريقان : إما أن يسلم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه وتفويض الأمر لله في علمه أو التأويل حتى يتبين معناه مع ما أثبتته العقل . ويقول الإمام : إن ذلك يجهد للعقل كل سبيل ويرفع من أمامه كل العقبات ويتسع له المجال إلى غير ما حد .

ولذلك فإن تكريم الله للإنسان يأتي متكاملًا ويغمر الإنسان كيان واحد بالتكريم للجسد والعقل والنفس والروح ، ويقضي الإسلام بذلك على كل الدعوات الشاذة أو المريضة التي ترهق الجسد وتعذبها وهي تظن في ذلك خيراً أو برّاً ، كما يدين الإسلام كل فكر يعرض عن حكم العقل أو يأباه عن هوى في النفس أو وهم في النقل ، ومن أجل شرف العقل أناط الشرع التكليف بالعقل فالكرامة الإنسانية تنمو بنمو العقل والإنسان يصعد إلى أرقى

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص ٥٢ .

المعارف بمعرفة نعمة العقل واستخدامها حتى لا يستوى إنسان مع آخر مع استحقاقهما في الأصل لنعمة التكريم الإلهي ، قال تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » سورة الزمر من الآية (٩) .

وقد كرم الله تعالى النفس الإنسانية فذكرت ووصفت النفس بالاطمئنان كما وصفت بأنها تسمى في خير صاحبها في لومها إياه على الشر حتى ينتهي عنه وتصيح النفس كما أمرنا الله راضية مرضية^(١) ، كما أن الله تعالى هو الذي سوى النفس الإنسانية وأهمها فجورها وتقواها^(٢) أما الروح فهي في أعلى منزلة من التكريم ولم يكن للإنسان من البشر أن يعرف حقيقة الروح ولا محتواها ولا طبيعتها لا من الناس ولا حتى من الأنبياء والرسل ، بل جعل الله ذلك من أمره عز شأنه بقوله تعالى « ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي » سورة الإسراء : ٨٥ . فحجب أمرها عن الناس واختص به وحده وليس ذلك إلا تكريماً لكيان الإنسان كله جسداً وعقلاً ونفساً وروحاً ، فالإنسان هو القيمة الكبرى في هذا الكون ومن أجل ذلك كان عبود الملائكة له بعبود تكميم ونحية لا عبادة وخضوع .

(١) « يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي » سورة الفجر آيات ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .
 (٢) « ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها » سورة الشمس : ٧ ، ٨ .

تطلع المجتمع الإنسانى إلى التكريم الإلهى :

وما زالت المجتمعات الإنسانية تسعى لكي تدرك الآفاق العالية لهذا التكريم الإلهى وتسعى فى تحصيله ، وتجد تقدم كل أمة فى حضارتها مرتبطاً أشد الارتباط بالكرامة الإنسانية فى مجتمعاتها ، فأعظم المجتمعات حضارة هو المجتمع الذى ترتفع فيه آفاق الكرامة الإنسانية للشارف القمة الإسلامية بشريعتها وأحكامها^(١) وقياس المجتمعات الإنسانية فى هذا العصر بمقياس التقدم والرقى أو التخلف والضعف هو على أساس ما تقره القوانين للإنسان من كرامة ، وليس الإعلان

(١) أورد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الكرامة الإنسانية ضمن حقوق الإنسان وذلك فى ديباجة البيان والمواد ١ ، ٥ ، على النحو التالى :

لما كان الاعتراف بالكرامة المتصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة - هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم .

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت فى الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدماً ، وأن ترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح .

المادة الأولى :

يولد جميع الناس أحراراً متساوين فى الكرامة والحقوق ، وقدر وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء .

المادة الخامسة :

لا يعرض أى إنسان للتعليب ولا للتعذيبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة .

العالمى لحقوق الإنسان سوى محاولة لكى تستشرف النظم الوضعية
على اختلاف أنظمتها ومذاهبها النص القرآنى المحكم فى قوله تعالى :
« ولقد كرّمنا بنى آدم ^(١) »

(١) مادة ٤٢ من الدستور المصرى : كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بلى
قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ،
كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .
مادة ٥٣ - تمنح الدولة حق الالتجاء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب النفع
من مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة .
ولا يخفى أن هذه الأحكام كلها تستند إلى الشرع الإسلامى وتعد تطبيقاً وتنفيذاً
لما ورد فى المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بعد تعديلها سنة ١٩٨٠ من
أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر
الرئيسى للتشريع .

• الحرية •

- حرية الإنسان
- كيف أصبحت الحرية عقيدة
- الرق المعاصر
- أساس الحرية في الإسلام
- الإسلام وقضية الرق
- حرية الاعتقاد وعقوبة المرتد
- حرية الفكر والرأي
- الحرب والرق
- مقارنة
- الحرب هي المورد الوحيد
- حدود حرية الفكر والرأي
- للرق في الإسلام
- الحرية الدينية
- الاسترقاق مفهم لا مفهم
- الحرية السياسية وحرية
- تحرير الإنسان هو الهدف
- الاجتماع

حرية الإنسان

الحرية من حقوق الإنسان الذي كرمه الله ، فهي التي تمنح للإنسان أن يطلق طاقاته المادية والفكرية والنفسية لخلق مجتمع أفضل ، وفي العصر الذي نعيش فيه يعرف الناس أنواعاً من الحريات تظلمها جميعاً كلمة الحرية مثل حرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والفكر ، وحرية العمل والانتقال ، وحرية التصرف والولاية في النفس أو المال .

ولقد أصبحت الحرية منذ زمن طويل عقيدة لجماعات كثيرة من الناس وهي تختلط بحياة الإنسان العاطفية ، ولها قوة وسيطرة على الأفراد ، وهي حقيقة من الحقائق الاجتماعية الكبرى التي لا تتوقف في وجودها على صحة أو بطلان أساسها النظري أو الفلسفي ، وهي حقيقة يصلر عنها حقوق وواجبات عامة وخاصة ، ويتأثر بها سلوك الحاكم والمحكوم وعمل المشرع واجتهاد القاضي ، وحين تصل الحرية إلى مرتبة العقيدة في المجتمع فإنها تختلف عن المبدأ أو الرأي الذي هو قضية يختلف عليها وقابلة في نظر الناس للصدق والكذب والصحة والبطلان ، ولا يصبح الرأي عقيدة إلا إذا هبط إلى أحماق الوجدان ، واجتاز تردد الفكر واستغنى عن الحاجة إلى البرهان^(١)

(١) في جرائم النشر تأليف د- محمد عبد الله محمد .

هامش ص ٤ ، ٥ ، ٦ في نشأة الحرية كمقيدة . المرجع السابق .

كيف أصبحت الحرية عقيدة :

ويلاحظ أن الحرية لم تصبح عقيدة في الغرب بالذات وفي الممالك غير الإسلامية إلا منذ عدة قرون ، فلا يعرف على التحديد متى بدأ ميلاد الحرية كعقيدة لكن المعروف مما كتبه المفكرون والفلاسفة في القرنين الماضيين أنها نشأت منذ أواخر العهد الوسيط حيث كانت حياة الناس في أوروبا الغربية تروخ تحت قيود ثقيلة تعطل طاقات الإنسان المادية والفكرية ، وكانت هذه القيود ترجع إلى مصدرين أساسيين : الأول : سلطان الكنيسة الكاثوليكية التي كان لها الإشراف الوثيق على سلوك الناس في الدين والدنيا ولها في ذلك مباحات ومخظورات وفتاوى تضيق وتوسع باختلاف الجهات والأوقات والمصالح ، ولها سلطة زمنية عن طريق محاكمها الخاصة ، والثاني : هو سلطة الحاكم الذي كان له رصيد هائل من السلطان يفرض به القيود ويعطى به ويمنع تبعاً لحاجاته ورغباته^(١) غير أن التقدم الذي حدث بعد اكتشاف الدنيا الجديدة وظهور الغنى والازدهار وكثرة الاطلاع والرغبة في البحث وابتكار المطبعة جعل المستنيرين في المجتمع ينظرون إلى سلطة الكنيسة والحاكم نظرة فيها الشك والرغبة في التحلل من القيود والسود التي تقيدها الكنيسة الكاثوليكية ، وقد كان الانشقاق البروتستانتي والذي قاده مارتن لوتر هو نوع من حرية الفكر التي قررت حق الفرد في الاتصال المباشر بالله واستخلاص دينه من الكتاب المقدس بما يقتضيه ذلك من عدم احتكار الهداية

(١) المرجع السابق ص ٧-١٢ .

والمعرفة في يد فئة معينة ، وقد بدأت بذلك بدور حرية البحث في صورة عقيدة عامة ، كما مالت سلطة الحاكم ورجال الدين إلى التقلص وقد حمل عبء ذلك التطوير الطبقة المتوسطة كما يرى كثير من المفكرين^(١) ، وإذا كانت الحرية كعقيدة قد نشأت في الغرب وفي الفكر الوضعي بسبب ظروف معينة واستقرت كعقيدة في المجتمع فإن الأمر غير ذلك في الإسلام ، وأهم غاية للشرع الإسلامى هي تكريم الإنسان وتحريره ، ولكن منهج الإسلام في ذلك لا يتفق مع المنهج الوضعي ولا مع الفلسفة التى نشأت في ظلها عقيدة الحرية كما أسلفنا .

أساس الحرية في الاسلام :

يحاول المنهج الوضعي أن يبنى مقرراته الاجتماعية والتشريعية مع استبعاد الدين وهو يعتبر الحرية حقاً وصفة طبيعية في الإنسان وهذا هو أقصى ما يصل إليه الداعون إلى الحرية كعقيدة ، ولكننا في الإسلام لا نبدأ من ذلك بل نبدأ بما هو أصوب عقلاً ونقلاً ، فالإنسان بذاته مخلوق وعبد لله وكل ما به من صفات ومزايا هي منحة من الله عز وجل ، فقلوله تعالى « ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » وأمر الملائكة بالسجود لآدم وتعليم الله له الأسماء كلها وتسخير ما في السموات وما في الأرض للإنسان كل ذلك لا يمكن

(١) المرجع السابق وما أشار إليه من مراجع بالماض ص ١٥ - ١٦ .

اعتباره منطقياً نتيجة صفة طبيعية في الإنسان ، وعلى ذلك فالحقوق جميعاً منحة من الله عز وجل ، ويترتب على ذلك أن الشريعة هي أساس الحق ، وليس الحق هو أساس الشريعة ، وأن الحق الإنساني هو مجرد وسيلة لتحقيق غاية كبرى وليس غاية في ذاته ، كما يترتب على ذلك أيضاً أن الحقوق لها وظائف اجتماعية وليست هي ذاتها الوظائف الاجتماعية^(١) ومن هنا نستطيع أن نقول إن الحرية في الفكر الإسلامي حق يقصد به تكريم الإنسان الذي منحه الله الحق في هذا التكريم ومن هنا ترتبط الحرية بعقيدة الإسلام .

ولم ترد كلمة الحرية بهذا الاشتقاق في القرآن الكريم ، وإن كانت كلمة الحر في مقابلة العبد قد وردت^(٢) ، ويرجع ذلك إلى منهج الإسلام في تحرير الإنسان حرية مبرأة من العيوب التي أعيت عقول المفكرين كلما حاولوا إيجاد معنى أسمى للحرية لا يترتب عليه مساس بها فيما بعد ، فالإسلام ركز على حرية الإنسان ذاته ، ولم يبدأ بالنظر إلى الحرية باعتبارها موقفاً لزاء الغير يراد وضع إطار له أو قاعدة تحكمه وهذا هو الفارق الجوهرى بين فكرة الإسلام في الحرية وفكرة المناهج

(١) الحق وملى سلطان الدولة في تقييده (فتى الدريى ص ٢٤) .

(٢) الآيات « الحر بالحر والعبد بالعبد » ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينتق منه سرّاً وجهراً هل يستون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون . وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وكل كل من مولاة أيما وجهه لا يأتي بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم . الآية ١٧٨ من سورة البقرة الآيات ٧٥ ، ٧٦ من سورة النحل .

الوضعية ، وقد اهتم الإسلام بالذات الإنسانية وبدأ بتحريرها حرية مطلقة من عبادة غير الله عز وجل ، كما اهتم الإسلام بتحرير الإنسان أولاً وقبل كل شيء من الصراع بين النفس والعقل ودعا في كل آياته إلى التمسك بالعقل واجتناب الهوى بما يحمله من نوازع الشر وبواعث الشهوة وبذلك قصد الإسلام إلى تحرير الذات الإنسانية من الخضوع لإلا لله ، وجعل قدرها أرفع من أن تكون مطية للهوى أو لنوازع الشهوة ، وبعد ذلك تكفلت الشريعة بوضع الحقوق ، وتقرير الواجبات ، وتوزيع المسئوليات على نحو لا يحيل الإنسان عبداً لشخص آخر ولكنه يكون أسيراً لواجب يفرضه الشرع عليه أو مالكاً لحق يقتضيه من الغير .

فالأساس في الإسلام هو حرية الإنسان ذاتاً وفكراً بحيث لا يكون عبداً لإنسان مثله أو أسيراً لنوازع نفسه حين تهبط به هذه النفس عن مرتبة الكرامة الإنسانية ، أما الحرية إزاء الغير فقد فصلتها الشريعة كما أسلفنا في صورة حقوق وواجبات ، وهذا الفارق الأساسى بين الإسلام وغيره من المناهج الوضعية هو الذى جعل الحرية في الإسلام مرتبطة بكرامته التى أودعها الله فيه ^(١) ، وليست مجرد شعار لاكتساب حقوق جديدة أو التخلص من واجبات ومسئوليات يضيق بها الإنسان ، وكان ذلك سبباً في أن المسلمين أحسوا منذ زمن بعيد بمعنى

(١) ولذلك فإن حرية الإنسان في الإسلام تمتد طريقاً لرقبه والتسامي به وبطاقاته ومواجهه ، ولكنها لا تعطيه حقاً في ممارسة أى عمل يحط من قدر الإنسان أو يمتن كرامته .

الحرية إحساساً صادقاً دون أن يكون ذلك مرتبطاً بظروف اجتماعية في مجتمعهم الناشئ، ويكفى أن يقول عمر بن الخطاب منذ نحو أربعة عشر قرناً « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » وقد كان ذلك القول من أحد الصحابة الكبار تعبيراً عن عقيدة الحرية وارتباطها بميلاد الإنسان وهي تأتي أن يخضع الإنسان لغيره بلا سبب من واجب أو حق يفرضه الله سبحانه وتعالى .

وسوف نحاول أن نعرض لأنواع من الحريات بحسب مايجرى عليه التقسيم الاصطلاحي الحديث والذي تنفرع فيه فكرة الحرية إلى أنواع منها : الحرية الدينية ، حرية الرأي والفكر ، الحرية المدنية والسياسية ، وقبل ذلك نلقى الضوء على حرية الإنسان وقضية الرق في الإسلام :

الإسلام وقضية الرق :

إذا تحدثنا عن حرية الإنسان في الإسلام واجهتنا مسألة الرق وموقف الإسلام منه ، ويبقى أن نوضح - وهذه مسألة تفوت على الكثيرين - أن الإسلام لم يشرع بإعتباره وضعاً لم يكن معروفاً من قبل فقد كان استعباد الناس لبعضهم بغير شريعة دينية قائماً منذ قرون بعيدة سابقة على الإسلام ، فكان الرق معروفاً في الحضارة الإغريقية والرومانية والفارسية وغيرها ، وكان وضعاً اقتصادياً يكاد يكون عاماً يتولى فيه الأرقاء مهمة قوة العمل المعروفة اليوم ، وقد أثر ذلك حتى على فكر بعض الفلاسفة مثل أفلاطون ، كما أن بعض

العقائد التي تنسب إلى دين معين قد قبلته وكرسته كما في العقائد الهندية التي تقسم المجتمع إلى طبقات ، ومعنى ذلك أن الرق كان قائماً كوضع اجتماعي واقتصادي ، ولأهمية إلى إثبات ذلك فهو مسلم به عند كل الباحثين .

وأهم ما يلفت النظر حين نبحث في موقف الإسلام من الرق وكان وضعاً اجتماعياً واقتصادياً قائماً عند ظهور الإسلام أننا لا نقرأ في القرآن الكريم آية واحدة تدعو إلى الرق أو تقيمه كنظام في المجتمع ، وبالتالي ينتفي عن الإسلام أنه أباح الرق بعد أن لم يكن قائماً أو مباحاً ، وسنرى أنه ينتفي عنه أيضاً أنه شجع بقاءه ودوامه ، والحقيقة الثالثة أنه دعا إلى القضاء عليه وإنهائه .

الحرب والرق :

ولقد كانت الحرب دائماً أياً كانت أسبابها ودواعيها سبباً من أسباب الاسترقاق للعدو ولم يكن هناك قيد على القوى في شن الحرب والاستفادة منها وتحصيل غنائمها ومنها الرقيق ، كما لم يكن هناك مانع من وضع الرق على الحر ظلماً وعدواناً والاستيلاء على المدين العاجز من سداد الدين واسترقاقه بحكم القانون ، وبذلك كانت أسباب الرق غير محصورة ، ويغلب عليها الظلم ، وكان ينظر إلى الاسترقاق في ذاته على أنه كسب لمن يمارسه كمغم في حرب ظالمة أو عدوان فردي أو وفاء لدين ، وكان هذا هو الوضع السائد حين ظهر الإسلام .

فإذا كان الإسلام قد ضيق هذه الموارد التي تغلّى هذا الوضع الاجتماعي السيئ ولم يقر إلا مورداً واحداً يمكن أن يغلّق تماماً وفتح الباب على مصراعيه لتحرير الأرقاء ودعا إلى ذلك صراحة ووضع على من يسترق إنساناً واجبات تكاد تجعل الرق غراماً لا غمّاً فإن العلاقة بين الرق وبين الإسلام تنقطع ، لأن من ينظر في أصول الشريعة وفروعها يجد أن الإسلام قد أراد أن يقطع صلته بهذا الوضع الاجتماعي وأن يغيره بلا إهدار مفاجيء لبنیان المجتمع أو قبول الرق على المسلمين فحسب فيما بينهم وبين غيرهم .

الحرب هي المورد الوحيد للرق في الإسلام :

أولاً : ينبغي أن تكون حرباً مشروعة يرد فيها المسلمون عدواناً وقع عليهم أو وقع على المسلمين ظلماً أو قصد بهذا العدوان منع الدعوة أن تصل إلى المظلومين لتحرير نفوسهم ، وليس كل قتال مهما كانت نتيجته في صالح المسلمين يعد حرباً مشروعة ، كما أن المسلمين طبقاً لآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية لا يفاجئون عدوهم بحرب غادرة^(١)، فالحرب هنا بعد هذه القيود مورد وحيد وضيق محكوم بالشريعة وليس بالمصلحة ، وقد درجت المجتمعات الإنسانية قبل الإسلام وبعده على أسر اغاريين ، ومع ذلك فإن أسرى الحرب في الإسلام

(١) يقول تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين » . الآية ٥٨ من سورة الأنفال .

يغير القرآن فيهم بين أمرين . الأول فيهما : هو المن أو العفو . والثاني هو الفداء لقوله تعالى « فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » سورة محمد من الآية ٤

فالأسير لا يضرب عليه الرق مباشرة كما كان الحال قبل الإسلام ويجوز أن ينعم بحريته بلا مقابل ، ويجوز أن يقتدى به أسير مسلم فتلحق الحرية الاثنين : المسلم وغيره^(١) ، وهنا نلاحظ أن الإسلام يعنى بالحرية حتى لغير أتباعه .

الاسترقاق مغرم لا مغنم :

والنظام الذى أقامه الإسلام للعلاقة بين من يجوز استرقاقه وبين سيده علاقة تجعل من الرق غراماً لا غنماً ، فالمملوك هو محل وصية الشارع ، فى معاملته يقول ﷺ عنهم « فأطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تكتسون » ويقول « للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل مالا يطيق » بل إن هذه الوصية لتزداد برا بالمملوك حتى يصبح الرق غراماً حين يقول الحديث « فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن

(١) وبلغ حرص الإسلام على الحرية حتى لغير المسلم أن يقرر أحد الفقهاء المسلمين أنه إذا تنازع مسلم وغير مسلم طفلاً واستند المسلم إلى أحقيته فيه باعتباره عبداً له واستند غير المسلم إلى أن الطفل ابنه فإن الطفل يسل إلى من يجعله ابناً لا عبداً ، وهو انخياز واضح لفكرة الحرية حتى عندما يشتبه فى تعارضها مع اعتبار ديني (ابن عابدين ج ٢ ص ١٤٤) .

كلفتومهم فأعينوهم عليه » وقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم حين حضرته الوفاة بأمرين « الصلاة ، وما ملكت أيمانكم » ومن يعرف قدر الصلاة في الإسلام يعرف قيمة هذه الوصية والتي تدفع المسلم الورع أن ينأى بنفسه عن أفعال هذا الواجب ، ولذلك فليس غريباً أن يقول أحد المفكرين كلمة صدق « إن الذي أراه صادقاً هو أن الرق عند العرب خير منه عند غيرهم ، وأن حال الأرقاء في الشرق أفضل من حال الخدم في أوروبا وأنهم يكونون جزءاً من الأسرة ^(١) .

تحرير الإنسان هو الهدف :

ومن ناحية أخرى فإن تحرير الرقيق سياسة رسمها الشرع بهدف إنهاء هذا الوضع ، فالشارع كما يقول الفقهاء « يتشوف إلى العتق » فجعل هذا التصرف كفارة لكثير من الذنوب أو الأخطاء ، فالحنث في اليمين كفارته الإطعام أو الكسوة أو العتق ^(٢) ، وكذلك تحريم الرجل زوجته على نفسه ، ثم رغبته في العودة إليها كفارته العتق ^(٣) وهو كذلك كفارة لبعض الذنوب مثل القتل الخطأ ^(٤) كما جعل القرآن

(١) حضارة العرب لجوستاف لويون ص ٤٥٩ .

(٢) « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » المائدة : ٨٩ .

(٣) « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يأتيا » المجادلة : ٣ .

(٤) « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » النساء : ٩٢ .

تحرير الأرقاء واجباً على المجتمع لأنه مصرف من مصارف الزكاة الثمانية^(١) وهذا يعني أن أغنياء المجتمع ملزمون بجانب من مهام تحرير الأرقاء ، وينبغي أن يستجاب إلى الرقيق حين يطلب الحرية وذلك بقوله تعالى « والذين يتفون الكتاب مما ملكت أيماكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » سورة النور آية ٣٣

وهذا النظام الذى شيده القرآن بينته السنة بحيث أوضحت معالمه والهدف منه فى تحرير الناس ، فالذى يتعمد الإفطار فى رمضان يكفر عن ذنبه بتحرير إنسان ، والذى يضرب عبده أو يطمه فكفارته العتق ، وقد بلغ من تشوف الشارع إلى العتق أنه يحضيه على من أخطأ لسانه أو كان يهزل فى كلامه فجرت كلمة العتق على لسانه ومن ملك ذا رحم محرم فهو حر ، وأما امرأة ولدت من رجل يملكها صارت حرة بوفاة .

ويقطع تنظيم الإسلام لما كان قائماً قبله من وضع اجتماعى واقتصادى بأن الهدف من هذا التنظيم هو إنهاء هذا الوضع المعيب والرجوع به إلى أصل الحرية لكل الناس بمجرد الميلاد كما قال عمر بن الخطاب ، ولذلك يمكن أن نقول إن الإسلام عالج وضعاً قائماً بما ينيه ويغيره .

الرق المعاصر :

وإذا كان البعض يظن أن هذا التنظيم يعنى الإباحة فإنه لا يلتفت

(١) « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والتارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » التوبة : ٦٠ .

للفاية من هذا التنظيم ويغض عينه عما يشيع في العالم منذ وقت طويل وإلى عصرنا الحاضر من مظالم ومن عدوان على حرية الإنسان ، لقد كان الرقيق بحسب شريعة الإسلام أسعد حظاً ممن كان يملكه الإقطاعي في القرون الوسطى وأشد راحة من العمال حين نشأت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وأقل قيوداً من أهالي المستعمرات في القرن التاسع عشر وأكثر احتراماً لأنسانيته في القرن العشرين من المواطنين في بعض نظم الحكم التي لا يرقى فيها الإنسان - على يد مواطنيه أو من يحكمونه من المستعمرين - إلى المرتبة التي تليق بالإنسان ، ومن الغريب أن بعض المفكرين يتناسى أن العالم المعاصر يضم عشرات الملايين ممن يقولون في ظروف حياتهم وفي حقوقهم العامة والخاصة عن الأرقاء ويتعرضون داخل بلادهم إلى المظالم التي تذهب بحرمة النفس والبدن والمال ، ولا زالت القوانين أو الأعراف الظالمة التي تؤكد التفرقة بحسب الجنس أو اللون قائمة في كثير من المجتمعات حتى اليوم ، ومن شأن ذلك أن يجعل قضية « الرق » محتاجة إلى العلاج بوصفها واقعاً حياً لا قضية تاريخ فحسب .

الإسلام وحرية الاعتقاد :

تعد حرية الاعتقاد فرعاً من فروع الحرية التي يعرفها الناس في هذا العصر ، ولكنها قديمة في الإسلام ووردت في آيات القرآن الكريم وفي السنة بحيث قامت حرية العقيدة في الإسلام بوضوح لا شبهة فيه . فالله تعالى قد أرسل الرسل للبلاغ وليس لإجبار الناس على اعتناق

الدين كرهاً ، وقد كان الإجبار والقهر على العقيدة كما يقول الإمام محمد عبده في تفسير المنار « معهوداً عند بعض الملل لاسيما النصراني^(١) » فالقرآن ينفي الإكراه في الدين لقوله تعالى « لا إكراه في الدين^(٢) » وهو نفي للجنس نفياً شاملاً يستغرق أنواعه وأفراده ، ويروى في سبب نزول الآية « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » أنها نزلت في رجل من الأنصار يقال له أبو الحصين ، وكان ابنه نصرانيين فسأل النبي ﷺ أن يكرههما على الإسلام بحجة حرصه عليهما وخوفه عليهما من النار فنزلت الآية قاطعة بمنع ذلك ونفيه، وبين القرآن أن مشيئة الله تعالى هي أن يكون للناس اختيار بين الإيمان والكفر ، بل إن القهر على العقيدة والإكراه على الإيمان يستنكره القرآن بقوله تعالى « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » سورة يونس ٩٩ .

فالنبوات كلها للبلاغ أمر الله به الأنبياء ، ولم يكن الأنبياء جبارين حتى يكرهوا الناس على طريق الحق « يقول تعالى : وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » سورة ق ٤٥ .

وتعددت الآيات في وصف الرسل بأنهم مبلغون وناصحون ومنذرون

(١) الثابت تاريخياً أن مبدأ الإكراه على اعتناق المسيحية أو أحد مذاهبها كان سائداً في مصر قبل الفتح الإسلامي كما ساد الإكراه على اعتناق المسيحية بعد الانتصار على دولة الإسلام في الأندلس في العصور الوسطى .
(٢) من الآية ٢٦٦ سورة البقرة .

ومبشرون ، وأنهم ليسوا وكلاء على الخلق في اتباع الحق وهي آيات متواترة في المعنى مما يقطع بأن مشيئة الله غالبية في أن يكون للناس حرية الاختيار في قضية الإيمان .

ويتأكد ذلك من آيات عديدة بقطع بأن الإيمان أو الكفر عائد على صاحبه فحسب بالنعمة أو النعمة « فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمى فعليها » « فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ، ومن ضل فإنما يضل عليها » مما يجعل الإيمان هداية والكفر قضاء وأن إرادة الله أن يكون للناس اختيار بين الكفر والإيمان ولو شاء الله لجعل الناس أمة واحدة^(١) .

وأحاديث الرسول ﷺ قاطعة في ذلك ، فكان يعيش في كنف دولة الإسلام منذ أن نشأت في المدينة غير المسلمين بغير أن يكون هناك عزلة تضرب عليهم ، وكانوا يقومون بعبادتهم وشعائرهم ، ولذلك لم يكن غريباً أن يعرف الخلفاء الراشدون ذلك لقد ترك عمر بن الخطاب كنيسة القيامة على حالها ولم يصل فيها حتى لا تنقلب مسجداً ، وأعطى عمر أماناً للمخالفين للإسلام على كنائسهم فلا تسكن ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ، فالفاعلة أن الإسلام يوجب تركهم وما يعتقدون ويقول السرخسي أحد فقهاء الأحناف في المبسوط « إن عمل الولاة والقضاة على ذلك إلى يومنا هذا » .

(١) يقول تعالى : « لو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين »

سورة هود آية ١١٨ .

ويترب على الحرية في العقيدة أن يكون للمخالفين من أهل الكتاب حقهم في العبادة وفي إقامة شعائر دينهم ، وألا يكون هناك تدخل في دائرة الاعتقاد الديني لغير المسلمين ، ولا يصح أن تنقص حقوق أهل الكتاب في أى مجتمع إسلامي ، لأن ذلك يتعارض مع الإسلام ولا يصح أن يكون باسمه .

حرية الاعتقاد وعقوبة المرتد :

وقد تأتى الشبهة في حرية الاعتقاد وفي الإسلام من ناحية واحدة وهى ما يقرره الإسلام من عقوبة للمرتد ، وقد أشار القرآن في عدد من الآيات إلى قضية الردة كما في قوله تعالى : « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة »^(١) ووردت الأحاديث بقتل المرتد بقوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » ولا شبهة في أن المرتد يخرج من الإيمان إلى الكفر ويثبت الفقهاء عقابه النبيوى بحديث يروى عن ابن عباس رضى الله عنه بقوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » وقد يوحى ذلك بأن هناك إكراهاً على العقيدة وهو إكراه على البقاء لا على الابتداء ، وقد قال جمهور الفقهاء بقتل المرتد بعد أن يستتاب واختلّفوا في مدة الاستتابة من ثلاثة أيام إلى غير حد ، كما اختلفوا أيضاً في أنه يقتل حداً لخنائته أو يقتل كفراً برדתه ، كما اختلفوا في قتل المرأة فقال الجمهور

(١) الآية ٢١٧ سورة البقرة .

بقتلها ، وقال أبو حنيفة لا تقتل ، وكل ذلك تفصله كتب الفقه بما لا مزيد عليه .

لكن هناك من يربط بين تغيير الدين ومحاربة المجتمع الإسلامي بمعنى أن ينقلب المسلم كافراً ومحارباً للمسلمين ، وأشار بعض العلماء من المحدثين إلى ما ثبت من تسامح النبي ﷺ مع المنافقين الذين كفروا بعد إيمانهم وأن مبدأ حرية الاعتقاد هو مبدأ أصولي يحتمه العقل ، وسنة من السنن الطبيعية ، أساسها أن الموعول عليه في قضية الإيمان هو القلب وأنه ليس لأحد حتى الأنبياء أن يجبر القلوب على عقيدة ، كما أشار بعض العلماء إلى أن الردة قد اقترنت في عهد النبي ﷺ بعداوة الإسلام وحربه ، من ذلك ما كان من عبد الله بن سعد ابن أبي السرح الذي ارتد عن الإسلام ، وحرّض قريشاً على النبي ﷺ فأهدر النبي دمه عقوبة له ، غير أن النبي ﷺ عفا عنه بعد فتح مكة ، بعد أن لاذ بعثمان بن عفان وكان أخاً له في الرضاع فغيبه عنده حتى طلب الأمان له من النبي ﷺ فعفا عنه ، وكذلك يربط بعض العلماء بين حكم الردة وصورتها التي وقعت في عهد أبي بكر وانقلاب بعض القبائل إلى نزع سلطان الدولة الإسلامية عنها والامتناع عن دفع الزكاة وهي من موارد بيت المال ، ويقول الأستاذ المرحوم الشيخ محمود شلتوت في كتابه « الإسلام عقيدة وشرعة » إن الحديث الوارد عن ابن عباس في عقوبة المرتد تناوله العلماء من نواح عديدة ، منها : المراد من عبارة بدل دينه هل تسرى على المسلمين فحسب أو على كل من يبدل دينه إلى دين آخر ؟ وهل يشمل العموم

الوارد في الحديث الرجل والمرأة معاً ؟ وهل يكون للاستتابة أجل معين ؟ أو يقتل المرتد فور رده .

ونشير إلى تفرقة الفقهاء بين حالة المرتد الذي يؤخذ برده قبل أن يجاهر بمحاربة المسلمين أو بعد ذلك ، ففي هذه التفرقة أن الإرتداد ليس مجود ممارسة لحرية العقيدة وهو الأمر الذي نهى به ، كما أن بعض الفقهاء له تفرقة بصدد الردة بين المسلم الأصلي أى من أبوين مسلمين وبين من اعتنق الإسلام بعد بلوغه ثم ارتد عنه ، وكل ذلك يميل بنا إلى القول بأن فقهاء المسلمين حاولوا جاهدين أن يوفقوا بين الآية التي وردت في القرآن « لا إكراه في الدين » وبين مصلحة المجتمع في عدم الانقلاب عليه ، وليس أدل على ذلك من قول كثير من العلماء كالفقيه الصاوى المالكي إن نفي الإكراه في الدين معناه ألا يكره أحد على الدخول في الإسلام ، فإن الحق والباطل ظاهران لكل أحد فلا ينفع الإكراه كما يقول الزمخشري في تفسيره « لم يجر الله أمر الإيمان على الإجبار والقسر ولكن على التمكن والاختيار » .

ومع ذلك فإن من أصول الشرع أن الكفر بذاته ليس مبيحاً للدم وأن غير المسلمين من اليهود أو النصارى قد كفل لهم الإسلام حرية العقيدة وحماها لهم ، ووسع عليهم في أداء شعائهم ، كما أن القول بأن في عقوبة المرتد بالقتل حماية للإسلام يحتاج إلى

نظر ، فالذين يرتنون عن دينهم من المسلمين هم عدد ضئيل في كل مجتمع إسلامي لا يكاد يستحق البحث عنه أو ملاحظته ، وهم دائماً من غير المسلمين أصلاً ، وإنما من الذين ورد عليهم الإسلام لقضاء حاجة ثم طرأ عليهم الارتداد لعجزهم عنها أو قضاء مأربهم منها ومثل هؤلاء ليسوا شيئاً في الإسلام حتى نحرص عليهم ونلاحقهم بالهداية والإصلاح فضلاً عن إثارة عطف الناس عليهم عند عقابهم^(١) .

حرية الفكر والرأى :

لا يضع الإسلام قيداً على حرية الفكر إلا حاية للدين باعتباره أول الضرورات للإنسان فلا يتقيد فكره إلا حاية للعقيدة الإسلامية في أصولها التي تقوم عليها ، وإذا نظرنا إلى المسألة نظرة صادقة وجدنا أن الفكر الإسلامي غير مقيد ، لأن المسلم هو من يسلم بمعطيات الإسلام الأساسية في العقيدة والشريعة ، وبغير ذلك لا يكون مسلماً ، ويستطيع المسلم بعد ذلك أن يفكر كما يريد وأن يتفكر في أوسع اغالات وأهمها من الناحية العلمية أو العملية ، وله بل عليه أن يتفكر في خلق السموات والأرض وفي خلق الله جميعاً وأن يعرض

(١) يبدو أن بعض العلماء لاسيما من المحدثين لا يرى عقوبة للمرتد في الدنيا نظراً لأن بعض الفقهاء يرى أن الحدود لا تثبت بخبر الأحاد وأن الكفر بذاته لا يبيح القتل كما أن بعض العلماء عدد العقوبات الدنيوية الثابتة بالقرآن وليس منها حد للردة ويميل إلى ذلك المرحوم الشيخ محمود شلتوت في كتابه الإسلام عقيدة وشريعة والمرحوم الشيخ محمد الغنصري في كتابه تاريخ التشريع الإسلامي والأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد ج ٢ .

ذلك على عقله وأن يتناوله من أوسع الجوانب ومن أدق تفصيلاتها^(١) ويكفي دلالة على اتساع المجال الفكرى لدى المسلم أنه ليس أمامه محظورات فكرية عديدة حماية لمصالح متعددة قابلة للنقاش بطبيعتها

مقارنة :

وإذا قارنا بين الإسلام وغيره في هذا الشأن لوجدنا أن بعض الدول (المتدبنة) في القرن العشرين لا تسمح للمواطن أن يفكر في الرأسمالية وهو تحت ظل نظام حكم يقوم على الشيوعية حتى ولو كان أعلم الناس بالاقتصاد فلا تسمح له أن يثبت فساد الشيوعية ، ولا تسمح بعض الدول ذات النظام الجمهورى لأحد مهما كان من علماء النظم السياسية ونظم الحكم أن يفضل النظام الملكى وكذلك العكس بالنسبة للدول ذات النظام الملكى ، فتعتبر الدعوة لنظام جمهورى جريمة من الجرائم تعاقب عليه ولا يقبل في ذلك علم ولا رأى ، أما في النظام الإسلامى فيستطيع كل فرد أن يفكر في العلم بكافة فروعه ، العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ، ولا يكاد يجد محظوراً أمامه يواجهه ، فسيان في الإسلام الدعوة إلى الاشتراكية أو الرأسمالية مادام لا يؤدى إلى خروج

(١) لا يكاد الإسلام يضع على حرية الفكر الإنسان قيداً إلا حيث يمجز الفكر الإنسانى وتمجز وسائله في التصرف على الحقيقة - فلا قيد على الحقائق العلمية التى تثبت في العقل بالتجريب أو البرهان العقل - وللقضايا التى ينهى الإسلام عن إطلاق العقل وحده فيها ، كقضية الغيبيات التى أمرنا بالتصديق بها لا يستطيع العقل وحده أن يستقل بإدراكها أو نفيها - فالتكرون الغيب عاجزون عن إقامة دليل الثنى عقلاً ، بينا المؤمنون بالغيب أمامهم دلالة الخلق وكذلك النقل للتصديق به .

عن أصل في الإسلام عقيدة أو شريعة ، وسيان أن يدعو العالم إلى نظام في الإنتاج أو غيره أو نظرية في السياسة أو غيرها ، ويستطيع عالم الطبيعيات أن يبحث في مخلوقات الله من إنسان وحيوان ونبات وجاد بلا محذور يواجهه ، ما دام بحثه لوجه الله وللعلم وللناس ، لا يقصد شراً ولا يضلل فكراً .

ويتعلق بحرية الفكر حرية الرأي ، لأن إبداء الرأي هو إعلان للفكر ، وبداية لتأثيره في الناس داخل المجتمع ، وما دمنا قد سلمنا بأنه ليس هناك محظورات في مجال الفكر إلا ما يقصد منه هدم الدين وهو أساس النبوة فقد سلمنا بأن من حق المواطن المسلم أن يعلن رأيه فيما يكون من مشاكل الناس والمجتمع الذي يعيش فيه ، ولقد أبدى بعض الصحابة رأيهم في أمور تخص المسلمين وكان النبي صلوات الله عليه وسلامه بين ظهرانيهم ، ولم ينكر عليهم ذلك^(١) لإنكار حرية المسلم في إعلان رأيه حتى ولو كان مخالفاً لرأي الحاكم — بعد ذلك — هو سوء أدب . لقد أشار الصحابة على النبي صلوات الله عليه وسلامه فيما يتعلق بأموره الخاصة كما في قضية « الإفك » وهو

(١) أبدى الصحابة رأيهم في مكان نزول الجيش في غزوة بدر وأخذ النبي صلوات الله عليه وسلامه به ، وتناقشوا في مسألة الأسرى والتصرف في أمرهم قبل نزول القرآن الكريم بالحكم فيها ، ورجع عمر عن قوله في الحنف على تقليل المهور عند الزواج حين حاجته امرأة بأن الله تعالى يقول : « وآتيهم إحداهن تنظراً » ما يفيد جواز أن يكون المهر جسيماً ، ولم يعرف أن شخصاً أودى بسبب إعلان رأيه في مسألة عامة في عهد الصحابة ، فهذه البدعة المقرنة لم تكن في صدر الإسلام ولا في عهد الخلافة الراشدة .

اغنى الناس عن مشاورة الخلق^(١) وناقشت امرأة عمر بن الخطاب وخالفته في رأيه حين دعا إلى عدم التغالى في المهور ولم يكن هناك نكير مطلقاً على من يبدى رأيه في المسائل العامة للمحاكم أو لغيره .

ولقد كان الفكر الإسلامى بعد وفاة الرسول صلوات الله عليه وسلامه في نشاط هائل استمر عشرات السنين ، فلم يكن يشغل العرب قبل الإسلام أى قضايا فكرية^(٢) ، وهذا مما يسلم به الناس ، ولكنهم بعد الإسلام ظلوا عشرات السنين وما زالوا يناقشون مسائل فكرية عديدة وبألغة الأهمية ، وكان محور هذه القضايا الفكرية هو الإسلام ، كان القرآن الكريم وتفسير آياته والاستدلال بها واستنباط الحكم منها في شئون الحياة العملية من عبادات ومعاملات ، وكان الاحتجاج بالسنة النبوية وتمحيصها وبحث صحتها متناً وسنداً وكان النظر في مسائل السياسة والحكم ومشاكل الأقليات في البلاد المفتوحة وقضايا عديدة لا حصر لها ولا حدود لمحتواها ، وتكلم فيها العلماء والفقهاء وأصحاب الرأي العامة وشاركوا في كل ما يتعلق بها ، ولم يؤثر — مع ذلك — أن أحداً حاول أن يحكم الأفواه أو ينكر حرية الناس في القول بما يعتقدون ، ولم يحتكر النظر في مسائل الخلاف طائفة معينة من العلماء أو المفكرين ،

(١) استشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في قضية الإفك واستمع لرايهم مع أنها من الأمور الخاصة ورأى بعضهم كالإمام على أن يطلق النبي صلى الله عليه وسلم السيدة عائشة وارتأى البعض خلاف ذلك .

(٢) وإن كانت هناك قضايا لغوية ، كالشعر والأدب عامة .

لقد دار الحوار في الإسلام بين أهل السنة والخوارج وأهل العقل وأهل النقل وبين المعتزلة والأشاعرة وبين الفقهاء والمتصوفة واتسع لفرق عديدة تنتمي للمدارس فكرية مختلفة ومتباعدة المناهج والأفكار^(١) ، ولم يكن إلا الحرص على الدين ، سبباً في تقييد حرية الفكر أو إعلان الرأي ، وما عدا ذلك كان مجالا للفكر وإعلان الرأي دون خوف أو تهيّب ، إن أساس الدولة بل أساس حياة المسلم في دنياه وآخرته هو الذي ينبغي الحرص عليه فحسب ، أما ما عدا ذلك من قضايا الحكم والسياسة وشئون الحياة من زراعة وصناعة وتجارة فهي مجال مفتوح لمن يملك بدلوه عن علم فينتفع الناس بعلمه أو ينضع هو من الناس .

وإذا كان التاريخ الإسلامي يروى لنا صوراً من اضطهاد بعض العلماء بسبب آرائهم العلمية التي أبدوها فقد سبق أن أشرنا إلى أن ذلك يعد حجة على دولة إسلامية معينة وليس على الشرع ، على أكثر تقدير ، وبعد ذلك تقاس الأمور على حكم الشرع ، ويلبغى أن نشير إلى أن ما يرويه التاريخ الإسلامي بشأن ذلك الأمر كان له ولا شك

(١) ناقش المسلمون إثر وفاة الرسول صلوات الله عليه وسلامه مسألة الحكم والأحقية فيه واشترك في المناقشة من أراد من المسلمين ، ونوقشت الآراء وفاضل الناس بين الفضلاء ، ولم ينكر عليهم أحد تعرضهم لمسألة الحكم ولا لكبار الصحابة ، وقد كان ذلك ولا شك أثراً من آثار تربية الرسول للمسلم ، فإما كان يصحج من مناقشة أهم الموضوعات وإبداء رأيه فيها وكذلك ناقش الصحابة أبا بكر في أمر المرتدين ، وناقش جلي بن أبي طالب الخوارج وقبل جدهم ولم يقاتلهم إلا بعد أن ألزمهم الحجة ، ولم يحدث في عصر الخلافة الراشدة أن حاكماً فرض رأيه على الناس بقوة وسلطان الخلافة .

أسباب سياسية لا تمت إلى الشرع الإسلامى^(١) .

حدود حرية الفكر والرأى :

ولقد درجت القوانين الوضعية فى الدساتير على أن تنص على حرية الفكر والرأى فى أحكام الدستور ، ثم تعقب على ذلك بأن هذه الحرية فى حدود القانون أو أن القانون ينظم حرية الرأى ، ومع ذلك ينظر الناس إلى الدستور ، وكأنه يقرر حرية الفكر والرأى فعلا ، مع أنه يترك هذا المبدأ لتنظيم وضعى يضيق ويتسع بحسب المصلحة على أكثر تقدير وبحسب الهوى والغرض فى بعض الأحيان . إن حدود حرية الفكر والرأى فى الإسلام واضحة من المبدأ نفسه ، لأن الإسلام لا يواجه المشاكل الكبرى فى الحياة أو الحكم بالذات بطريق المداورة أو المواراة أو استرضاء الناس فيمنحهم حريات عديدة فى مبادئ براقة ثم تأتى القوانين بعد ذلك فتخطف

(١) ومثال ذلك ما يرويه التاريخ الإسلامى من تعرض الخليفة للإمام مالك رضى الله عنه فى قوله : « ليس على مكروه يمين » لقد كان ذلك الرأى بسبب مسألة قانونية هى طلاق المكروه ولكن الأخط بالقاعدة على إطلاقها يجعل الحصول على بيعة الخليفة عن طريق تخليف الناس بمخلفات الأيمان على البيعة والتسليم بالخلافة يجعل هذا الإجراء باطلا ويؤثر على السند الشرعى للحكم ، ومن هنا كان تدخل الخليفة ورغبته فى إثناء الأمام مالك رضى الله عنه عن قوله ، وكذلك ما قد يرويه التاريخ الإسلامى من تعرض لبعض الفقهاء أو المتصوفة ومحاكمهم بسبب آرائهم فإن ذلك تدخلت فيه المآرب السياسية والمخوف على السلطان من انتشار دعوة ظاهرها مسألة دينية ولكنها تخفى خطراً على شخص الحاكم أو نظام الحكم السائد .

هذا الطريق ، إن حرية الفكر والرأى عند المسلمين مقيدة بالحفاظ على أركان الدين وهو أساس الدولة ، فليس من حق شخص يدعى أنه يفكر ثم يصل من تفكيره هذا إلى نفي الألوهية أو الرسالات السماوية أو الطعن فيها هو مسلم من الدين ويعلن ذلك على الناس ، فالإسلام لا يسمح بذلك تحت أى اسم أو فى أية حال ، إن المعتقدات الأصلية للإسلام والأصول المقررة الشريعة ينبغى أن تكون فى الدولة الإسلامية فوق حرية الفكر وحرية الرأى ، وليس هذا قيداً على الحرية وإنما هو ضمان أكيد للحرية فيما وراء ذلك ، يستطيع المفكر أن يدلى بما شاء فى شئون الدين فيما عدا ما يمس أصول الاعتقاد وأصول الشريعة - وهو آمن - ويستطيع كل شخص أن يعلن رأيه . نظم الحكم ومسائل السياسة والاقتصاد والحرب والسلام وغيرها دون أن يخشى شيئاً ، وله أن ينتقد الحاكم نفسه ومسلكه وسياسته ، وهو فى ذلك لا يمكن أن تقيد حريته ، لأن ذلك حق أعطاه له الشرع ، ولا يخضع إلا لمقاييس الشرع . ولا يستطيع هوى الحاكم أو مصلحته أن يغير منه شيئاً .

وإذا نحن قدرنا النتائج العملية التى نشاهدها فى الحياة وقارنا بين مسلك القوانين الوضعية والمسلك الذى تتخذه الشريعة ، لوجدنا أن ما يسمى بحرية الرأى والفكر ليس إلا ستاراً رقيقاً مخفى وراءه سلطة الدولة أو الحاكم ومرعان ما ينكشف إذا تهدد هذه السلطة شئاً من جانب أحد . إن حرية الفكر والرأى لا يمكن أن تتسع فى

نظام شيوعي مثلاً لنقد الاشتراكية العلمية ولا تتسع في نظام اشتراكي للإشادة بمزايا الرأسمالية ، ولا تتسع حرية الفكر والرأى في نظام رأسمالى إلى الدعوة الصريحة إلى المساواة وإلى كشف عورات الرأسمالية المستغلة التى تطحن الناس وتستعبدهم ، إن ذلك كله يسمح به فى الدولة الإسلامية ولا تثريب على قائله ، ولكن فى ظل سلطان وضعى تبرز أمامنا سلطة الدولة ومصلحة الدولة والمجتمع وما إلى ذلك من الأسماء والمسميات ، ولا نجد معياراً نرجع إليه حتى فى تحديد السلطة التى لا ينبغى المساس بها أو المصلحة التى يتعين علينا مراعاتها .

ومن حسن الحظ أننا نجد المحاذير فى حرية الرأى والفكر واحدة ، سواء بالنسبة للمسلمين أو لغيرهم من مواطنى الدولة الإسلامية ، إن تناول المسائل العلمية والأدبية وشتون الحياة والدعوة إلى نظم معينة فى الحكم والإدارة وغيرها لا حظر عليه ، فالمقصود ليس حماية شخص وليس خدمة لنظام معين ، لأن المقصود هو حفظ أساس الدولة فحسب ، وهو قائم فى الإسلام ، ومتى كان بعيداً عن التهمج والتطاول عليه ، لم يبق أمامنا من محاذير إلا ما كان متغلقاً بما يعده الناس فساداً ، كالإساءة إلى الأديان عمداً ، سواء من جانب المسلم أو غيره ، والدعوة إلى الإلحاد من أى إنسان والدعوة إلى الرذيلة ، ونحو ذلك مما لا يقبل من أى إنسان ، ولا مصلحة فيه

للمجاعة من الجماعات^(١) .

الحرية المدنية :

لاشك أن الإنسان الحر هو من يستطيع أن يعمل إرادته ولا يصادمها قيد مفروض دون وجه حق ، وأساس الحرية المدنية أو السياسية هو الاعتداد بفكر الإنسان وإرادته فيكون له حرية التصرف في شئونه وشئون من يتولى عليهم أداء لواجب وحماية لهم كالأب والولى والوصى وتكون له حرية المشاركة في تدبير أمور المجتمع ومصالحه العامة ، وفي ذلك فإن الأصل في الإسلام أن لكل فرد التصرف في أموره الشخصية فله أن يكسب المال وأن ينفقه وأن يتصرف فيه بعوض أو بغير عوض وله أن يقدم على الزواج أو يحل رابطته ، فالسلطة في التصرف أو المشاركة في الأمور العامة هي حق كل إنسان وهذا هو جوهر الحرية المدنية والسياسية ، ولم يفرق الإسلام في ذلك بين رجل وامرأة ، فليس هناك قيد على المرأة في اكتساب المال

(١) تصل هذه المسألة من ناحية بفكرة النظام العام وحسن الآداب المروفة في القانون والتي تملو فوق إرادة الأفراد . ويلاحظ أن فكرة النظام العام تعرف في القانون بأنها مجموعة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في مجتمع معين . وأشد ما في هذه الفكرة من خطأ لفظ « السائد » لأنه تحت شمار هذا اللفظ يجري ردع كل من يحاول التفسير ولو إلى الأفضل . إن النظم الاجتماعية السائدة هي التي تمنع الانتقال إلى النظام الاشتراكي العادل أو النظام الجمهوري السليم أو مناقشة أسباب التخلف المادي أو الفكري في دولة معينة إلا بتفصيات جسيمة من يهيم الله القدرة على اكتشاف الحقائق والمعارف قبل جيلهم الذي يعيشون فيه .

ولا في إنفاقه ، وهي تزوج بإرادتها وتستطيع أن تحل عقدة الزواج بإرادتها داخل حدود الشريعة كما في حالة الخلع أو امتلاكها لأمرها عند عقد الزواج ، وقد سوى الإسلام في هذه الناحية بين الرجل والمرأة تسوية تقوم على المساواة الثابتة في الكيان الإنساني ، وما زالت المرأة في بعض القوانين الغربية المعاصرة ، لا تستطيع التصرف في مالها بعد الزواج بالقدر الذي تتصرف به المرأة المسلمة ، والتي تستطيع أن تملك وأن تبيع وتشتري وتجرى كل العقود دون توقف على رضا زوجها ، وهذه الحرية لا يقيدها إلا أن يطرأ على إرادة الإنسان ما يصيبها بسبب آفة في العقل بحيث يدعو الحال إلى حمايته كالسفيه وذى الغفلة ، بل إن الإمام أبا حنيفة يرى أن السفيه الذي يتفق ماله بلا هدى من عقل أو مصلحة لا يجبر عليه ، لأن في الحجر إهداراً لأدميته وهي أغلى من ماله ، وما يقول به أبو حنيفة من عدم الحجر على السفيه تقديراً لأدميته وتفضيلاً لها في الحماية عن ماله هو ما يفرد به الإنجليز اليوم^(١)

وتبدو عبقرية الإسلام في أن هذه الحرية المدنية ترتبط بالكيان الإنساني الذي يتساوى فيه الرجل والمرأة ، يقول ابن القيم من متأخري الحنابلة « إن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من مالها إلا برضاها ، ولا يجبرها على إخراج البسر منه

(١) الأستاذ المستشار عبد الحليم الخنسي في كتابه أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام .

دون إذنهما » وينبغي أن يوضع ذلك القول إلى جانب ما تنص عليه بعض القوانين الغربية المعاصرة من تقييد تصرف الزوجة في مالها بعد زواجها .

الحرية السياسية وحرية الاجتماع :

أما الحرية السياسية فجاءها في الإسلام أوسع من المذاهب والنظريات الوضعية جميعا ، ذلك أن من المبادئ الأصولية في الإسلام حرية الاجتماع الذي يدعو إليه الإسلام في آيات صريحة ويجعله سمة من سمات المجتمع المسلم ، فالإسلام يكفل حرية الاجتماع بل ويدعو إليه كما في بعض العبادات كصلاة الجمعة والعيدين ، ويجعله سببا لتبادل المنافع مع العبادة كما في الحج ، ويأمر الإسلام بالتعاون في قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » .

والتعاون يقتضى الاجتماع حتما ، وورد في كثير من الأحاديث ما يدعو إلى الاجتماع عند دراسة العلم أو بحث ما يفيد المسلمين ويعود عليهم بالخير .

ولا أدل على إدراك المسلمين الذين علمهم النبي صلوات الله عليه وسلامه هذه الحقيقة من اجتماعهم إثر وفاة الرسول صلوات الله عليه وسلامه لبحث أمر الخلافة ، وقد أبدى المهاجرون والأنصار رأيهم بحرية كاملة وفاضلوا بين المرشحين ولم يدر بخلد أحدهم

ولا حتى من جاء بعدهم أنهم كانوا متجاوزين حقاً في اجتماعهم لبحث مسألة الحكم والخلافة .

ولم يعرف في تاريخ الخلافة الراشدة ، وهي المثل الأعلى للمسلمين في الحكم ، أن حرية الاجتماع قد مست أو قيدت أو أن اجتماعاً قد أودى الحاضرون فيه بنجود اجتماعهم أو بحثمهم أمراً من الأمور العامة مهما كان الخلاف في وجهات النظر الدينية أو الدنيوية ، ولم يحدث أى تعرض لاجتماع يؤمه الناس إلا غيرة على الدين فحسب وهو أساس الدولة ، ولم يحدث ذلك لمصلحة الحاكم مطلقاً ، فقد اجتمع المهاجرون والأنصار وقام كل منهم يبحث أمر الخلافة إثر وفاة الرسول صلوات الله عليه وسلامه ، دون نكير من أحد ، ونجد أن عمر بن الخطاب نهى الناس أن يجالسوا رجلاً كان يتبع غريب القرآن ومشكله فيسأل عنه ولم يعاقب من فعل ذلك ولم يتوعد بعقابه^(١) بل كان الأمر نهياً عن مجالسة رجل يخشى أن يفتن الناس في أمر دينهم ، مستغلاً عدم إمكان تعمقهم في الرد على ما يثيره من مشكلات .

الشورى والحرية السياسية :

وتبدو الحرية السياسية في الإسلام واسعة ومؤسسة على قاعدة الشورى وهي من أشد القواعد التي يضعها الإسلام للحكم في المجتمع .

(١) فل عمر رضى الله عنه ذلك بصبيغ بن صل - بكر السين - يراجع كتاب الشفاء في التعريف بحقوق المصطفى صل الله عليه وسلم ص ٢١٩ - للقاضي عياض .

وضوحاً وظهوراً ، وقد علمها النبي ﷺ للمسلمين في كثير من
الوقائع^(١) بل طلب إلى المسلمين أن يمارسوها لقوله ﷺ :
« أشيروا على أيها الناس » .

ومن حق المسلمين أن يتولوا المناصب العامة بحسب أهليتهم
وكفاءتهم بما في ذلك الإمامة العظمى ، فليس هناك قيد على المسلم في أن
يشارك في إصلاح مجتمعه بل إن هذا يعد واجبا على أهل الرأي
من الرجال والنساء جميعاً في قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى
الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » والأمر الذي يستحق
أن نشير إليه بالفخر والاعتزاز أن الحرية السياسية للمرأة لم تكن محل
نقاش ، ولم تكن المرأة معزولة عن المجتمع بل كانت تشارك في
حياته فقد ذهبت جماعة من النساء إلى النبي ﷺ لمبايعته على
الإسلام وعلى الالتزام بالقيم والفضائل الإسلامية ، وقد بايعهن النبي
على ذلك ودعا هن بالمغفرة يقول تعالى (يا أيها النبي إذا جاءك
المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين
ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن
ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر هن الله إن الله غفور رحيم »
المتحنة آية رقم ١٢ .

(١) مثل الخروج للقتال في غزوة بدر وغزوة أحد ومثل اختيار موقع المسلمين
في المعركة .

وفي هذا المثال يبدو إدراك المرأة لحقوقها في الاعتقاد والفكر
 وإبداء الرأي واتخاذ القرار والالتزام به ، كما كانت المرأة تحضر
 صلاة الجماعة في المسجد ، وكان لها أن تبدى رأيها في أدق المسائل
 وأعظرها ، ولم يكن ذلك محل إنكار ، وقد جادلت امرأة النبي
 ﷺ في أمر زوجها واستمع النبي ﷺ إلى حوارها وذكر القرآن ذلك
 في قوله تعالى « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى
 الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير » المجادلة آية رقم ١ .
 وجادلت امرأة خليفة المسلمين عمر حين بدله أن يدعو إلى عدم
 المغالاة في مهور النساء فحاجته علناً ، ولم يكن ذلك محل إنكار فقد
 أقر الخليفة وهو إمام المسلمين بسلامة حجة المرأة^(١) .

حرية الإبداع العلمي والفكري :

ولم تكن المرأة في عهد النبي ولا في عهد خلفائه الراشدين محرومة
 من حقها في الإبداع العلمي والفكري .

لقد كانت السيدة عائشة زوجة النبي ﷺ تفتي المسلمين رجالاً ونساء
 مما يصل إليها من أقوال الرسول ﷺ وكانت تروى عنه فيأخذ عنها
 أكابر الرجال من رواة الحديث ، وكانت في بعض الأحيان حين

(١) خطب عمر بن الخطاب يوماً على المنبر وأراد أن يضع تشريعاً لمهور النساء
 لأن الرجال بدأوا المغالاة في المهور ، ولكن امرأة حاجته بقوله تعالى (وآتيتهم إحداهن
 قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) فاتخذونه بهتاناً وإنما مبيتاه وعندئذ قال عمر بن الخطاب :
 « أصابت امرأة وأخطأ عمر » .

يعرض عليها بعض ما ينسب إلى الرسول ﷺ تنظر فيه نظر الباحث العالم المدقق وتبدى رأيا مع حجته الواضحة^(١) ، وفي كتب الحديث وهي التي تروى أحاديث الرسول ﷺ نقلا عن الرواة واحداً واحداً نجد أن بين الرواة كثيرات من النساء ولم يكن هناك ما يحمل أى نوع من التفرقة أو التقليل من شأن ما ترويه امرأة إلا على أساس نفس المعايير والأسس التي على أساسها تصح الرواية أو ترد بالنسبة للرجال .

وفي الإبداع الفكري نجد أن هناك كثيرات من النساء ارتفع ذكرهن وعلت منزلتهن بسبب المستوى الفكري الرفيع في الأدب والشعر ، وفيهن من كانت شاعرة يستمع إليها الخلفاء أو صاحبة رأى لا تخشى من إظهاره أو الدفاع عنه أمام الخليفة نفسه حتى ولو كان مخالفاً لرأيه ، وقد اشتهرت كثيرات من النساء مثل الخنساء الشاعرة ومثل رابعة العدوية المتصوفة التي نقل الرواة شعرها الرقيق ، وهناك الكثيرات من النساء ممن حملن أمانة رواية الحديث عن النبي ﷺ كالسيدة عائشة ، والسيدة أسماء بنت أبي بكر والسيدة حفصة بنت عمر ، وأم هانئ بنت أبي طالب ،

(١) فقد روى أنها أنكرت ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قوله « إن الميت ليمدب ببكاء أهله عليه » والمقصود بأن يجاوز الحد المشروع من مظاهر الحزن - مما يتفق والقطرة الإنسانية ، واحتجت السيدة عائشة في إنكارها بأن الله تعالى يقول « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » سورة النجم : آية ٣٩ بمعنى الإنسان لا يمدب إلا حل ما يفعله هو وليس غيره - وهي قاعدة إسلامية أساسية .

ولفاطمة النيسابورية من نيسابور ، والسيدة نفيسة بنت حسن الأنور في مصر ، وأسماء بنت أسد بن الفرات من القيروان ، وقد تناول العلماء ما رواه هؤلاء من الأحاديث ، ومن المعلوم أن رواية الحديث النبوى كانت من المهام العلمية الخلية مما يدل على أن المرأة كانت في صدر الإسلام تشارك مشاركة لها وزنها في الحياة الأدبية والفكرية ، دون أن يكون ذلك محل اعتراض أو نقد .

ولا شك أن مجتمعاً يتيح للمرأة منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام أن تظهر رأيها وفكرها في المسائل العامة وأن تخرج للناس إبداعاً علمياً أو فكرياً - هو مجتمع إسلامى سليم لاسيما إذا لاحظنا أن النساء كان هن نصيب كبير من العلم الدينى تعلماً وتعليماً - وهذه ظاهرة فريدة في الإسلام وحده ، فلم يكن يتصور في الأديان السابقة على الإسلام أن تتصدى المرأة للدين تعلماً وتعليماً ، ولكن المساواة في الكيان الإنسانى بين الرجل والمرأة هي قاعدة أساسية في الإسلام ، ولذلك لم يكن غريباً أن تنبسط هذه المساواة على كل حق لصيق بكيان الإنسان مثل الحق في التعليم والتعلم حين يتوفر للرجل أو المرأة مبرراته أو مؤهلاته .

المساواة

- المساواة في المجتمعات القديمة
- منهج الاسلام في المساواة
- التساوى والتفاضل في الاسلام
- معيار التفاضل
- حق المساواة ومضمونه
- هدم المعايير الزائفة للتفاضل
- صور من المساواة في الاسلام
- المساواة بين الرجل والمرأة
- التسوية بين الحاكم والمحكوم
- المساواة في الكيان الانساني
- دائرة المساواة

المساواة في المجتمعات القديمة :

تعتبر المساواة بين الناس في هذا العصر مبدأ معترفاً به بحيث لا يستطيع مجتمع من المجتمعات أن يتنكر له علناً ، ولعله بقدر ما يلاقى هذا المبدأ من خلل في التطبيق في المجتمعات الإنسانية في هذا العصر بقدر ما يتبارى الجميع في الاعتراف به وإقراره ، وقد كان الأمر في المجتمعات القديمة على خلاف ذلك ، فلم تكن المساواة مبدأ مقررأ ، بل كانت التفرقة بين البشر هي الأصل ، وكثير من المجتمعات القديمة كانت تقدر التفرقة بين البشر حسب الجنس أو اللون أو العرق ، وبحسب الغنى والفقير ، والقوة والضعف ، ولقد كان ذلك ظاهراً في المجتمعات القديمة مثل مجتمع الإغريق والرومان ، وكان الناس في هذه المجتمعات يقسمون إلى طبقات أهمها الأحرار والعبيد ، والطبقة الحاكمة والمحكومين ، وطبقة رجال الدين والجنود والعمال ، حتى نصل إلى المنبوذين في قاع المجتمع ، كما كان الحال في المجتمع الهندي القديم .

وفي العصر الحديث ارتفع شعار المساواة ، لاسيما منذ الثورة

الفرنسية التي تفجرت سنة ١٧٩٩ م والتي جعلته قرين الحرية والإخاء ، ولكن التجارب تعلمنا أن المبادئ التي ترتفع في وقت معين دون أن يكون هناك ما يحكمها ويحدد مضمونها وأساليب تطبيقها لا تعمر طويلا ، ذلك أن إطلاق المساواة دون تحديد لمضمونها ، ودون قواعد لتطبيقها قد يخل بمبدأ المساواة نفسه .

منهج الإسلام في المساواة :

وقد نحاشي الإسلام في كل أصوله وما وضعه من قواعد يسير عليها المجتمع الإنساني أن يطلق المبدأ أو الشعار دون أن يتناول الأسس التي يقوم عليها ، بل أعطى بعد ذلك صورا من التطبيق للمبدأ بما يحدد مضمونه ، ويمنع أن تكون المساواة مجرد شعار يدل على المساواة الحسابية بين الناس ، فالناس جميعاً بعد تساويهم في الكيان الإنساني ، وفي الآدمية يرد عليهم — كحقيقة واقعة — من الاختلاف والتنوع ما يجعل التسوية الحسابية مخلة بمبدأ المساواة ذاته ، ولذلك فليس من الغريب أن ينفي القرآن الكريم التسوية بين غير المتماثلين في مواضع عدة ، فقد نفي القرآن الكريم التسوية بين التقى والفاجر^(١) ، كما نفي التسوية بين الأعمى والبصير والعبرة هنا بمعنى البصيرة ، وبين الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، وبين المؤمنين والفاسق^(٢) ، وبذلك فإن

(١) « أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار » سورة ص : الآية ٢٨ .

(٢) « أفن كان مؤمناً كن كان فاسقاً لا يستون » سورة السجدة : الآية ١٨ .

الظروف التي ترد بعد المساواة في الكيان الإنساني وفي الآدمية ،
قد تجعل التسوية بين الناس جميعاً دون أن يوضع معيار للتفاضل هو
إخلال بالتسوية ذاتها .

التساوى والتفاضل في الإسلام :

مصدر المساواة في الإسلام هو نصوص القرآن الكريم التي
تجعل النفس الإنسانية نفساً واحدة بقوله تعالى : « يا أيها الناس
اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ... »

فأخلق كله من نفس واحدة ، ثم نجد الجنس للرجل والمرأة ،
وبعد ذلك ينتشر الناس في الأرض وهم جميعاً من نفس واحدة ،
وهذا هو الأصل ؛ لأن البشر يتساوون جميعاً بمحض آدميتهم
وإنسانيتهم ولذلك فإن الحديث الشريف يتناول نفس المعنى حين
يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « كلكم لأدم وآدم من تراب »^(١)
وحين ينتشر الخلق وينقسم الناس إلى مجتمعات عديدة ، وتظهر
الفوارق في الأعراق والألوان والألسنة ويوجد الغنى والفقر والقوة
والضعف والعلم والجهل والصالح والفساد بين الناس ، يكون من المحتم
أن يوضع معيار للتفاضل ؛ لأن إطلاق مبدأ المساواة دون أن يكون
هناك تحديد لمضمونه ولا إدراك للغاية منه — يضاد العقل .

لقد كانت المجتمعات القديمة تضع أسس التفاضل بحسب درجة
نموها وتطورها ، فلم يصل هذا النمو والتطور إلى وضع المقياس

(١) رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن .

السليم في التفاضل بين الناس ، فكان هذا المعيار في القوة البدنية أو في الجنس ورابطة الدم أو في اللون أو القوة والضعف أو الغنى والفقر أو حتى في الارتباط بالأرض بين المواطن والأجنبي ، وكان ذلك مستساغاً حتى في نظر الفلاسفة ، فوجد الفيلسوف الإغريقي أفلاطون ينكر المساواة بين الناس ويزعم أن البعض خلق للحكم وللسيطرة ، وأن الآخرين وهم الأغلبية الساحقة خلقوا للعمل ، ولكي يكونوا محكومين هؤلاء الذين خلقوا للحكم وللسيطرة بحكم تميزهم العقلي ، وقد قال أفلاطون بذلك ، مع أنه كان يقصد مجتمعاً فاضلاً في جمهوريته ، ولم يكن ذلك إلا لسبب غياب معيار سليم للتفاضل ، تتحقق به المساواة .

معيار التفاضل :

وإذا بحثنا عن معيار يتفاضل الناس على أساسه بعد تساويهم في الكيان الإنساني وفي الآدمية وفي كل ما يتعلق بهذا الكيان من حقوق مثل حرمة النفس والبدن ، وحرية الإنسان وكرامته فسوف نجد أمامنا العديد من المعايير ، لقد كانت القوة البدنية أحياناً سبباً للتفاضل ، كما كانت القوة العقلية أو الغنى والثروة أو الانتماء إلى طبقة أو جنس أو لون ، كان كل ذلك كافياً لكي يهدم مبدأ المساواة ، ولم تكن هذه المعايير تصلح للتفاضل بين الناس ، لأنها غير عادلة ولأنها لا تستهدف غرضاً سامياً ولا تستشرف اتصالاً بما هو أسمى من الإنسان ومن هنا كانت قاعدة الإسلام في التفاضل هي التي تقوم على أساس

عادل وهدف سام ، يقول تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » سورة الحجرات ١٣ .

فالخلق جميعاً من نفس واحدة والعدل في التسوية بينهم ، وحين يتوزع الناس إلى شعوب وقبائل يكون الهدف هو التعارف الإنساني بما يتضمنه من المعرفة واتخاذ المعروف طريقة تعامل بين الناس ، ويأتي بعد ذلك معيار التفرقة بين الناس واضحاً أشد الوضوح ، يربط الإنسان بخالقه « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وفي هذا المعيار في التفاضل تبدو الصلة بالله هي الصلة الوحيدة التي تسمح بأن يتفاضل الناس على أساسها ، فالتفاضل ليس مرده إلى الناس ، بل مرده إلى الله عز وجل ، فالناس يتفاضلون أمامه بالتقوى فيصبح ذلك هو أساس التفاضل الحقيقي بين الناس في المجتمع ، وفي معنى الآية الكريمة الحديث الشريف (الناس بنو آدم من تراب) رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن .

والحديث الشريف « يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى » رواه أحمد .

حق المساواة ومضمونه :

إذا كان الناس يتساوون أمام الله تعالى في الآدمية ويتفاضلون بالتقوى ، وجب أن يكون لهذه المساواة صورها في الشريعة ، ولذلك وردت آيات

القرآن الكريم تعمق إحساس المسلم بالمساواة في البشرية والكيان الإنساني ، فليس هناك مكانة أعظم قدسية عند البشر من مكانة الرسل والأنبياء ، ومع ذلك نجد آيات القرآن الكريم تؤكد على بشرية الرسول ومثليته « قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى » سورة الكهف ١١٠ ويقول تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم « قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله » سورة الأعراف ١٨٨ ويقول له : « قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك إن أتبع إلا ما يوحى إلي » سورة الأنعام ٥٠ .

فهذه مشاهد من التسوية في الكيان الإنساني والبشرى بعمقها القرآن في نفوس المسلمين مع تعلقها بالأنبياء والرسل الذين يوحى إليهم ، حتى لا تهتز حقيقة المساواة بين الناس ، ومع قدر الأنبياء عند الله ومهابتهم عند الناس نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يقول للرجل الذي ارتعد أمامه من فرط مهابته وإجلاله له « هون عليك يا أخي فإنني لست بملك ، وإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد ^(١) » ولقد وقع في زمن النبوة حادث ظنه الناس خرقاً للمساواة البشرية والنبي صلى الله عليه وسلم كما نعلم هو أفضل الناس جميعاً بالتقوى ، لقد مات للنبي صلى الله عليه وسلم ابنه إبراهيم فصادف أن كسفت الشمس يومها ، فظن المسلمون أنها كسفت لموت إبراهيم ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم يقول معلماً للمسلمين فيما رواه ابن مسعود

(١) رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين .

« إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله فإذا رأيتموهما فصلوا »^(١) .

وإذا كان معيار التفاضل الوحيد المقبول هو التقوى ، فإن هذه القاعدة لا يرد عليها استثناء ، وحين أنعم الله على أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام بالإمامة في قوله تعالى : « إني جاعلك للناس إماماً » سأل إبراهيم ربه أن تكون الإمامة في ذريته ، يقول تعالى : « قال ومن ذريتي ، قال لا ينال عهدي الظالمين »^(٢) وبذلك فإن غياب التقوى لا يعوضها أن تعطى الإمامة لمن يكون من ذرية إبراهيم أبي الأنبياء ، وكذلك يعلمنا القرآن في سورة هود حينما نادى نوح ربه « فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين »^(٣) فقد أراد نوح عليه السلام نجاة ابنه من الهلاك مع عدم إيمانه بالله وتصديقه برسالة أبيه النبي فيعلمه الله تعالى « قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين » سورة هود ٤٦ .

هدم المعايير الزائفة للتفاضل :

ويمضي القرآن الكريم في تعميق مبدأ المساواة بين الناس في نفوس المسلمين ، وفي هدم كل المعايير الزائفة والباطلة في التفرقة

(١) شرح صحيح البخارى ج ٢٥ ص ١٢١ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة هود الآية ٤٥ .

بين الناس ، يقول تعالى : « قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون قال وما علمي بما كانوا يعملون إن حسابهم إلا على ربى لو تشعرون ، وما أنا بطارد المؤمنين » الشعراء ١١١ - ١١٤ . ولما طلب وجهاء المشركين من النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعد عن مجلسهم معه ضعفاء الناس من المؤمنين الأولين كعمار بن ياسر وبلال وابن مسعود نزل القرآن يعلم النبي « ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء تطردهم فكنون من الظالمين »^(١) . بل إن القرآن الكريم يعاتب النبي صلى الله عليه وسلم أن ترك أحد الضعفاء من المسلمين وهو ابن أم مكتوم وكان يتحدث إليه في حضور عظماء قريش من المشركين والتفت النبي إليهم يود لو آمنوا به وصدقوه ، لكن القرآن الكريم ينزل معلماً للنبي صلى الله عليه وسلم « عبس وتولى أن جاءه الأعمى وما يدرىك لهعل يزكى ، أو يذكر فتنتعه الذكرى ، أما من استغنى فأنت له تصدى وما عليك ألا يزكى ، وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى » .

إن قاعدة التقوى والصلة بالله والخوف منه واتباع أوامره واجتناب نواهيه هي المعيار الوحيد في التفاضل بين الناس وإن القرآن الكريم لم يجعل هذه القاعدة استثناء بعد أن قررها وعمقها في نفوس المؤمنين ، وبذلك أيضاً وردت أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه، بل إنه

(١) سورة الأنعام الآية : ٥٢ .

يعلم المسلمين هذه المساواة في شأن أحب الناس عنده ، فقد روى على رضى الله عنه أن فاطمة عليها السلام شكت للنبي صلى الله عليه وسلم وهو الإمام الأعظم للمسلمين ما تلقى من جهد في خدمة زوجها وأبنائها ، وطلبت من أبيها أن يعطيها خادماً من الغنائم ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم كما يروى على رضى الله عنه يعلمها أن تسبح الله ونحمده وتكبره ويقول لها ولعل فيها يرويه البخارى « فهو خير لكما من خادم » ولا يرى الرسول صلوات الله عليه وسلامه حين يشفع أناس في امرأة شريفة من بنى مخزوم سرقت - حتى لا يقام عليها الحد - لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً يضربه لمن حاولوا الشفاعة في هذا الأمر الذى يخل بمبدأ المساواة بين المسلمين إلا أن يؤكد مبدأ المساواة حتى ولو تعلق الأمر بأحب الناس إليه فيقول : « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » رواه البخارى ومسلم .

وإذا كان التفاضل بالتقوى فإن مكانة الناس تكون بحسب أعمالهم وقربها من الله عز وجل ، ولا يضيع من هذه الأعمال شيء « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره »^(١) وتتعدد الدرجات بحسب الأعمال « ولكل درجات مما عملوا »^(٢) . ولكن المعيار واحد وهو في كل حال أساس الحساب والجزاء أمام الله .

ولقد فهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ المساواة من معلمها

(١) سورة الزلزلة الآيتان : ٨ ، ٧ .

(٢) سورة الأحقاف الآية : ١٩ .

الأول فحين غير أبو ذر الغفارى بلالا بلون أمه ، يقول له النبى صلى الله عليه وسلم « إنك أمرؤ فيك جاهلية »^(١) ويسوى أبو بكر حين تولى الخلافة بين القوى والضعيف حين يقول فى خطبته : « الضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه » .

ويحمد عمر بن الخطاب ربه أن جعل فى المسلمين من يواجهه بأنهم يملكون حق تقريره لو رأوا فيه إعوجاجاً ولم تكن الخلافة وهى أجل المناصب ولا الصحبة الطويلة للنبى وهى غاية الشرف بين الناس سبباً فى ضعف مبدأ المساواة أو غموضه فى أذهان هؤلاء الخلفاء ولم يتصور أبو بكر أو عمر أن جلال الخلافة أو شرف الصحبة يعطيهم من الحقوق ما لا يثناه ببقية المسلمين .

صور من المساواة فى الإسلام :

بدأ الإسلام بإيراد أصل المساواة بين الناس جميعاً على اختلاف أعراقهم وألوانهم وألسنتهم فهم من نفس واحدة وقد خلقوا للتعارف وتبادل المصالح ، ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك فى نفيه التفاضل بين الناس على أساس الألوان والأعراق^(٢) ، فهنا لا نجد

(١) رواه البخارى ومسلم .

(٢) فى الحديث (الناس سواسية كأسنان المشط كلكم من آدم وآدم من تراب ، لافضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى) رواه الديلمى وفيه (يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد ، وإن أبابكم واحد ، لافضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى) (رواه أحمد) .

تمايزاً على أساس عرقى، وهذا التمايز لا يزال موجوداً حتى العصر الحاضر، بل حاولت بعض المذنبات المعاصرة أن تثبته فى الأذهان، لقد كان المستعمرون أثناء هجمة الاستعمار الغربى على بلاد أفريقيا وآسيا يبررون عدوانهم بما أسماه رسالة الرجل الأبيض نحو هذه الشعوب الملونة التعميسة، كما نجد محاولة أخرى قام بها حكم استند إلى تفوق الجنس الذى ينتمى إليه شعب من الشعوب^(١)، كما أن هناك نوعاً آخر من الإخلال بالمساواة فى البشرية وهى تلك التى تستند على غير الحقيقة وتستغل الدين فى هدم أساس من أسسه، فاليهود مثلاً يظنون أنهم شعب الله المختار، وأن ذلك يعظمهم الحق فى إيقاع المظالم بغيرهم، ويزيل عن الآخرين حرمة أنفسهم وأموالهم الثابتة لهم فى الأديان كلها فجعلوا من أنفسهم شعباً فوق الشعوب، ولم يلتزموا إزاء الآخرين بشئ إلا اعتماداً على أفضليتهم العرقية، وقد نعى القرآن عليهم ذلك فى قوله تعالى: « وقالوا ليس علينا فى الأميين سبيل » ووصفهم القرآن بأنهم « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون »^(٢) ذلك أن التفاضل على أى أساس غير التقوى وصالح العلم والعمل هو مصادرة لهذا المبدأ الإسلامى الأصيل وكذب صريح على الله وعلى الناس.

المساواة بين الرجل والمرأة :

مادامت المساواة مؤكدة فى الكيان الإنسانى وتقوم على أساسه فإن

(١) وقد حاول هتلر أن يمتق فى نفوس الألمان أن الجنس الآرى أفضل الأجناس ووجد من الكتاب والفلاسفة من يوافقونه ويحاول التذليل على مقالته الفاسدة.

(٢) سورة آل عمران الآية ٧٥.

التسوية بين الرجل والمرأة تصبح لازمة عقلا ، وهو ما كان يخفى على بعض المجتمعات الأوربية حتى القرون الوسطى ، والمساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام ليست مساواة حسائية، ولكنها مساواة تكاملية ، لأن الحياة تبدأ من اجتماع الرجل والمرأة ولا تتصور الحياة في استقلال كل منهما عن الآخر استقلالاً كاملاً .

فالتسوية تبدو في أن التكليف الإلهي للبشر يسوى بين الرجل والمرأة فهما أمام التكليفات الشرعية في الأمر والنهي سواء ، وقد خوطب الرجال والنساء بهذا التكليف في مجتمع المؤمنين ، كما يبدو أساس الخزاء والحساب واحداً بقوله تعالى : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » سورة النحل ٩٧ .

كذلك لم ينقص الإسلام من حقوق المرأة في الاعتقاد ولا حقها في المشاركة في أعمال المجتمع ، ولا من حقها في أن تتعلم وتعلم ، وقد كانت الحضارة الإسلامية في إبان ازدهارها معبرة عن المساواة الحقيقية في الإسلام بين الرجل والمرأة .

وإذا كانت المساواة بين الرجل والمرأة مساواة تستهدف خير الإنسان وبقاء مصالحه واستمرار عمارة الأرض فإن التنوع في الجنس والاختلاف في الخلقة يقتضي المفارقة في بعض الحقوق والواجبات التي لا تتصل بالكيان الإنساني ولا ترتبط به ، بل هي في جملتها من مصالح الحياة ومفاعمها ومغارمها العابرة ، ومثل ذلك الحق في

الميراث أو تشريع الطلاق للرجل أو عدم وجوب الجهاد على المرأة كالرجل، فكل ذلك ولا شك لا يرتبط بالقيمة الإنسانية ذاتها ، وإنما هو تحديد لواجبات أو مسؤوليات تختلف بحسب الظروف والأحوال ، ولا تهدر المساواة الأصيلة في الآدمية والكيان الإنساني^(١).

التسوية بين الحاكم والمحكوم :

من أظهر صور المساواة في الإسلام ، المساواة بين الحاكم والمحكوم ذلك أنه من اليسير أن يتساوى الناس فيما بينهم في مجتمع معين ، ولكن المساواة بين الحاكم والمحكوم هي التي تظهر حقيقة مبدأ المساواة ، ولم يكن هذا المبدأ ظاهراً في المجتمعات القديمة ، فكانت التفرقة ظاهرة واضحة بل وتتخذ صورة غير مقبولة فقد ادعى الحكام الألوهية ، وبحكى القرآن عن فرعون ذلك في قوله تعالى : « فقال أنا ربكم الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والأولى^(٢) » كما أن القرآن الكريم يحكى لنا أن بعض رجال الدين كانوا يتنكرون كطبقة من المجتمع لمبدأ المساواة ويفرضون على أتباع دينهم موقفاً يتنافى معها ، وقد

(١) إن النظر إلى المساواة بمفهوم حسابي فحسب هو الذي يصور البعض أن المساواة غير قائمة بين الرجل والمرأة طبقاً لشريعة الإسلام ولكن الحقيقة أن التسوية قائمة على أساس تكامل حياة الرجل والمرأة وليست قائمة على أساس استقلال كل منهما عن الآخر استقلالاً كاملاً ، فالرجل والمرأة معاً يكونان وحدة واحدة هي الأسرة وهي نواة المجتمع .

(٢) سورة النازعات الآيتان : ٢٤ ، ٢٥ .

أنكر الله تعالى في القرآن الكريم مسلك الذين اتخذوا أحبارهم
ورهبانهم أرباباً من دون الله^(١) .

وقد سبق أن أئشنا إلى أن الحكم في أى مجتمع تولاه الأقوياء أياً
كان مصدر قوتهم وتولاه الأغنياء ، وتولاه أحياناً رجال الدين ،
حتى كان العصر الوسيط في أوروبا ولم يكن مبدأ المساواة في الكيان
الإنسانى قد استقر في ضمير هذه المجتمعات فإذا بنا نجد من يستند
في الحكم إلى التفويض الإلهى لفرد أو لأسرة ، فكان الملوك لهذه
اجتمعات يبررون طغيانهم واستبدادهم واستغناءهم عن مشورة الناس
بحق التفويض الإلهى .

لكن التسوية بين الحاكم والمحكوم كانت أهم ما يميز الشرع
الإسلامى ، وتروى لنا السيرة واقعيتين تكشف كل منهما عن عمق المبدأ
وأصالته ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر مع
أصحابه وأرادوا أن يبيتوا طعاماً فاختص كل منهم بجانب من العمل
واختار الرسول وهو الإمام الأعظم للمسلمين عملاً يؤديه فقال له
الصحابه : كلنا يكفيك يا رسول الله ، ولكن النبي صلى الله عليه
وسلم يرد بقوله : أعلم ذلك ولكنى كرهت أن أتفضل عليكم^(٢) .
كما نحكى لنا السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصف

(١) « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا
إلا ليميلوا إلهاً واحداً » سورة التوبة الآية : ٣١ .
(٢) المواهب اللدنية للقسطنطين ج ١ ص ٢٩٤ نقلاً عن الحب الطبرى .

جنوده للقتال وبمسك بعضا صغيرة فرأى رجلا يخرج على الصف فدفعه بعصاه في بطنه فقال الرجل أوجعتني يا رسول الله فإذا بالنبي صلى الله عليه وسلم يكشف عن بطنه الشريفة ويدعو الرجل للقصاص فيهبى الرجل ليقبل جسد النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

ومن أجل ذلك وبسبب ما تعلمه الخلفاء الراشدون من معلمهم الأول، فإن الخليفة أبا بكر يقول حينما تولى الخلافة (إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ، أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » ويعترف عمر للناس بالحق في أن يقوموا اعوجاجه إن بدا منه شيء ويعترف بخطئه أمام امرأة من عامة الناس^(٢) وهذا هو الذي يمثل الإسلام في التسوية بين الحاكم والمحكوم ، فإذا خرج الحاكم عليه في مجتمع ينسب للإسلام فالوزير فيه على الحاكم أنفسهم ، ومثال ذلك ما روى عن زياد بن أبيه حين خطب الناس فقال : : « إنا قد أصبحنا لكم سادة وعنكم زاده ، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا ونلود عنكم بفضل الله الذي حولنا » وكأنه بتقرير السيادة على الناس واستناده إلى التشويش الإلهي لم يعرف مبدأ المساواة بين الحاكم والمحكوم كما علمه النبي وتعلمه عنه أصحابه وخلفاؤه .

(١) سيرة ابن هشام في غزوة بدر .

(٢) وقد حاجته المرأة في نهيها عن المغالات في مهور النساء فأقر بسلامة حجتها .

المساواة في الكيان الإنساني :

ولقد سوى الإسلام في كل ما يتعلق بالكيان الإنساني بين الأقوياء والضعفاء ، وبين الفقراء والأغنياء ، ذلك أن القوة والضعف والغنى والفقير عوارض تطرأ بعد المساواة الأصلية بين الناس ، ولذلك طالما أوصى القرآن وأوصى الرسول بضعاف الناس وفقرائهم^(١) ، ونعى القرآن الكريم على من يعتزون بالمال والغنى ، كما كان من شأن قارون^(٢) ، وكما كان من شأن الرجل الذي قال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا^(٣) ، بل كان النبي صلى الله عليه وسلم يخشى على من يحبهم أن يغيرهم عارض من الولاية أو كثرة المال والعرض ، ولقد كان أبو ذر من أسبق الصحابة إلى الإسلام ، وحين طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى عملاً قال له النبي « يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً وإني أحب لك ما أحب لنفسي لا تؤمنن على اثنين ولا تولين على مال يتيم »^(٤)

(١) يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « أبغوني في ضعفائكم » ويقول : « إنما تنصرون بضعفائكم » .

(٢) « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تلمس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين قال : إنما أوتيته على علم عندى أولم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمماً » سورة القصص الآيتان : ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) « وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً » سورة الكهف الآية : ٣٤ .

(٤) « أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج ١ ص ١٠٦ »

وبأنى الرسول فيما يرويه البخارى عن أبى موسى أن يولى رجلا الإمارة لأنه كان حريصاً عليها طلباً للقوة، ويقول الرسول له ولصاحبه الذى طلب الإمارة مثله : « إنا لا نولى هذا الأمر من سألناه ولا من حرص عليه » .

ولا شك أن مبدأ التسوية بين الحاكم والمحكوم هو من أظهر سمات المجتمع الإسلامى ، وهو من أعظم العوامل فى استقرار نظام المجتمع وحكمه وأهم الوسائل فى تقويم المثل والقنوة ، ولذلك حرص عليه الرسول أشد الحرص مع سمو النفس ورفعة القدر وجلال النبوة ومهابة الرسالة كما حرص عليه أبو بكر وعمر^(١) .

وإذا كانت القوة والضعف ، والغنى والفقر عوارض تطرأ على الإنسان فقد حرص الإسلام على أن لا يكون الضعف أو الفقر سبباً فى الإحلال بمبدأ المساواة ، وهو ما لم تنبه إليه كثير من المجتمعات ، ولذلك نرى فى الشرع الإسلامى حقوقاً للضعفاء والفقراء وتكليفات على الأغنياء والأغنياء حتى لا يستقر حال المجتمع على تقسيم الناس بحسب العوارض الطارئة ، مما يولد البغض والتنافر والشقاق بين الناس ، وكانت وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم بالضعفاء والفقراء حتى لا يظلل الضعف والفقير مضروباً على طائفة من الناس فيسلب إرادتهم أو يمس كيانهم الإنسانى بما يهدد مبدأ المساواة .

دائرة المساواة :

لما كان أصل المساواة من الأصول الراسخة فى الفكر الإسلامى

(١) تاريخ الخلفاء للإمام السيوطى .

بناء على نصوص قاطعة من القرآن والسنة فإن دائرة المساواة تتسع لتشمل نواحي الحياة كلها ، وما دام الناس يتساوون في أصل الخلقة والعبودية لله وحده ، فلا بد أن يتساووا أمام أى سلطة أو حاكم يهيمن على المجتمع وتحمى الشريعة كل وضع يحقق مبدأ المساواة ، ومن ذلك أن الإنسان المسلم مأمور بأن ينصر المظلوم^(١) ، وليس مطالباً بالاستكانة للظلم يقول تعالى : « ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم » سورة الشورى ٤١ ، ٤٢ .

ويقول تعالى : « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم^(٢) » ومن حق كل مسلم أن يلجأ إلى السلطة التي تهيمن على المجتمع بحماية مبدأ المساواة ، بل إن وظيفة الحاكم هي حماية الناس والدفاع عن حقوقهم ، يقول صلى الله عليه وسلم : « السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه كل مظلوم من عباده » رواه ابن ماجه ولا يصح أن يصادر حق الفرد في الدفاع عن نفسه إذا كان مظلوماً فيقول الرسول : « إن لصاحب الحق مقالا^(٣) » كما يوصى النبي

(١) « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أريت إن كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تحجزه - أو تمنعه - من الظلم فإن ذلك نصرة » رواه البخارى .

(٢) سورة النساء الآية : ١٤٨ وهذه الآية تعلى المظلوم حق الجهر بمظلمته وكشفها أمام الناس وهذا من باب التوسعة على صاحب الحق في شرح دفاعه وإبدائه أمام الحاكم بلا خوف ولا تهييب .

(٣) رواه الخمسة .

صلى الله عليه وسلم بالتسوية بين الخصوم أمام القضاء فيقول : « إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء »^(١) .

وينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التفرقة بين الناس إلا على أساس العمل الصالح ، فالناس جميعاً في الحقوق العامة سواء ، حتى إن تولية شخص على أمر من الأمور وفي المسلمين من هو خير منه يعد ظلماً صارخاً وإخلالاً بمبدأ المساواة بين الناس^(٢) .

ومن ذلك يتبين أن دائرة المساواة في الإسلام تجمع كل ما اصطلاح الناس في هذا العصر على تسميته بالمساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق والواجبات العامة وتكافؤ الفرص أمام الناس^(٣) ، ولا نستطيع مهما تبعنا نصوص الشريعة أن نجد إخلالاً بمبدأ المساواة في الكيان الإنساني ، وحين تختلف الظروف والعوارض الطبيعية أو المكتسبة للبشر تهدف الشريعة إلى تقرير الحقوق ووضع الواجبات بحيث تكفل مصلحة المجتمع كله ، وتراعى ألا تتجاوز العوارض الطارئة أو المكتسبة

(١) رواه أبو داود الترمذى

(٢) (من استعمل رجلاً من عصابة وفهم من هو أرضى لله فقد خان الله ورسوله والمؤمنين) رواه الحاكم وصححه .

(٣) تنص المادة الثامنة من الدستور المصرى على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين « وتنص المادة ٤٠ على « المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا يميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة »

آثارها لتخل بمبدأ المساواة في البشرية والكيان الإنساني ويكفي أن يكون المسلمون في أهم أمورهم في الحياة على قدم سواء أمام الله وأمام الناس ، يوضح ذلك الحديث الشريف « المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم^(١) » وفي تطبيق هذه المساواة يتساوى الرجل والمرأة والصغير والكبير والغنى والفقير والقوى والضعيف^(٢).

(١) رواه أحمد والنسائي وأبو داود .

(٢) قبل النبي صلى الله عليه وسلم أن يغير أم هانئ أحد المشركين وهي امرأة رواه البخاري ومسلم . وأجاز بعض العلماء جوار الصبي وجوار العبد وألزم به المجتمع الإسلامي .

• الشورى •

- الشورى ونظم الحكم السابقة على الاسلام
- العرب ونظم الحكم قبل الاسلام
- تعريف الشورى ومجالها
- اساس الشورى وأدلتها
- الشورى في السنة
- ضرورة هذا الأصل للمجتمع الاسلامى •
- الوجوب وضرورته
- الشورى والديمقراطية المعاصرة
- الحق في المعارضة
- المرأة والشورى
- الشورى وغير المسلمين

الشورى ونظم الحكم السابقة على الإسلام :

لا شك أن كل مجتمع لا يستطيع أن يعيش إلا إذا كان متماسكا ، وهذا التماسك والتضامن لا نستطيع أن نحسه إلا إذا عرفنا كيف يدار هذا المجتمع وكيف تتصرف السلطة التى تقوم على أموره وتشرف على الناس لتحقيق أهدافه ، ومتى ذكرنا كلمة المجتمع وهى تفيد اجتماع الناس وجب أن نذكر على الفور الهدف العام من حياتهم وسميهم ، فالمجتمعات الإنسانية ليست مجرد أفراد لكل منهم جهده المستقل وسعيه المنفصل وهدفه المختلف ، والمجتمعات الإنسانية كلها حتى قبل التاريخ كان لها حكماها ، وكان الحكم للقوة سواء تمثلت القوة فى صورة بدنية أو فى قيمة مالية أو فى سلطة روحية أيا كان أساسها ، وهنا يكون الاستبداد وارداً حين تتعين القوة أيا كانت صورتها معررا للخضوع للمجتمع أو على وجه أصح لمن يقومون عليه ، ومن أجل ذلك تنبه الناس حتى من قديم الزمن إلى أهمية التعاون فى حكم المجتمع حينما تحول إلى مدنية قائمة بذاتها فتعاون الناس فى تسير أمور مجتمعاتهم ، وكانت نشأة الديمقراطية السياسية التى تعنى أن يكون حكم الناس

بأنفسهم ولتحقيق مصالحهم ، ولم يكن الفكر السياسى الذى يبحث هذه المسائل حديثاً بل كان قديماً يرجع إلى ما قبل التاريخ الميلادى وقد كانت فكرة الديمقراطية كنظام للحكم موجودة خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد وذلك بعد تطور طويل لها استغرق مئات السنين^(١) ، وكان نظام الحكم لمدينة أثينا مثلاً يشمل هيئات تضم أفراداً تتوفر فيهم شروط معينة ، وكان من حق الجماعة أن تختار الحكام والقضاة وأن تضع التشريعات وأن تبدى رأياً فى مسائل السلام والحرب .

وقد يظن أن مثل هذا النظام يتمتع بالسلامة ويعبر عن حكم الجماعة ولكنه كان معيباً بعيوب كثيرة أهمها : أنه كان يستبعد الأرقاء وكان الرق شائعاً إذ كان مجتمع الأحرار يختلف عن مجتمع الأرقاء ، ويستبعد النساء لأن المساواة فى الكيان الإنسانى لم تكن واردة وقتذاك ولم يعرف المواطن فى ظل هذا النظام حرية فردية حقيقية ، لأن السلطة كانت تملك كل شيء ، ولم يكن الفرد يملك فى مواجهتها شيئاً .

العرب ونظم الحكم قبل الإسلام :

فإذا أردنا أن نعرف نظام الحكم لدى العرب قبل الإسلام وجدنا أنهم كانوا يعيشون إما فى البلو أو فى الحضر ، وكان يتولى رئاسة القبيلة أو حكمها شيخ القبيلة يعاونه شيوخ العشائر الذين يتميزون

(١) الدكتور محمد بدر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية .

بالشجاعة أو الحكمة ، وكان شيخ القبيلة يستشيرهم ، لكن حرية الفرد كانت واسعة بالنسبة إلى البدوى فى النظام القبلى^(١).

وأما فى الحضرة فكان هناك الممالك العربية مثل مملكة اليمن وكندة وكان الحكم فيها بالوراثة بواسطة الملوك ، ومع ذلك لم يكن حكمهم استبداديا بل كان يعتمد على المشورة وطلب الرأى فى كثير من الأحيان .

وأما فى بعض المدن العربية كمكة والمدينة أو يثرب فكان الحكم فيها لرجال من الأسر الكبيرة يتداولون الأعمال العامة فيما بينهم وكانت الرئاسة لأكبرهم سناً^(٢). ولا يخفى أن قبا معينة كالشجاعة والكرم والنجدة والثروة كانت من الأسس الهامة للاختيار .

ولا نستطيع أن نقول إن الشورى أو ما كان يقابلها فى المعنى كانت محقة قبل الإسلام سواء لدى العرب أو غيرهم ، ولا نستطيع أن نقالى فنجعل هذه النظم موازية لمبدأ الشورى الذى وضعه الإسلام أصلا من أصول المجتمع ، وإن كانت هذه النظم كما أوجزنا تبعد المجتمع عن الاستبداد الذى هو نقيض الشورى بقلو كبير أو يسير^(٣).

(١) القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة راشد البراوى

(٢) رئاسة الدولة فى الفقه الإسلامى محمد رأفت عثمان

(٣) وذلك أن فكرة الشورى الإسلامية أوسع وأشمل من أن تكون مجرد نظام سياسى فحسب لأنها طريقة حياة اجتماعية كاملة ويمكن أن تؤدى الشورى وحدها فى كل مؤسسة وهيئة داخل المجتمع باعتبارها فريضة دينية إلى جانب كونها « الفريضة السياسية » فى الإسلام ، فقد حض الإسلام على الشورى وطلب الرأى والاستشارة فى جميع المجالات ولم يجعلها مجرد فكرة سياسية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

تعريف الشورى ومجالاتها :

تعنى كلمة الشورى - وهى مصدر من مصادر الفعل شاور - طلب الرأى واستظهاره من الغير ، لأن المشاورة تعنى الاستخراج والإظهار ، ومعناها الفقهى لا يختلف كثيرا عن المعنى اللغوى فهى كما يرى البعض استطلاع الرأى من ذوى الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور إلى الحق ، وقد يعيب هذا التعريف أنه يقصر المشورة على ما يحتاج إلى خبرة مع أن الخبرة بالحياة أو بالأمور العامة مع ذلك قد لا تحتاج إلى تخصص علمى أو فنى .

والشورى كما أجمع العلماء لا تكون إلا فى الأمور الدينية وعلى أوسع تقدير فى الأمور الدينية التى لا وحى فيها ، فقد ورد ذلك فى كثير من التفاسير^(١) ولا خلاف بين العلماء المسلمين فى وجوب اتباع الوحى فى أمور العبادات وما فيه نص قاطع فى أمور العادات .

أساس الشورى وأدلتها :

تعد الشورى من أصول المجتمع الإسلامى ويظهر ذلك بوضوح من قوله تعالى « لما أوتيتم من شئء افتتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون^(٢) » .

(١) روح المعاني ج ٤ ص ١٠٦ ، وأحكام القرآن لمصطفى ج ٢ ص ٤١

(٢) سورة الشورى الآيات : ٣٦ - ٣٨ .

فالصفات التي وصفت بها الآية المجتمع الإسلامي أو مجتمع المؤمنين تبدأ بالاستجابة لله بإقامة الصلاة وقيام الشورى بينهم وبالإلتفاق أيضاً ، وقد لفتت هذه الصفات وترتيبها في الآية نظر كثير من العلماء المحدثين - لاسيما وقوع الشورى بينا - إلى أهمية الشورى فيقول المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه السياسة الشرعية « إن الله سبحانه وتعالى جعل أمر المسلمين شورى بينهم وساق وصفهم بهذا مساق الأوصاف الثابتة والسجایا اللازمة كأنه شأن الإسلام ومن مقتضياته » ويرى بعض العلماء أن وضع الشورى بين إقامة الصلاة وأداء الزكاة يجعلها فريضة سياسية في المجتمع الإسلامي، وقد أورد الإمام أبو بكر الخصاص في أحكام القرآن مثل هذا القول إذ يقول : « إن وضع الشورى في هذا الموضع من الآية يدل على جلال موقعها لذكره لها مع الإيمان وإقامة الصلاة »^(١).

وكذلك أمر الله رسوله بالمشاورة في قوله تعالى : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين »^(٢).

وهذه الآية نزلت بعد غزوة أحد ، وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فرأوا الخروج للعلن ، وكان من رأيه البقاء بالمدينة حتى يقدّموا عليه ، وقد حاول بعض الصحابة أن يرجعوا عن رأيهم إلى رأي الرسول بعد أن تهيأ صلى الله عليه وسلم للحرب ، ولكنه أبى ، لأنه لا ينبغي

(١) أحكام القرآن ج ٣ ص ٣٨٦

(٢) من الآية ١٥٩ سورة آل عمران .

لنبي أن يضع لامة الحرب بعد أن تها لها ، وفي غزوة أحد لقي المسلمون شدة بسبب مخالفة بعض الصحابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالثبات في أماكنهم في المعركة حتى يأتيهم أمره ، وكان صلى الله عليه وسلم قد أمرهم بذلك حين وضع خطته في القتال ، واستطاع المسلمون بثبات النبي صلى الله عليه وسلم وبعض الصحابة أن يحول بؤادر الغزوة إلى مقدمات نصر ، ونزول الآية في هذه المناسبة وهي تأمر بالعفو عن المخطئين من الصحابة ، وتدعو إلى مشاورتهم ، يدل على أهمية المشاورة ووجوبها حتى مع احتمال الخطأ أحياناً بسببها .

الشورى في السنة :

وأما الأدلة على الشورى كأصل إسلامي من السنة النبوية فهي أكثر من أن تحصى وتذكر ، منها ما أخرجه ابن عدى والبيهقي عن ابن عباس قال : لما نزلت وشاورهم في الأمر قال الرسول صلى الله عليه وسلم « أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ولكن جعلها الله رحمة لأمتي ، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ، ومن تركها لم يعلم غيا » وقد روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قلت : يا رسول الله الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل فيه القرآن ، ولم يسمع منك فيه شيء فقال : « اجمعوا له العابد من أمتي واجعلوه بينكم شورى ، ولا تقضوا فيه برأى واحد »^(١) .

(١) الدر المشور للسيوطي ج ١٠ ص ٦

وعن أبي هريرة قال : « ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه : « أشيروا على أيها الناس » وكأنه يعلم أصحابه ممارسة هذا الأصل الإسلامى ، واستشار الرسول فى أمر خاص هو قضية الإفك ، واستشار أصحابه فى أمرى بدر قبل نزول القرآن بالحكم فيهم ، وكان أبو بكر وعمر بمثابة وزيرين له صلى الله عليه وسلم وبلغ من حرصه صلى الله عليه وسلم على هذا الأصل أن يقول : « لا خاب من استخار ولاندم من استشار » فالشورى فريضة سياسية وفضيلة خلقية وسلوك اجتماعى للمسلمين لا يقتصر على أجهزة السلطة السياسية وحدها ، بل يمكن أن يمتد إلى كافة المؤسسات الإسلامية .

ضرورة هذا الأصل للمجتمع الإسلامى :

ولم يكن تفسير الآيات التى سبق ذكرها ، والنظر فى الأحاديث التى دعت إلى الشورى واحداً ، وقد بحث علماء المسلمين حكم الشورى ووجوبها على الحاكم ، وهى لا تخرج فى الحكم عن الوجوب أو الندب ، ومع ذلك فالأمر الذى نراه مع كثيرين من علماء السلف وعلماء الخلف أن الشورى واجبة ، أى بمعنى أنه ينبغى على ولى الأمر أن يأخذ بها بحيث يأتى إذا تركها ، وقد ذكر بعض العلماء أن الاتفاق حاصل على وجوب الشورى على الحكام ، وأن الخلاف فى وجوبها

هو بالنسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كان هذا التعميم غير دقيق .

ويذهب إلى وجوب الشورى الفقيه الأصولي أبو بكر الحصاص ، كما نقل عن بعض فقهاء المالكية ، وورد في نيل الأوطار للشوكاني كما ذهب إليه فخر الدين الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب ، ويعمل إلى وجوب الشورى كل المحدثين تقريباً منهم المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ، والرحوم الشيخ محمود شلتوت ، ويرى ذلك أيضاً كثير من الباحثين في النظم السياسية الإسلامية^(١) .

وأما الذين ذهبوا إلى أن الشورى غير واجبة على الحاكم ، فقد صرفوا الأمر في آية الشورى إلى النذب باعتبار أن سبب النزول خصوصية بعينها^(٢) ، كما ذكروا أن قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » لا يدل على الوجوب بذاته بل على النذب ، وأن الأمر في قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد ناقشوا

(١) الدكتور عبد الكريم زيدان (الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية) ٣٢ ، ٣٣ - عبد الرحمن عبد الخالق (الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي) ص ٣٦ والرحوم سيد قطب (في ظلال القرآن) ج ٥ ص ٢٢٦

(٢) يراجع تفسير القرطبي ج ١٦ ص ٣٦ روى عن أحمد قال : استشار النبي صلى الله عليه وسلم في الأسارى يوم بدر فقال « إن الله قد أمكنكم منهم » فقام عرين الخطاب فقال يا رسول الله أضرب أعناقهم فأعرض عنه فقام أبو بكر فقال : ترى أن نغزوهم وأن تقبل منهم الفداء فمضى عنهم وقيل منهم الفداء فأنزل الله « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » الأنفال ٦٧

الأحاديث النبوية التي ذكرناها من ناحية سندها أو دلالتها على الوجوب بالذات .

الوجوب وضرورته :

لا شك أن تعدد الرأي والمشورة خير من الاستبداد في مصالح الناس ، وتقطع السنة الفعلية بأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت عاداته مشاورة أصحابه وبخاصة أبي بكر وعمر ، وقد استشار الرسول أصحابه في الخروج لملاقاة أهل قريش في غزوة بدر ، واستشار في المكان الذي ينزل فيه وشاور أصحابه في الأسرى مما أورد القرآن ذكره ، كما أنه شاور في غزوة أحد كما سبق أن ذكرنا وفي غزوة الخندق ، وفي صلح الحديبية وفي حصار الطائف ، وكل ذلك ثابت في كتب الحديث والسير ، حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم شاور في أمر يخصه دون غيره وهو حديث الإفك ، لقد دعا الرسول صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد يستشيرهما في فراق أهله ، وأشار علي بسؤال الجارية بريدة ، كما ورد أنه استشار في ذلك زيد ابن ثابت^(١) .

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم كما أجمعت كتب الحديث والسير أكثر الناس مشاورة لأصحابه في الأمور كلها مما ليس فيه وحى ، وكان ذلك أيضاً هو ما فعله خلفاؤه الراشدون جميعاً ، فإن القول بوجوب الشورى ولزومها يبدو أقرب إلى الصواب والسداد .

(١) راجع فتح الباري ج ١ ص ٨٣

فالتأيت أن اختيار أبي بكر لخلافة الرسول كان عن شورى بين المسلمين تحدث فيها من تحدث من الصحابة برأيه حتى تمت البيعة لأبي بكر ، واستمع أبو بكر إلى رأى الناس فى إنفاذ جيش أسامة وكان قد أنفذه الرسول إلى الشام فى حياته ، وأشار كثير من الناس على الخليفة فى إبقائه لمواجهة ما حدث من خطوب جسام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم من ارتداد بعض القبائل ، فاستمع الخليفة لرأيهم وأشار عليهم برأيه المخالف حتى اقتنعوا به وأنفذ جيش أسامة ، ومع ذلك فإن أبا بكر كان غنياً عن سماع رأى الناس بتنفيذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم فى إنفاذ جيش أسامة إلى الشام .

وقد استشار أبو بكر فى جمع القرآن وهو عمل إسلامى على الإطلاق وكان دأبه المشاورة حتى إنه لما أقطع أرضاً لبعض الناس أنكر عليه عمر أنه لم يشاور فى ذلك ، وأجابه أبو بكر بأنه استشار من حوله لكن عمر أراد أن يجعل الشورى أعم وأوسع إذ قال لأبي بكر : « فهلا أوسعت المسلمين مشورة » وأما عمر فإن مشورته للناس أكثر من أن تعد وتحصى فشاور الناس فى إنشاء الدواوين ومجنيد الجنود وقسمة المال ، كما شاور أيضاً فى دخول الجيش إلى أرض حمواس فى الشام ، وقد ضربها وباء الطاعون ، فلما حدثه عبد الرحمن بن عوف بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم به — بالطاعون — بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » . أخذ بالحديث وأنفذه .

ومثل ذلك في قوة الأدلة وثباتها واضطراد السنة الفعلية وجريان أفعال الخلفاء الراشدين على هدى النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، يباعد بيننا وبين القول بأن هذا الاهتمام الكبير بالشورى في آيات الكتاب العزيز وفي السنة وفي التطبيق في عصر النبي وأزهي عصور الإسلام بعده إنما يدل على أن الشورى رخصة للحاكم ، يستطيع أن يأخذ بها أو يتركها ، وإذا كان غير حكام المسلمين قد أغفلوا بها فالأولى أن يأخذ بها من بعدهم .

ونلاحظ أن محاولة طمس فكرة الشورى وأهميتها الجوهرية في نظام الحكم الإسلامي تجد صدى قوياً لدى كثير من المستشرقين الذين يقررون أن نظام الخلافة الإسلامي هو بطبيعته نظام استبدادي ، وقد قال بذلك المستشرق مارجليوث ، وكذلك توماس أرنولد ، وتقدمت مستشرقة إنجليزية في الندوة العالمية الإسلامية بـ ١٩٥٨ تبحث ينهب إلى هذا الرأي الفاسد^(١) .

الشورى والديمقراطية المعاصرة :

والشورى في الإسلام هي نظام حياة للمجتمع أكثر مما هي نظام حكم أو صورة سياسية فحسب ، فإذا كانت الديمقراطية الغربية تنهى إلى مؤسسات سياسية محددة فإن الشورى ينبغي أن تتحقق في أمور الناس جميعاً وفي كل مؤسسات المجتمع ، فأمر المسلمين قد نسب إليهم في قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » ولذلك تكون

(١) محمد عبد الله العرب (النظم الإسلامية) ج ٢ ص ٩٨

جميع الأمور المتعلقة بالمصالح العامة للناس خاضعة لهذا المبدأ أيًا كانت الجهة أو المؤسسة أو الهيئة التي ثبت فيها ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما لا يتسع فيه الوقت لتبادل الرأي كأمر عاجل ملح لا يحتمل التأخير ولا يمنع شيء من مناقشته بعد ذلك والاستمرار فيه أو العدول عنه بعد أن تتضح الحقائق بالرأي والمشورة^(١) .

الحق في المعارضة :

والشورى ترتبط أيضاً بالحق في المعارضة ، لأن لازم المشاورة الاستماع إلى الرأي الآخر الذي قد يكون مخالفاً لرأي الحاكم ، وإذا كانت المعارضة في النظم السياسية الحديثة تهدف إلى إزاحة السلطة والحلول محلها والعمل من أجل ذلك بالطرق المشروعة فإن الحق في المعارضة في الإسلام لا يتجه إلى هذه الغاية مباشرة ، وليس مبناه مجرد الحق أو الرغبة في تولي السلطة ، ولكنه يقوم على تلك الولاية المتبادلة بين المسلمين في قوله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم »^(٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة . . . » قالوا : لمن

(١) مثل سرعة رفع العنوان عن المسلمين أو اتخاذ إجراء عاجل لحمايتهم أو ضمان مصلحة جهرية عاجلة .

(٢) سورة التوبة آية رقم ٧١

يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله . ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

فإبداء الرأى المخالف أو الحق في المعارضة في الإسلام أشرف غاية من مجرد الوصول إلى الحكم أو الحلول في مكان سلطة قائمة في المجتمع ، وسيطر شرف الغاية والمقصد على وسائل المعارضة ، وينتفى عنها الكذب أو التآمر أو الرغبة في الإساءة أو غير ذلك مما يكون في دائرة السياسة من خداع ومناورة وغيرها ، ومن ناحية أخرى فإن ما تأخذ به الديمقراطيات الحديثة من قاعدة حكم الأغلبية فإن هذه القاعدة لا يأبأها الإسلام ، وإذا كانت الأثرية وحدها في الإسلام لا تدل دلالة قاطعة على الحقيقة ^(١) فإن الظن الراجح أنها تملك الحقيقة وهذا يكفي لإنفاذ رأى الأغلبية، لأن من القواعد الفقهية المسلمة أن الظن الراجح يكفي في العمل لاسيما في أحكام المعاملات . كما أن هناك سبباً آخر يدعو إلى الأخذ برأى الأغلبية فإن ذلك أدعى إلى منع الفتنة وهي أشد من القتل بنص القرآن ^(٢) ، وليس هناك فتنة في هذا العصر أشد من أن تكون أمور الناس في يد قلة قليلة تعارضها الكثرة الساحقة ، وإذا كنا لا نستطيع أن نقول بأن الكثرة هي دليل الحق فإننا نستطيع القول بأنها طريق الأمن في المجتمع وبذلك تكون

(١) وردت عنه آيات في القرآن الكريم لا تجعل من الأثرية دليلاً على الحق كقوله تعالى : « ولكن أكثرهم لا يعلمون » الأنعام : ٣٧ . وقوله تعالى : « وأكثرهم لا يعقلون » المائدة ١٠٣ . وغيرها مما يفيد أن الأثرية بذاتها لاتدل على الصواب .

(٢) يقول تعالى : « والفتنة أشد من القتل » سورة البقرة آية ١٩١

قاعدة الأخذ برأى الأغلبية عند اختلاف الرأى غير بعيدة عن روح الإسلام الذى يمنع الفتنة وما يؤدى إليها .

دفع الشبهات :

وإذا كنا نبحث الشورى فى الإسلام وننظر فى نفس الوقت إلى ما يروج به العصر من نظم سياسية فلا بد أن نشير إلى أمرين :

المرأة والشورى :

لا شك أن الإسلام يسوى بين الرجل والمرأة فى الكيان الإنسانى ، وكل ما يتعلق بهذا الكيان هو محل تسوية بين الرجال والنساء مثل المسئولية والتكليف والثواب والعقاب وحرمة النفس والبدن والحق فى التعلم وغير ذلك مما يتعلق بحقوق الإنسان التى تربط بإنسانيته ، ومع ذلك فإن فقهاء المسلمين قد بحثوا أمر اشتراك المرأة فى تقرير الأمور العامة ، وقد ذهب البعض إلى أن حصر القوامة فى الرجال^(١) ، يفيد أن القوامة فى أمور المجتمع للرجل ، وكذلك فإن الدرجة التى للرجال^(٢) ليست مقصورة على الحياة العائلية بل تشمل أمور المجتمع فضلا عن أمر النساء فى القرار فى البيوت فى قوله تعالى : « وقرن فى بيوتكن . . . » الأحزاب ٣٣ . وكل هذه الأحكام تشير إلى تقييد حق المرأة فى التصلى للأمر العامة فى المجتمع وتجعلها فى هذه النواحي

(١) فى قوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء » النساء : ٣٤)

(٢) فى قوله تعالى : « ولئن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة

واضع عزيز حكيم » البقرة : ٢٢٨ .

غير مكلفة بأحكامها مما يمنع المرأة من التصدى للشئون السياسية وهو ما يراه بعض العلماء استناداً إلى ما سلف ذكره من آيات وإلى بعض الأحاديث كجعل شهادتها مثل نصف شهادة الرجل ، أو نقصان دينها وعقلها^(١).

ولكن هذا كله يمكن أن يرد عليه فليس هناك نص يمنع المرأة من إبداء رأيها في المسائل العامة وهو جوهر الشورى ، ومن أفضل ما ورد في رد حجج الرأى الأول ما كتبه الشيخ محمود شلتوت رحمه الله في كتابه : الإسلام عقيدة وشرعة « من أن اعتبار المرأتين في الشهادة كالرجل الواحد ليس لضعف عقل المرأة الذى يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثراً له وإنما لأن المرأة كما قال الأستاذ الشيخ محمد عبده « ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاضجات لتكون ذاكرتها فيها أضعف منها في الأمور المنزلية التى تمارسها ، لأن من طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم بكثرة الممارسة والاشتغال » وإذا كانت الإمامة الكبرى كما اتفق الفقهاء لا تجوز للمرأة فإن غيرها من الولايات ليس هناك نص بمنعها ، وأما الحديث

(١) « ما رأيت من نقصات عقل ودين أذهب لب الرجل الخازم من إحداكن » قلن : وما نقصان عقلنا وديننا يا رسول الله ؟ قال : « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ » قلن : بلى يا رسول الله . قال : « فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » قلن : بلى يا رسول الله ، قال : « فذلك من نقصان دينها » رواه البخارى .

الذى نهى عن أن يكون أمر الناس إلى نساءهم^(١) . فإن أحد العلماء يقول فيه إنما يكون إذا انقلبت الأوضاع في المجتمع فقام الرجال بعمل النساء في البيوت وقام النساء بعمل الرجال خارج البيوت وكان ذلك هو الشائع والكثير حتى تكون الأمور إلى النساء ، كما أن ما رواه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يفلح قوم ولوا أمورهم امرأة » فإن هذا الحديث يقول أحد العلماء عنه في كتاب فيض الغدير شرح الجامع الصغير إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كان نبوءة من النبي بهزيمة الفرس ، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الحديث حين تولت بوران بنت كسرى عرش أبيها وقد تحققت النبوءة بهزيمة الفرس أمام أمة المسلمين الصاعدة . ونعتقد أنه ليس هناك ما يمنع من تصدى المرأة حين تكتسب العلم والخبرة لواقع المجتمع وطرق إصلاحه أن تبدى رأيا في المسائل العامة وهو جوهر الشورى ومضمونه ، فالأمر بالشورى أقرب إلى النصيحة منه إلى الولاية وأقرب إلى العلم والخبرة منه إلى الحكم والسلطان . ولا شك أن الكثيرات من النساء أوفر حظاً من العلم والخبرة بأمور المجتمع من الكثير من الرجال .

الشورى وغير المسلمين :

من الثابت تاريخياً في حبلو الإسلام أن اللعين لم يشتركوا في

(١) (إذا كان أمراؤكم شرادكم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها) رواه الترمذى ، وقال : حسن غريب . أى رواه راو فقط حسب اصطلاح رجال الحديث .

البيعة أو الشورى ولا شك أن ذلك كان يتفق مع ظروف بداية الإسلام إذ كان كعقيدة ونظام حياة على خلاف مع الكفار أو أهل الكتاب ويرى بعض العلماء^(١) أن الإسلام كنظام أيديولوجي لم يكن يرضى أن يضع مقاليد أموره في يد الغير ممن لا يعتنقون الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام ، ويؤخذ على هذا القول أن اشتراك بعض الدلميين في بحث المسائل العامة التي لا تتصل بعقائد الإسلام ونظمه وإبداء رأيهم فيها ليس هو بذاته وضعاً لمقاليد الأمور في المجتمع في يدهم ، كما أن ما ورد من الآيات في النهى عن اتخاذ البطانة من غير المسلمين أو اتخاذ اليهود والنصارى أولياء^(٢) فهو كما يرى بعض العلماء بحسب الظروف والآيات نص فيمن ظهرت عداوتهم للمسلمين ويقول المرحوم الشيخ محمد مصطفى المراغى في تفسيره^(٣) « هذه الأوصاف شروط في النهى عن اتخاذ البطانة من غير المسلمين فإذا اعتراها تغير وتبدل كما وقع من اليهود بعد أن كانوا في صدر الإسلام أشد الناس عداوة للذين آمنوا انقلبوا فصاروا عوناً للمسلمين في فتح الأندلس وكما وقع من القبط حين صاروا عوناً للمسلمين على

(١) الأستاذ محمد أسد (منهاج الحكم في الإسلام) ص ٨٤

(٢) يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخلوا عنى وعلوكم أولياء » سورة

الممتحنة الآية : ١ .

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخلوا الذين اتفقوا دينكم هزوا ولباً من الذين أوتوا الكتاب

من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله إن كنتم مؤمنين » المائدة ٥٧

(٣) تفسير المراغى ج ٤ ص ٤٥ نقلاً عن كتاب الشورى للأستاذ الدكتور

عبد الحميد اسماعيل الأنصارى .

الروم في فتح مصر ، فلا يمنع حينئذ من اتخاذهم أولياء وبطانة للمسلمين ويرى كثير من الباحثين المحدثين أن الخلفاء المسلمين استشاروا كثيراً من أهل اللمة في الشئون التي لا تتعلق بالعقيدة وأنه لا مانع في هذا العصر من مشاركة أهل اللمة المسلمين في حق الشورى فيما يبعد عن شئون العقيدة وما يتصل بها^(١) ولا بد من الإشارة إلى أن الشورى بطبيعتها هي بحث ودراسة ونصيحة وليست حسماً ولا تصرفاً ممن يشيرون على الحاكم وقد يكون الخبر في الإحاطة بكل الأفكار والآراء في موضوع بمس الناس جميعاً من المسلمين وغيرهم .

(١) الدكتور عبد الحميد متولى (مبادئ نظام الحكم في الإسلام) والدكتور عبد الحكيم حسن في (الحريات العامة) ص ٤٣١ - الدكتور فؤاد عبد المنعم (مبدأ المساواة في الإسلام) ص ١٤٣ ، ١٤٤

• التكافل الاجتماعي •

- تعريف بالتكافل الاجتماعي
- التعاون والتكافل
- أساس التكافل الاجتماعي
- أقسام التكافل ومجالاته
- صور التكافل المادي
- أموال الزكاة
- التكليف بالزكاة ونصابها
- مصارف الزكاة
- تكافل المجتمع الواحد باغنيائه وفقرائه
- مسئولية الدولة عن الزكاة
- التفقعات
- الدييات
- توظيف المال في التكافل الاجتماعي
- التكافل المعنوي
- مقارنة

تعريف بالتكافل الاجتماعي :

من الأصول التي ينبغي أن تتوفر في المجتمع الإسلامي ، التكافل بين أفرادهِ ، فالتكافل بمعناه اللغوي : يعنى الإنضمام ، والكفالة في نظر الفقهاء تعنى ضم ذمة إلى ذمة لتتقوى إحداهما بهذا الضم عند الطلب كما في كفالة الدين مع المدين به ، ومعنى التكافل إلزام كل فرد قادر في المجتمع بأن يعين المحتاج ، وقد درج الناس على التعبير بالتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي عن معنى واحد ، لكن الأقرب أن الضمان الاجتماعي ، يعنى إلزام المجتمع الإسلامي ككل والسلطة القائمة عليه بضمان حد الكفاف للمسلم ولو أدى الأمر في مجتمع يشكو من قلة الموارد وكثرة السكان إلى التسوية فيما بينهم في الحصول على حاجاتهم الضرورية ، فالضمان الاجتماعي يعبر عن التكافل المادى فحسب أو التكافل في أسباب المعيشة أما التكافل فعناه أوسع كما سنرى فيما بعد^(١).

(١) وهناك التضامن الاجتماعي ويكاد أن يقترب في المعنى من التكافل الإسلامي وهو مبدأ وضعى قال به بعض المفكرين الفرنسيين .

التعاون والتكافل :

والتكافل في معناه أقوى من التعاون ، فالتعاون الذى أمر الله به في القرآن في قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » ^(١) ، يشمل ما فيه مصلحة الأطراف جميعاً ، بل إن التعاون يكاد يكون سنة اجتماعية يؤيدها ويرعاها الدين ، فلا حياة لمجتمع بأبى أفراده التعاون فيما بينهم ، مع أنه يحقق مصالحهم جميعاً ، فالتعاون يعود على طرفيه بالنفع ، حتى إن البيع والشراء وهو عمل تجارى يبدو فيه لون من ألوان التعاون ، بحصول المشتري على ما يريد ، وحصول البائع على الثمن ، ونشير إلى أن ما يعرفه الناس من نظم التأمينات الاجتماعية والى تليح للمشارك فيها الحصول على خدمات معينة في التعليم أو العلاج أو الحصول على مبالغ من المال وقت الحاجة تدعى في باب التعاون حين يؤدي المشترك في هذه النظم مبالغاً من المال بصفة دورية يعود إليه بحسب نظام الاشتراك في صورة خدمة كالعلاج الجاهى حين المرض أو الحصول على معاش عند العجز عن العمل أو حتى عند بلوغ سن معينة ، فهنا نجد التعاون الذى ينفع أطرافه المشاركين فيه وهم يؤدون مقابلاً لما يعود عليهم ويتساحون فيما بينهم فيمن يعود عليه من المال أو من الخدمة أكثر من غيره بينهم ، ولكن التكافل الاجتماعى الذى يتميز به الإسلام يعنى أن تمتد يد المساعدة من الغنى إلى الفقير ومن القوى للضعيف ومن العالم

(١) سورة المائدة من الآية ٢

للجاهل ، ومن الواجد لمن لا يجد ، بلا مقابل أو اشتراك أو تضحية من الطرف المتلقى ، وقد ورد ذلك في الإسلام واضحاً بمرزاً ، وهنا لا ينظر إلى ما يدفعه المحتاج ولا ما يقدمه الفقير بل ينظر إلى أن ذلك تحقيق لما أمر الله به ، وأوجبه آيات القرآن أو أحايث السنة^(١) .

أساس التكافل الإسلامى :

يقيم الإسلام بين المؤمنين به ولاية متبادلة يدل عليها قوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض »^(٢) ويقول تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » الحجرات ١٠ ، ويصف الرسول عليه السلام المجتمع الإسلامى بأنه كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وأنه كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، وقد أخرج ذلك البخارى ومسلم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فالتكافل في الإسلام ليس علاجاً لأزمة اجتماعية نشأ في المجتمع أو وقاية من ثورة الفقراء التى تهدد الأغنياء ولكنه صفة موضوعية من صفات المجتمع الذى يقوم على الإسلام ، ولعل ذلك ما فهمه

(١) يقول تعالى : « أرايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين » فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراعون ويمنعون الماعون » ويقول الرسول : (فى حقوق الضيف من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه) رواه البخارى ومسلم ، ويقول أيضاً : (أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا) وأشار بإصبعه : السبابة والوسطى رواه البخارى .

(٢) الولاية تتمتع معانيها ومنها الهيمنة ومنها أيضاً علاقة التعاون المتبادل والنصح المتبادل والمسئولية المتبادلة . والنص من الآية ٧١ سورة التوبة .

عمر بن الخطاب فيما ورد من سيرته لابن الحوزي حين يقول عمر :
« إني حريص على أن لا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض
فإذا عجزنا تأسيسنا في عيشنا حتى نستوى في الكفالة » بل إن أحد
الصحابه وهو أبو ذر الغفاري يجعل التكافل حقاً للمسلم الفرد على
المجتمع يقتضيه ولو بالقوة^(١) ..

أقسام التكافل ومجالاته :

يسمى الإسلام بمعنى التكافل فيرفعه عن مجرد المشاركة في لقمة
العيش وحاجاته المادية فحسب مع أن التكافل المادى بالذات يعد
سمة ظاهرة من سمات المجتمع الإسلامى ، وميزة الإسلام هنا أنه
استشرف الإنسانية العليا في تقرير مبدأ التكافل ومجالاته ولم ينس
الإنسان في حاجات عيشه ومطالب حياته ، فالتكافل في الإسلام
قسمان عظيمان .

أولهما : التكافل المادى : وهو ما درج الناس على إطلاق
عبارة التكافل الاجتماعى عليه برغم أن معنى التكافل في الإسلام
أوسع وأوفى وأشمل .

وثانيهما : التكافل المعنوى وسرى أنه يشمل مبادئ إسلامية
كالحق في النصيحة وفي التعلم وفي حقوق الحوار ، وكل ذلك إذا
لم يكن فيه مدد مادى للمحتاج ففيه غذاء روحى لمن يحتاج ، فقد

(١) روى عن أبي ذر الغفاري قوله : « عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف
لا يخرج على الناس شاهراً سيفه » .

تكون حاجة الإنسان إلى المال ليقيم أوده ، وقد تكون حاجة الإنسان إلى العلم ليقيم عقله أو إلى النصيح ليقيم أمره ، أو يكون الإنسان محتاجاً إلى رفيق الحار ومواساته ومجاملة المضيف وبره .

صور التكافل المادى :

ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الزكاة تمثل الفريضة الاجتماعية في الإسلام^(١) مع كونها فريضة دينية وركنا من أركان الإسلام ، فالزكاة حق الله وحق العباد ، وهى عبادة بها جانب التكليف المالى .

والزكاة حق مقدر بتقدير الشارع فقد فرض القرآن الزكاة على المسلم بقوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » التوبة ٦٠ وبذلك تحدد مستحقو الزكاة ، وتحددت مصارفها ، ثم حددت السنة نصابها ومقاديرها وأموالها ونظم جمعها وتقسيمها .

(١) ينهب إلى ذلك الرأى نفر من الفقهاء المحدثين ويرون أن هذه الفريضة الاجتماعية قد وردت فى سورة الشورى إلى جانب الشورى وهى الفريضة السياسية بمد الصلاة وهى الفريضة الدينية « وأقاموا الصلاة وأرهم شورى بينهم وما رزقناهم يتفقون » سورة الشورى الآية : ٣٨ .

والزكاة لغة : مشتقة من الطهر والنماء^(١) وقبل أن نشير إلى أحكامها بإيجاز نذكر بعض ميزاتها فهي ليست ضريبة تقع على الناس موقع التكليف فحسب ، أو يظن أنها اقتطاع بجانب من المال برغبة حاكم عادل أو مستبد ، وإنما الزكاة تطهير للمال الحلال مما قد يلتبس به من كسب حرام ، وقد روى الحاكم في المستدرک « إذا أدیت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره » وتعود الزكاة على مؤديها براحة النفس ، ويثبه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذا المعنى فيما أخرجه ابن ماجه والسيوطي فيقول : « إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها » وقد أجمل الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين في قوله « إن الزكاة شكر لنعمة المال ، كما أن الصلاة والصيام شكر لنعمة البدن ويقول : ما أحسن من ينظر إلى الفقير وقد ضيق عليه الرزق وأحوج إليه ثم لا تسمح نفسه بأن يؤدي شكر الله تعالى عن إعطائه عن السؤال وإحواج غيره إليه في العشر أو ربع العشر من ماله » .

أموال الزكاة :

أثبتت السنة النبوية أن الزكاة تجب في الثقلين « الذهب ، والفضة »

(١) يقول تمال « غل من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيم بها » سورة التوبة ١٠٣ ويقول الرسول « وما نقص مال من صدقة » رواه مسلم .

وفى الزروع والثمار ، وفى عروض التجارة ، وهى ما يعد للبيع
والشراء بقصد الاسترباح ، وفى الأنعام وهى الإبل والبقر والغنم ،
وهناك أيضاً الركاز : وهو المعدن السائل أو الحامد أو الكنز المدفون
بباطن الأرض والمركز فيها بحكم طبيعتها التى أوجدها الله عليها
أو بوضع الأقدمين ، وثمة أموال أخرى وصنوف حديثة من المال
تبدو اليوم عظيمة القيمة فى حياة الناس مثل العقارات التى تقام
للاستغلال والمرببات الكبيرة التى تمنح عن العمل و ثروات البحار
من الجواهر واللاقى أو الكائنات الحية التى فيها ، والمصانع الكبيرة
بآلاتها^(١) ، لكننا سنقتصر القول على ما ورد فى السنة ونشير فحسب
إلى أن حكمة الشرع ومقاصد الشريعة العامة توجب فرض الزكاة
فى الأموال التى تنمو حقيقة أو حكماً ، أو كما يقول الفقهاء فى المال
الذى ينمو بالفعل أو بالقوة فقد استدلوا على ذلك بأن القرآن لم يفرق
بين مال ومال فى قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » التوبة ١٠٣
وفى قوله تعالى : « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »
المعارج ٢٤ ، ٢٥ وأن النبى ﷺ قال : إن تمام إسلامكم أن تؤدوا
زكاة أموالكم » رواه البزار وهذا ما يؤيد أن يتسع وعاء الزكاة وتزيد
حصيلتها من هذه الأموال المستخلصة خدمة لمطالب المحتاجين الذين

(١) يراجع الخلاف فى شأن وجوب الزكاة فى هذه الأموال اعتباراً بنائها وقيمتها
وشيوعتها والخلاف فى شأن مقادير الزكاة فيها فى كتاب فقه الزكاة للاستاذ يوسف
القرضاوى .

يزيد عددهم اليوم على الملايين مع عظم قدر هذه الأموال وسرعة
نموها .

التكليف بالزكاة ونصابها :

ولأن الزكاة نظام مالى أقامته الشريعة على أسس ثابتة وواضحة فقد
وضعت له أصولاً وقواعد تتعلق بمن تجب عليه الزكاة ومن يستحقها
ومقاديرها فى أنواع الأموال التى تجب فيها وكيف تقسم على مستحقيها ،
فالأمر فى الزكاة ليس على مثال الصدقة قد يدفعها الفقير والغنى وتكون
بالكثير واليسير وتدفع لل قريب والبعيد ، ولذلك فإن الزكاة فى
الشرع لا تجب على الفقير ولا المسكين بل هو مستحق فيها ، وكذلك
لا تجب الزكاة فى المال بمجرد الحصول عليه ، وإنما ينبغى أن يبقى
فى حوزة صاحبه عاماً كاملاً يستغنى عنه فيه ، والحكمة من ذلك
أن الإسلام يترك للإنسان أن يتمتع بماله ، فلا يلتزم أمام الشرع
إلا بالعفو من ماله ويقول تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو^(١) »
ويقول صلى الله عليه وسلم : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى »
رواه البخارى ومسلم ، فالإنسان مادام محتاجاً إلى ماله فى نفقاته فليس
عليه التزام لغيره ، ويقول العلماء (المشغول بالحاجة الأصلية
كالمعلوم) .

وإذا لاحظنا أن نصاب الزكاة هو ما يزيد على عشرين مثقالاً من

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٩ .

الذهب « نحو ٨٥ جراما » أو خمسة أواق من الفضة (مائة درهم فضة) وأن نصاب الزرع كما حملنا الرسول صلى الله عليه وسلم خمسة أوسق « نحو ٦٥٠ كيلو جراما من الحبوب والثمار »^(١) وأن نصاب زكاة النعم هو خمس من الإبل أو أربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر — إذا لاحظنا هذه المقادير وبحثنا عن الحكمة فيها على اختلاف أصنافها لوجدنا أنها تميل إلى أن تكون متساوية المقدار على اختلاف الأنواع وأنها في قيمتها تكفي أهل بيت نحو عام^(٢) ، وهذا التساوى في النصاب يقصد به ضمان حد معين لمستوى معيشة الشخص لا يصح أن ينزل عنه وإلا انتقل ممن تجب عليهم الزكاة وأصبح ممن يستحقون فيها وهو فكر متقدم بمئات السنين على فكرة الحد الأدنى للمعيشة والذي ينبغي المحافظة عليه وزيادته وقد نشأت في عهد متأخر في المجتمعات المدنية ، وتضع الدول واجتمعات معايير عديدة لها ، بل إن أبا عبيدة في كتابه الأموال يحكى أن عمر بن الخطاب في عام الرمادة اعتبر أن نصاب الزكاة في الغنم مائة لا أربعون مستنداً إلى أنها

(١) يوسف القرضاوى في فقه الزكاة .

(٢) كان ثمن الأربعين شاة على عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) يوازى مائتي درهم وكان ثمن الحبوب والزرع في نصاب الزكاة يوازى هذا المقدار أيضاً « ويرى بعض العلماء أن يحسب النصاب على أساس الذهب فقط .

توازي النصاب الأصلي^(١)، وهو ما نراه نظراً سابقاً بقرون طويلة في ضمان حد معين لمستوى المعيشة يتغير في كثير من الأحيان بسبب تغير الظروف الاقتصادية في المجتمع .

وما ذكرناه من قبل يزداد عليه أن يكون المكلف بالزكاة مسلماً ، لأنها عبادة وتقتضى النية ولأنها ركن من أركان الإسلام^(٢) كما يجب أن يمتضى على توفر النصاب عام كامل ، حتى يقف المكلف على حقيقة عيشه وما زاد عن كفايته .

وزكاة النقدين الذهب والفضة وعروض التجارة في الأسهم المعدة للتجارة بعد تقويمها بالنقد يبلغ ٢٥٤ في المائة أى ربع العشر ، ويلاحظ أن زكاة الغنم توازي هذا القدر من حيث القيمة ففي كل أربعين شاة ، شاة ، وفي كل خمس من الإبل شاة، ويدعو ذلك إلى الافتراض بأن هذه التسوية مقصودة ، أما الزرع فزكاته كما روى البخارى ومسلم

(١) الأموال لأبي عبيد ص: ٣٧٤ وعمل ذلك بأن الغنم في عام الحجابة لا تجدد غذاءها الكافي فلا تكن الأريمون شاة وهى هزيلة صفراء ولا تنفى في إقامة الأسرة بأصوافها وألبانها ولحومها عاماً كاملاً .

(٢) ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من أن يسام غير المسلمين في أهداف الزكاة عن طريق التزامهم بضريبة (اجتماعية) توازيها في القدر ولقد قبل عمر بن الخطاب قول أهل الكتاب من قبائل تغلب أنهم ينفرون من لفظ « الجزية » وأخذ منهم ما يوازونها بالاسم الذى يرضونه لأنفسهم وقال لهم « سموها ماشتم » وهو دليل على تسامح عمر وإهتمامه بالناحية العملية في تحصيل حقوق المجتمع .

عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « ما سقته السماء ففيه العشر ، وما سقى بقرب ففيه نصف العشر » وذلك بسبب التفقة على الزرع في الحالة الأخيرة مما يدعو إلى التيسير على المكلف وأما « كاز فيقول صلى الله عليه وسلم : « إن فيه الخمس »^(١).

مصارف الزكاة :

والزكاة تحدت مصارفها بقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » التوبة ٦٠ وبذلك يتبين أن الأصناف التي تستحق الزكاة ثمانية أهمها الصنفان الأولان وهما الفقراء والمساكين ويجمع بينهما أنهما أهل الحاجة والعوز ولا فائدة من التفرقة بين الفقير والمسكين مادام الجامع بينهما الحاجة التي توجب الحق ، ويقول العلماء عن لفظي الفقراء والمساكين « إذا اجتماعا افترقا ، وإذا افترقا اجتماعا » ومعنى ذلك أنه إذا ذكر

(١) يلاحظ أن نصاب الزكاة يجب أن يحاسب بعد خصم النفقات التي تنفق على المال وهذا روعي في زكاة الزروع إذ تقل إذا كان ربي الزرع وسقيه مما يحتاج إلى جهد ونفقة وهذا المعنى ملاحظ أيضاً في بلوغ زكاة الركاز ٢٠٪ لأنه لم يكن نتيجة عمل إلا في استخراجها كما أنه مآله إلى الزوال مثل المعادن السائلة فهو يكاد يكون ثروة وليس مصنوعاً متجدداً ينمو ويتكاثر بسبل الإنسان

أحدهما منفردا كان شاملا لمعنى الآخر ، وإذا اجتماعا معاً كان لكل منهما معناه^(١) .

ويستحق العاملون في تحصيل الزكاة وتوزيعها على المستحقين نصيباً لا يصح أن يتجاوز - كما يقول الإمام الشافعي - ثمن المحصل من الزكاة جميعها ولو فرضنا أن قامت الدولة بجهازها المالى والإدارى على توزيع الزكاة لكان لموظفيها الذين يقومون بذلك ثمنها ، لا يزيدون عن ذلك وهذا النظر ولا شك يعد أصلاً لما يجب أن يكون عليه أجر العامل في جمع مال معين ممن يجب عليهم هذا المال .

ويأتى بعد ذلك المؤلف قلوبهم . وقد يمكن صرف هذا النصيب في تأليف القلوب على الإسلام ، وهو مما تقوم به أجهزة الدعوة في هذا العصر لاسيما خارج البلاد الإسلامية فالمصدر لم يفقد أهميته بتوالى العصور بل يرد عليه أن يكون ذا أهمية بالغة في وقت معين أو يفقد أهميته كما حدث في عهد عمر بن الخطاب حين أسلم أعز الناس في العرب واستغنى الإسلام عن تأليف قلوب من بقى على الشرك^(٢) .

(١) فقه الزكاة للأستاذ يوسف القرضاوى .

(٢) ولذلك فنحن لا نوافق على القول بأن عمر أنفى سهم المؤلف قلوبهم ولكنه تنبه إلى زوال أهميته بإسلام أقوى القبائل وأعز الناس فيها بحيث أصبح الإسلام قوياً لا يحتاج إلى تأليف القلوب بينما يبدو الآن أننا في كثير من الأحيان نحتاج إلى أن نألف غير المسلمين من الأقوياء في هذا العصر .

ويتفق من حصيلة الزكاة في تحريز الإنسان وهو نظر إسلامي قصد به التخلص من نظام الرق الذي استحدث له الإسلام نظاماً عديداً لإغلاق بابهِ^(١) .

ويؤخذ من الزكاة أيضاً لمن استغرقت الديون أمواله لسبب خارج عن إرادته مثل نائبة أمت به في تجارته أو زراعته ولمن تحملوا غرماء في سبيل هدف نبيل أو مصلحة يعود نفعها على الناس كالإصلاح بين الناس أو جمعهم على الخير ، فالقصد من ذلك التشجيع على فعل المعروف حتى لا ينقطع بين الناس وإظهار المراساة لمن أضر به الزمن على جهده في السعي في تحصيل المعاش .

ومن أهم مصارف الزكاة ما ورد من قوله تعالى : « وفي سبيل الله » وقد ضيق البعض معنى النص ليكون مقصوراً على ما يلزم المجاهدين في سبيل الله من عدة ومثونة ، غير أن بعض العلماء الأقدمين نذكر منهم الحسن البصري والإمام الكاساني (الحنفي المذهب) رأوا أن سبيل الله واسع يشمل جملة المصالح العامة ومثالها إقامة الطرق ومد الجسور وإنشاء دور العلم^(٢) ، وقد رأى ذلك أيضاً من المتأخرين المرحوم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاص والمرحوم الأستاذ الشيخ محمود شلتوت^(٣) ، وإذا لاحظنا أن الجهاد في سبيل الله وهو بمعنى

(١) راجع سابق عن الإسلام وحرية الإنسان .

(٢) المفتي لاين قدامة ج ٢ ص ١٦٧

(٣) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ، وكتاب السياسة الشرعية للشيخ عبد الوهاب خلاص .

حماية البلاد الإسلامية في العصر الذي نعيش فيه تقوم به الجيوش التي تتفق عليها الدول فإن توسعة ما يعد في سبيل الله أولى وأجدر بالصواب .

وأخيراً فإن لابن السبيل نصيباً في الزكاة وقد يظن البعض أن ابن السبيل وهو المسافر الذي انقطع عن بلده قد لا يظهر اليوم ولكن نظرة متعمقة تدل على أن هذا المصرف مازال في العصر الذي نعيش فيه من أشد المصارف أهمية ، فهناك ملايين اللاجئين من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين شردهم العدوان عن أرضهم وديارهم وانقطعت سبل عودتهم إلى ديارهم فهؤلاء أوجب الله على المسلمين مساعدتهم قبل أن تصرخ طالبين العون هؤلاء المسلمين من الهيئات والمنظمات الدولية ، كما أن الآلاف من المسلمين ينتقلون إلى بلاد بعيدة لكسب عيشهم وقد تنقطع بهم السبل فلا يجدون من يمد إليهم يد العون^(١) فلا يظن أن ابن السبيل الذي ورد ذكره في القرآن ضمن مستحق الزكاة هو من ضل في طريقه ويستجدي الناس ولكنه في عالم اليوم ملايين البشر الذين أضربهم العدوان عليهم وأخرجهم من بلادهم بغير حق فصاروا من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ولهم على المسلمين القادرين في جميع أنحاء العالم حقوق أوجبها الله

(١) ومع ذلك فإن الفقيه الحنفى أبى يوسف جعل لكلمة السبيل معنى ورأى أن الاتفاق على أبناء السبيل يشمل شق الطرق وتوفير المشقة والأمن والراحة لأبناء السبيل وهو نظر متقدم مجاوز فهم المعاصرين .

عليهم قبل أن يوجبها على غير المسلمين الذين يقومون بذلك أحياناً
وفاء بحقوق الإنسانية وحدها . .

تكافل المجتمع الواحد بأغنيائه وفقرائه :

ومن المعروف أن الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء في أى مجتمع
ينبغي أن ترد على فقراء هذا المجتمع ، ذلك أنه من القواعد المقررة
في الفقه أن الزكاة تتفق في مصارفها في البلد الذي جمعت منه إلا إذا
كان مستغنياً فتنقل إلى أقرب مكان يحتاج إليها ، ويقول ابن قدامة
الحنبلي : « إذا أبحنا نقل الزكاة أفضى ذلك إلى بقاء فقراء البلد
محتاجين »^(١) وقد كان العمل على ذلك منذ العصر الإسلامي الأول
حتى إن عمر بن الخطاب أنكر على معاذ بن جبل أن يبعث إليه
بجانب من صدقات اليمن^(٢)، وهذه النظرة من الشرع تكشف عن الحكمة
في أن يقوم كل مجتمع إسلامي بنفسه ، وأن يقع التكافل بين أفراد
من الأغنياء والفقراء ، ولما كان ذلك هو المقصود الأول فقد
تخفف بعض الفقهاء بشأن نقل بقية مصارف الزكاة فيجوز أن ينقل
سهم المؤلفة قلوبهم أو أبناء السبيل إلى بلد يحتاج إليه بحسب ما يراه ولي
الأمر ولكن الفقراء والمساكين في المجتمع الإسلامي هم أولى الناس
بنصيبهم في المكان الذي تجمع فيه الزكاة .

(١) المفتي ج ٢ ص ٦٧٢

(٢) الأموال لأبي عبيد

ومن ناحية أخرى فإن فهم الناس للزكاة قد لا يسمو إلى حقيقتها في الشرع ومن ذلك أن الزكاة ليس مقصودا بها وجبة طعام لجائع أو ثوب لعار ، ولكن يقصد بها القضاء على الفقر والحاجة بطريقة عملية ، ولذلك فإن دفع الزكاة قد يكون باعطاء أداة الحرفة أو أدواتها مخترق فقير ، أو يدفع إلى الفقير آلة يعمل عليها ويكسب قوته منها ، وحتى الأرض يجوز أن تشتري من مال الزكاة وتمنح للفقير الفلاح ، وجملة ما تقدم أن يستغنى المحتاج وأن يكون له كسب دائم وما يراه الإسلام في ذلك يمكن أن ينظر فيه بفهم هذا العصر ووسائله في علاج الفقر^(١) .

مسئولية الدولة عن الزكاة :

لا شك أن الدولة مسئولة عن جمع الزكاة وتوزيعها وقسمتها بين مستحقيها ، وكان ذلك من أهم ما شغل الخلفاء الراشدين ، وما يؤكد مسئولية الدولة عنها ما ورد في آية مصارف الزكاة إذ جعل العاملون على تحصيلها وتوزيعها من بين المستحقين^(٢) ، وهم سهم فيها وتحديد هذا السهم بضع قاعدة عادلة في حق من يعمل على تحصيل الحقوق ودفعها إلى أصحابها ، ولا شك أن سهم العاملين على الزكاة يدفع للتفاني في أداء العمل وضمان حق بقية المستحقين ، حتى لا يضيع جانب كبير من الزكاة تحت أسماء شتى ومسميات عديدة تذهب به لمن لا يستحقه .

(١) فقه الزكاة للأستاذ يوسف القرضاوى ص ٥٦٧

(٢) وقد أكدت السنة النبوية ذلك فقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم عماله لتحصيل الزكاة وأجازت الشريعة تنزيه من لا يؤدي الزكاة والتنزيه من الحاكم .

النفقات :

تعد النفقات بين الأقارب وسيلة من وسائل التكافل الاجتماعي فالمسلم لا يضيع في المجتمع لأنه إن كان فقيراً وجبت نفقته على أقرب الناس إليه بالقدر الذي يغطي ضرورات الحياة ، وذلك واجب شرعى بين الأصول والفروع فيما بينهم ، وفى قرابة الحواشي أيضاً بين الإخوة ، وبعض العلماء يوسع من دائرة النفقات حتى يجعل النفقة بين الأقارب ممن يتوارثون وقد تصل إلى ذوى الأرحام ، ولا شك أن الدليل على أصل النفقة بين الأقارب هو فى القرآن الكريم والسنة^(١) وقد أوصى القرآن بالأقارب فى قوله تعالى : « وبالوالدين إحساناً وبلدى القربى واليتامى والمساكين » سورة النساء ، وجعل الله تعالى قطع الأرحام قرين الإفساد فى الأرض كقوله سبحانه : « فهل عسى إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم »^(٢) .

ودائرة النفقات أياً كان اتساعها بحسب أحكام الفقه هى رباط وثيق بين الأقارب وتكافل مفروض بينهم بحكم الشرع يمثل جانباً من جوانب التكافل فى سد حاجات المعيشة بين الناس .

(١) يقول تعالى : « وعمل المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » البقرة آية ٢٣٣
« واحبوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً » النساء الآية : ٣٦
(٢) سورة محمد الآية : ٢٢

الديات :

ومن جوانب التكافل المادى أيضاً نظام إسلامى بالغ الأثر فى حياة الناس فالشريعة تأخذ بمبدأ القصاص فى النفس^(١) ، ولكن مع وجود نظام القصاص الذى وصفه القرآن بأن فيه حياة للناس توجد الدية وهى بدل النفس حين يكون القتل عمداً ويسقط القصاص لسبب من الأسباب ، أو يعفو أولياء الدم عن القصاص نظير الدية ، وكذلك تجب الدية فى القتل شبه العمد - وهو كما يرى الجمهور من الحنابلة والحنفية والشافعية ما يخلو من قصد القتل - وإن توفر العمد فى الفعل^(٢) كما تجب الدية فى القتل الخطأ على عاقلة الجاني أو من يتناصر بهم من الناس ، وكل ذلك مفصل فى كتب الفقه على اختلاف المذاهب .

والذى يهمنا من أحكام الدية أنها نوع من الضمان والمساعدة لمن يعوّم شخص يقتل ظلماً عمداً أو خطأ ، وإذا راعينا أن الدية فى الأصل هى ألف دينار من الذهب الخالص استطعنا أن نقدر قيمتها فى دفع الحاجة عمن يعوّم القتل ، فلا يضيعون بضائع عائلهم ، ولا يضيع الدم هدراً ويضاف إلى ذلك أن بيت المال « أو الدولة » تتحمل الدية إذا كان القاتل مجهولاً أو لم تكن له عاقلة فى القتل الخطأ ، والتسوية فى الدية تشير إلى التسوية بين النفوس الإنسانية وهى سمة

(١) يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والبد بالبد والأنتى بالأنتى » البقرة آية ١٧٨ ويقول تعالى « ولكم فى القصاص حياة يا أول الألباب لعلكم تتقون » البقرة آية ١٧٩
(٢) المنى لابن قدامة ج ٧ ص ٦٣٧

من سمات الإسلام الأساسية ، كما أن ضمان المجتمع لحق الورثة أو أولياء الدم في الدية يكشف عن ارتباط الفرد بالمجتمع حين تواجه الفرد ظروف وحوادث يقف أمامها ضعيفاً محتاجاً إلى العون .

توظيف المال في التكافل الاجتماعي :

إذا كان الشرع قد حدد الزكاة في أموالها ومقاديرها والمستحقين فيها ، فإن التكافل الاجتماعي هدف لا بد أن يتحقق حتى ولو لم تكف أموال الزكاة ، ومع أن الإسلام يحفظ على الناس ما يملكونه ، وينمي هذه الملكية ويجعل لها حرمة كبيرة إلا أن المال في الإسلام يملكه الله تعالى ملكية مطلقة، ويملكه الناس ملكية خلافة فيه وتدل على ذلك آيات صريحة^(١) ، فالمال في الإسلام له رسالة ووظيفة تتجاوز منفعة صاحبه إلى المجتمع بأسره ، ولذلك فقد ورد في الحديث الشريف : « إن في المال حقاً سوى الزكاة »^(٢) وقد تلا الرسول قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب » البقرة آية ١٧٧ .

(١) يقول تعالى « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » الحديد

آية رقم ٧

ويقول تعالى « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولا تكفروا بنياتكم على البقاء إن أردن تمصاً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من يهد إكرههن غفور رحيم »

النور ٣٣

(٢) أخرجه الترمذى .

ورأى الطبري في تفسيره أن الفصل بين الإنفاق والزكاة بذكر الصلاة يدل على الاختلاف بين الإنفاق وبين الزكاة ، وأن كلا منهما فريضة تختلف عن الأخرى^(١). وهو نظر صائب ، ذلك أن للزكاة أحكاماً لا نجد لها فيما يعمله لفظ الصدقة من إنفاق وعطاء .

وقد تعددت أقوال الفقهاء في شأن حق ولي الأمر في فرض المال على الأغنياء ، وقد أراد بعض العلماء ألا يفتحوا باباً للحكام لإرهاق الناس بالضرائب ولكن الظاهر من النصوص أن الزكاة تستند إلى النص وأن الضريبة التي يفرضها ولي الأمر تستند إلى المصلحة وهي مصدر من مصادر الشرع ، وهذا هو جوهر الفارق بينهما ، وقد رأى الغزالي في كتابه المستصني أنه إذا خيف من دخول العدو بلاد الإسلام جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند باعتبار أن ذلك من قبيل دفع أشد الضررين وأعظم الشرين ، ويؤيد ذلك أيضاً الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام^(٢) .

ومن أفضل ما كتبه المحدثون ما ورد في كتاب الفتاوى للمرحوم الأستاذ الشيخ محمود شلتوت ، فهو قد جمع بين المبدأ في جواز فرض مال على الأغنياء غير الزكاة وبين حسن التطبيق فهو يقول : « وإذا كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق في بعض ما يفرض عليهم من ضرائب فإن تبعه ذلك لا ترجع إلى الفقير بحرمانه من حقه الذي

(١) تفسير الطبري ج ٣ ص ٣٤٨

(٢) ج ٢ ص ١٠٤

أوجبه الله له « وهو الزكاة » وإنما سبيله أن تقتصد الحكومة في مصارفها ويضيف الشيخ بعد ذلك قوله : « وإن محاسبة الحكومة على أعمالها العامة ، هو ما تشهد به أصول الإسلام وتقضى به المصلحة العامة والتي يضعها الدين في المقام الأول » .

التكافل المعنوي :

يقيم الإسلام نوعاً من الولاية المتبادلة بين المسلمين فيقول تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض^(١) » وهذه الولاية المتبادلة تتخذ صوراً عديدة في التطبيق ، فمن حق المسلم أن يتلقى النصيحة من أخيه المسلم سواء كان حاكماً أو محكوماً فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة » - رواه مسلم - ومعنى ذلك أن من الواجب على المسلمين أن يتناصحوا فيما بينهم ، كما أن التكافل يشمل أيضاً دائرة العلم فيتكفل العالم بتعليم الجاهل ، ولا يحل لمن يعلم أن يكتم علمه عن الآخرين حتى إن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « من كتم علماً ألحمه الله بلجام من نار يوم القيامة » رواه ابن حبان في صحيحه ، وينبغي أن يقوم في المجتمع من العلماء من يعلمون الناس أمور دينهم وشئون دنياهم ، وهناك أيضاً حقوق الحوار ، فقد أوصى الإسلام بالحوار وصية لم تعهد من قبل في الشرائع الدينية أو الوضعية

(١) سورة التوبة الآية : ٧١ .

يقول تعالى : « وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين
والجار ذى القربى والجار الجنب^(١) » كما يقول عليه الصلاة والسلام :
« ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » متفق عليه ،
فترى الرسول يعلق إيمان الشخص على عدم إساءته إلى الجار فيقول :
« والله لا يؤمن وكررها ثلاثاً فقليل له من هو يا رسول الله فقال :
الذى لا يأمن جاره بوائقه » رواه البخارى .

فأول حق من حقوق الجار عدم الإساءة إليه مادياً أو معنوياً ،
والاهتمام بأمره ، والسؤال عنه حال مرضه ، ومساعدته في حال عسره
ومواساته فيما يقع به من مكروه ، ونهيته فيما يناله من خير .

وهذا الذى أمر به الإسلام يحفظ على المجتمع كله ترابطه وتماسكه ،
فإذا كان الإنسان بحسب فطرته يحب أبناءه وأقاربه فإنه بحكم الشرع
مطالب بأن يترابط أيضاً على أساس المودة والأخوة مع غيره من
جيرانه ومواطنيه ومن مظاهر رفعة الإسلام وسمو مقاصده أن حق
الجار مقرر فيه لكل الحيران بغض النظر عن جنسهم ولونهم ودينهم^(٢).

(١) سورة النساء الآية : ٣٦ .

(٢) عن مجاهد أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ذبحت له شاة و أهلها فلما جاء
قال : أهديتم لجارنا اليهودى ، أهديتم لجارنا اليهودى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : (ما زال جبريل يوصى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) رواه أبو داود الترمذى

مقارنة :

ولم يكن ذلك التكافل بين الناس في المجتمع والذي أوضحنا عناصره نتيجة لظروف فرضت نفسها على المجتمع ، وإنما جاء مؤسساً على قاعدة الأخوة الإنسانية والولاية المتبادلة بين المسلمين والتي نص عليها القرآن الكريم ، ولم تكن الدعوة إلى معنى العدل الاجتماعي أو التكافل بين الناس في غير الإسلام مبنية على أساس الأخوة الإنسانية ولكنها كانت تصدر في أفضل الأحوال عن عاطفة إنسانية وضعت أساسها الأديان السابقة على الإسلام ، وفي كثير من الأحيان كانت فكرة التكافل بين الناس أو العدل الاجتماعي لها بواعثها المصلحية ، فكانت وقاية من شر يتهدد المجتمع كانخوف من الفقراء وهم الأغلبية الساحقة في كل مجتمع على الأغنياء وهم القلة، كما كانت أيضاً رد فعل غير محكوم حين تغلب ملايين الفقراء في المجتمع وهدفوا إلى سلب الأغنياء أموالهم ، ولا نرى دعوة من دعاوى العدل الاجتماعي أبداً كان اسمها في هذا العصر إلا في صورة التوق من خطر غالبية المجتمع على القلة فيه ، أو في صورة تسلط الأغلبية الساحقة على القلة من الأغنياء ، ولا غرابة أن يكون الأمر كذلك ما دام لا يتأسس كما هو الحال في الإسلام على الولاية المتبادلة بين الناس وعلى الأخوة في الإنسانية والدين . والجدير بالملاحظة والتأمل أن النظم الاجتماعية في هذا العصر على اختلافها تنظر إلى مشكلة الفقر والغنى في المجتمع باعتبارها خطراً متوقفاً أو وضعاً ظالماً ينبغي الخروج عليه، وكثيراً ما أسرف دعاة المذاهب الاجتماعية المختلفة

على أنفسهم في محاولة نفي مسئولية الأغنياء عن فقراء مجتمعهم أو على العكس من ذلك أسرفوا في إلقاء هذه المسئولية على عاتق الأغنياء وتجريدهم من حقهم في التملك ولم يهتموا بأن يقيموا المسألة على أصلها الصحيح وهو أصل التكافل الإنساني الذي يأمر به الدين ويعد في ذاته قيمة إنسانية كما فعل الإسلام ، وبذلك فقد كانت محاولات الفكر غير الإسلامي لحل هذه المشكلة لا تخرج في مجموعها أن تكون علاجاً خطير متوقع أو رد فعل غير محسوب لمظالم واقعة على الأغلبية الفقيرة ويستطيع الإسلام بموسائله التي قلعتها أن يجمع بين العلاج الوافي وبين رد الفعل السليم بطريقة متوازنة^(١) .

(١) تنص المادة ٧ من الدستور المصري على أنه « يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي » كما تنص المادة ١٧ على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحة ومساكنات المعجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً كذلك وفقاً للقانون » كما تنص المادة ٣٨ من الدستور على أن « يقوم النظام الفريسي على العدالة الاجتماعية » وتترف المادة ٣٧ من الدستور « بأن الملكية الخاصة لها وظيفتها الاجتماعية » . ولا يخفى أن كل هذه النصوص تكسب قوتها من أنها تستند إلى أصل إسلامي .

● الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ●

- المعروف والمنكر
- ما هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟
- التكليف بهذا الأصل
- حدود الواجب
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع المعاصر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من المعلوم أن الإسلام وضع للمجتمع تشريعاً كاملاً في جميع نواحي حياته المادية والروحية ، وأراد لكل مجتمع إنساني أن ينمو بإطراد وثبات في ظل هذا المنهج الإلهي ، ولذلك فقد أهتم الشرع الإسلامي بوضع القواعد التي تكفل التقدم المستمر والدائم للمجتمع الإنساني مع تغير البيئات والظروف وتجدد المصالح والأعراف والعادات ، وقد جعل الإسلام هذه القواعد من أصوله التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع وأن يراعيها ولا يهمل الأخذ بها .

ومن أهم هذه القواعد قاعدة اشتهرت على طول التاريخ الإسلامي وذلك أن أصلها ورد بكل وضوح في القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومقتضى هذه القاعدة أن يتوفر في المجتمع دائماً من يقومون على إصلاح أموره في شئون الدنيا والدين عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

• فالمجتمع الإنساني في طبيعته لا يثبت على حال ، وهو دائم التغير ، وأهم ما فيه من تغير هو أحوال الناس الذين يتأثرون في مجموعهم بما يحيط بهم من ظروف مادية أو معنوية . ففهم يتأثرون بسمة الحياة

وضيقها ، وتقلب الأيام في الحرب والسلم ، وسيرة الحكام بالشورى والاستبداد ، كما يتأثرون كذلك بالأفكار التي تنشأ بينهم ، أو تنتقل إليهم ، وليس تطور المجتمع إلى الأفضل والأرفع إلا نتيجة الاستفادة من الظروف والأفكار التي تجد وتستحدث ، كما أن ضعف المجتمع وتفككه وتعرضه للانحيار على يد غيره من المجتمعات التي تجاوزه أو تعاصره — هو نتيجة سوء تلك الظروف وعدم القدرة على تغييرها وتركها تضعف من كيان المجتمع حتى يؤذن بالفساد والانحيار .

• والحديث الشريف الذي ورد فيه (خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . .) ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤمنون ، ويندرون ولا يوفون ، ويظهر فيهم السمن » .

يوضح لنا أن التغيير يكون بالبعد عن الأصول التي وضعها الإسلام لحياة المجتمع ، وقد كانت هذه الأصول — كاملة — منهجاً وتطبيقاً في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، كان المنهج في القرآن وفيما ينطق به النبي صلى الله عليه وسلم ، ويصلح به حياة المسلمين في دينهم ودنياهم أثناء حياته ، وكان المسلمون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يواجهون ما يجد وما يستحدث من أمور الحياة التي تتطلب حلاً بواسطة الوحي الإلهي في القرآن أو في السنة ، وبذلك فقد كان هذا الإصلاح يقينياً ويصل إلى الحقيقة حتماً وكان البلاغ والبيان والتطبيق يجري على يد النبي ﷺ فلما انتهى ذلك العصر بوفاة النبي ﷺ خلفه عصر

الصحابة، وفي هذا العصر - كما نعلم - تغيرت بعض الظروف الاجتماعية وجدت أحداث كثيرة وزاد اختلاط الناس بالمسلمين الأوائل وكان المنهج الإسلامى بنى على الصحابة الذين تعلموا من النبي ﷺ وكانوا أعلاماً في تطبيق هذا المنهج تطبيقاً سليماً على هدى التعاليم النبوية، وبذلك فإن تغير بعض الظروف كاتساع الفتوحات الإسلامية وزيادة المال في أيدي الناس وكثرة الاختلاط بين المسلمين وغيرهم لم تؤثر في المجتمع الإسلامى في عهد الصحابة كثيراً ، وكانت الأصول الإسلامية ظاهرة ظهوراً كاملاً في هذا العصر كالشورى والتكافل والمساواة بين الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلما انتهى هذا العصر وخلفه عصر التابعين الذين تعلموا من الصحابة وشاهدوا تطبيقهم للمنهج الإلهي لم يظهر التغير طفرة في المجتمع وإنما بدأ التغير يظهر في نهاية عصر التابعين حين أصبح المجتمع الإسلامى وطناً إسلامياً يضم الكثير من الأقاليم والبلاد التي تختلف في ثقافتها وتاريخها وأعرافها وعاداتها فضلاً عن ظروفها المادية ، وفي نهاية الدولة الأموية كان الظاهر أن التطبيق الإسلامى في المجتمع لا يتأثر مع ما كان عليه الحال في عصر الصحابة أو التابعين .

والخبرية التي أشار إليها الحديث الشريف بقوله ﷺ « خير القرون قرنى » هي خبرية الناس وليست خبرية المنهج ؛ لأن المنهج واحد وهو قائم بالكتاب والسنة ، والأصول واحدة هي التي بلغها النبي ﷺ وطبقها الصحابة من بعده كأي بكر وعمر ، ولكن الظروف التي

جدت على المجتمع الإسلامى الأول قد أثرت في تفكير الناس وفي نفوسهم وتغير فهمهم وتطبيقهم لبعض ما تضمنه هذا المنهج الإلهى ، ولما كان أفضل فهم وتطبيق لهذا المنهج هو ما كان في عهد الصحابة ثم في عصر التابعين فإن التغير الذى حدث بعد ذلك كان دائماً يتعد قليلاً أو كثيراً عن المنهج الصحيح .

المعروف والمنكر :

وقد ورد المعروف والمنكر في القرآن الكريم ، فورد لفظ المعروف في نحو ثمانية وعشرين موضعاً في سورة البقرة وآل عمران والنساء وغيرها من السور^(١) . كما ورد لفظ المنكر في ستة عشر موضعاً^(٢) .

وتدل كثرة المواضع التى ذكر فيها لفظا المعروف والمنكر في سياق الدعوة إلى المعروف والنهى عن المنكر على قوة هذا الأصل الإسلامى ولزوم قيامه في المجتمع وأنه أصل دائم يكفل الحفاظ على التطبيق السليم للمنهج الإلهى الذى بين أيدي المسلمين ، ومتى قام هذا الأصل في

(١) ورد اللفظ في سورة البقرة في نحو أحد عشر موضعاً ، وفي موضعين في سورة آل عمران ١٠٤ ، ١١٤ . وفي سورة النساء الآيات ٦ ، ١٩ ، ٢٥ ، ١١٤ . وفي سورة الأعراف آية ١٥٧ والتوبة ٦٧ ، ٧١ ، ١١٢ وفي الحج ٤١ ، ولقمان ١٧ ومحمد ٢١. وفي الممتحنة ١٢ وفي الطلاق ٢ ، ٦ .

(٢) ورد اللفظ في سورة آل عمران في الآيات ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٤ . وفي سورة المائدة ٧٩ وفي سورة الأعراف ١٥٧ وسورة التوبة الآيات ٦٧ ، ٧١ ، ١١٢ ، وسورة النحل ٩٠ وسورة الحج ٤١ ، ٧٢ وسورة التور ٢١ والمنكوبت ٢٩ ، ٤٥ ولقمان ١٧ ، والمجادلة ٢ .

اجتمع دام الأمل في أن ينصلح ما يفسد من أموره في الدين والدنيا ،
 ودل على قوة المسلمين في حفظهم للمنهج الإسلامى وتصديهم
 لما يعارضه ، ذلك أن سنة الحياة كما هو معلوم أن يكون هناك دفع
 من الناس بعضهم لبعض ، وأن يكون هناك نزاع بين الخير والشر .
 وأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذى يضمن السلامة
 للمجتمع ، لأنه يقف إلى جانب كل إصلاح وفي مواجهة كل فساد
 يظهر فيه .

ما هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

المعروف هو كل ما يحسن في الشرع^(١) والمنكر ما ليس فيه رضا
 الله من قول أو فعل ، وأجمع آية في القول الكريم في بيان هذا الأصل
 وجوبه ولزومه والتكليف به هو قول الله تعالى في سورة آل عمران
 « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر وأولئك هم المفلحون » . وفي تفسير القرطبي أن الأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر كان واجباً في الأمم المتقدمة ، لأنه فائدة الرسالة
 وخلافة النبوة . قال الحسن : قال النبي ﷺ : « من أمر بالمعروف
 ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه ، وخليفة رسوله ، وخليفة
 كتابه » . وقد ورد في الحديث عن درة بنت أبي لهب قالت : « جاء
 رجل للنبي ﷺ وهو على المنبر فقال : من خير الناس يا رسول الله ؟
 قال : أمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأتقاهم لله وأوصلهم ،

(١) من كتاب الصريفات الجرجاني .

ثم قرأ الرسول ﷺ « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . وفي هذه الآية جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمنافقين ، ودل ذلك على أنه من أخصص أوصاف المؤمنين .

* والتعريف الذى يجمع المعروف جمعاً سليماً هو ما قيل فيه : إن المعروف ما يعرف حسنه عقلاً أو شرعاً ، والمنكر ما ينكره العقل أو الشرع . وبلاحظ أن هناك لفظاً آخر ورد في القرآن الكريم وهو قريب لمعنى المعروف ، وهو لفظ العرف في قوله تعالى « عذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » وقد عرف الجرجاني العرف بأنه ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول ، وهو حجة ، ولكنه أسرع إلى الفهم ، وكذا العادة ، وهى ما استمر عليه الناس على حكم العقول وعادوا إليه مرة بعد أخرى وتعد هذه الآية الأخيرة من أجمع الآيات في أخلاق الإسلام كما يقول القرطبي : « فيدخل في العرف صلة الأرحام ، وتقوى الله في الحلال والحرام وغض البصر » .

وقال ابن الزبير : « ما نزلت هذه الآية إلا في أخلاق الناس » وقال جعفر الصادق : « ليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية » . والعرف والمعروف كل نخصة حسنة ترتضيها العقول وتطمئن إليها النفوس .

التكليف بهذا الأصل :

وقد أجمع المسلمون على أن الله تعالى كلف الجماعة الإسلامية والمجتمع المسلم بهذا الأصل ، وأمرهم بالأخذ به وعدم إهماله ، وهذا التكليف ليس فرض عين على كل إنسان ، وإنما هو فرض كفاية على المجتمع الإسلامي ، فإذا أدى المجتمع هذا الواجب بقيام جماعة فيه من أهل السلطان أو من أهل العلم أو حتى من عامة الناس بأداء هذا الواجب عد المجتمع قائماً به ، وإذا لم يقم ذلك في المجتمع عد كله آثماً بإهماله هذا الواجب .

« ويلاحظ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له صورة متعددة ، وقد بين ذلك الحديث الشريف « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان » . ومعنى ذلك أن تغيير حالة المجتمع فيما يعد خروجاً عن المنهج الإسلامي قد يكون بقوة السلطان ، وقد يكون بالإقناع والبيان ، وقد يكون بالصبر والرغبة الصادقة في تحول المجتمع وصلاحه وعدم المشاركة فيما يبدو من منكر حتى لا يشيع بين الناس .

« والأمر بالمعروف — كما يقول القرطبي لا يليق بكل أحد وإنما يقوم به السلطان إذ كانت إقامة الحدود إليه والتعزير إلى رأيه والحبس والإطلاق له وكذلك النفي والتغريب ، فإمضاء الحدود على وجهها وقطع المنكرات بالزجر عنها والعقاب عليها يدخل تحت قوله تعالى

« الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » .

وبعد ذلك يأتي دور العلماء حين يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر بالبيان والإقناع ، وهو وجه هام من أوجه الإصلاح ، ذلك أن الناس في جملتهم يميلون إلى الطاعة إذا اقتنعوا وبين لهم العلماء وجه الطاعة وشر المخالفة في الدين ، وهذه الصورة تقتضي عملاً إيجابياً من العلماء ، فينبغي أن يهتموا لما يظهر بين الناس من فساد سواء أكان في أمور الدنيا أم الدين وأن يحاولوا بيانه لهم وتعريفهم بضرره على أساس ما يعرفونه من منهج الإسلام في جميع نواحي الحياة ، وإذا كان ذلك واضحاً أمام الناس قامت بذلك الحجة عليهم عند المخالفة لاسيما فيما يجد ويستحدث من أمور الدنيا ومصالح الناس . فعمل العلماء هنا يكاد يكون أساساً بالنسبة لغالبية الناس ، ويأتي مع ذلك عمل السلطان في إقامة الخلود وتقدير التعزير الذي يصلح لقليل من الناس وليس لغالبيتهم وهو ما تدل عليه أحوال الناس في كافة المجتمعات الإنسانية .

• وأما التغيير بالقلب وهو ما وصف بالحديث الشريف بأنه أضعف الإيمان ، فإن كثيراً من الناس قد يظن أنه يدعو إلى السلبية إذا ترك كل مسلم المجتمع دون أن يعنى بالإصلاح لما فسد به ، ولكن ذلك مردود بأن السلبية تعنى عدم الاهتمام أصلاً بما يجري في المجتمع المسلم ، بينما الاستنكار أو الإنكار على ما يظهر من فساد هو أول درجات هذا الاهتمام .

ولا يحاول أحد أن يقلل من شأن هذا الإنكار القلبي ؛ لأنه مقرون بداهة بعدم مشاركة صاحبه فيما يجد ويشيع من فساد ، ومن المعلوم أن المنكرات لا تشيع ولا تؤثر في المجتمع إلا بمشاركة غالبية الناس أو عدم إبدائهم الإنكار لها ولو بنظرة تدل على ذلك أو بالابتعاد عن أهل الفساد ومجانبتهم والزراية عليهم ولو بالإشارة فإن ذلك يعد مشاركة من أضعف الناس شأنًا أو أقلهم علمًا في التصدي المنكر في المجتمع الذي يعيش فيه

حدود الواجب :

ومذهب أهل السنة أن الأمر بالمعروف أو الناهي عن المنكر ليس شرطاً فيه أن يكون عدلاً ، ذلك خلافاً لمن يرى أن المنكر لا يغيره إلا العدل . ويقول القرطبي : « إن ذلك ساقط ، فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس » ويستند الرأي الذي يشترط العدالة في الناهي عن المنكر أو الأمر بالمعروف إلى مثل قوله تعالى : « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم » وقوله تعالى « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » لكن من الواضح في هاتين الآيتين كما يقول القرطبي « إن اللوم على ارتكاب ما نهى عنه وليس في خصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

« والسلطان الذي له قدرة على تغيير المنكر باليد لا يحتمل شيئاً في سبيل الوفاء لهذا التكليف ، لكن غيره من أهل العلم أو من عامة الناس قد يتعرضون إلى الأذى حين يحاولون الوفاء بهذا الواجب ،

وقد أجمع العلماء على أن تغيير المنكر واجب على من يقدر عليه ، وأنه لا يفترض عليه أن يتحمل الأذى الشديد الذى يستطيل إلى نفسه أو بدنه أو عرضه ، فإذا لم يكن ثمة أذى سوى اللوم أو الكلمة توجه إليه فإنه يقوم بواجبه ؛ لأن الأمر فى عمومه مقيد بالاستطاعة . وقال الحسن « إنما يكلم مؤمن يرجى أو جاهل يعلم ، أما من وضع سيفه أو سوطه وطلب إلى الناس أن تتقى شره فلا يفترض على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أن يقتحم الخطر فى أمره أو نهييه ، وقد قال ابن مسعود : « بحسب المرء إذ رأى منكراً لا يستطيع تغييره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره .

وعن أبي هريرة أن رسول الله قال : « لا يحمل المؤمن أن يذل نفسه » قالوا : يا رسول الله وما إذلال نفسه ؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يكون له « فإذا خاف العالم أو الناهى على نفسه من الضرب أو القتل إذا أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر جاز له أن ينكر بقلبه .

وإن كان بعض العلماء يقول : « إن قول الله تعالى : « وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك » يفيد جواز التعرض للأذى واحتماله ، وجواز اقتحام الخطر أمام المستبدين والطغاة للوفاء بهذا الواجب لأن الآية تشير إلى الصبر فى موطن يقتضيه فى بعض الأحوال * وتغيير المنكر لا يقتضى فى كل حال أن يكون بأبلغ العقوبات أو بالعقوبة البالغة ، فالمنكرات — كما نعلم — منها الكبائر ، ومنها الصغائر ، ومنها ما بين هذا وذاك من المعاصى والسيئات ، ويختلف

أثرها في المجتمع فبعضها يذهب بمصالح عامة المسلمين أو يؤدي إلى ضرر حال ، أولاً يستطيع دفعه إلا بالجهد الكبير والثقة البالغة ، وبعضها ولاشك لا يصل لمثل ذلك في الأثر ، وقد بين لنا الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه أكبر المعاصي وأعظمها أثراً ووضع لها حدوده أو أقام لها شرعه بالقصاص ، وترك مادون ذلك مما يجد ويستحدث من منكرات ومعاص لتقدير الحاكم أو القاضي يأخذ به العصاة على قدر ذنوبهم وبما يرجي له من صلاحهم، سواء كان ذلك عقوبة بدنية أو مالية أو حتى اللوم أو التأنيب .

« فالمنكر إذا أمكن إزالته بكلمة باللسان فإنها تكفي ، وإن لم يمكن إلا بالعقوبة وجب أن تكون العقوبة على قدر الجرم ، فإن لم يكن إلا القتل عقوبة على جريمة كان بها ، وإن أمكن زوال المنكر دون القتل لم يجز القتل ، وهذا من قوله تعالى « فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع المعاصر :

« وإذا نظرنا إلى المجتمعات الإسلامية في العصر الذي نعيش فيه وجدنا أن صورتها قد تغيرت عما كان عليه في مجتمع السلف في صدر الإسلام أو حتى في عصوره المتقدمة، فقد كان هذا المجتمع الذي بدأ في المدينة المنورة مجتمعاً بسيطاً في بنائه وكانت أصول الإسلام في العقيدة والأخلاق والتشريع غضة وواضحة أمام الناس جميعاً ولم يكن هناك من اختلاف البيئات وتنوع الثقافات وتعدد الأعراف ما يجعل

التوجيه إلى المعروف أو النهى عن المنكر محل خلاف فى صوابه أو فى أهلية القائمين به أو فى التزام الناس بهذا التوجيه ثم تغيرت الصورة فى العصور التالية بسبب تعدد الأقطار الإسلامية وتجدد مصالحها واختلاف أعرافها واتصالها بغيرها من الأمم غير الإسلامية حتى تصل إلى المجتمع الإسلامى المعاصر حيث تعقدت أجهزة الدولة وزادت سلطتها وافتتح مجال تدخلها فى شئون المجتمع والأفراد وترتب على ذلك أن التكليف بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دخل ضمن النظام القانونى والإدارى للدولة التى تقوم بواسطة الكثير من أجهزتها التى تتولى تنفيذ القوانين وكذلك أجهزة الإعلام والنشر بجانب كبير من مهمة الداعى إلى المعروف والنهى عن المنكر .

• وكمثال على ذلك فإن كل ماكان يقوم به اغتصب الإسلامى فى عصور الإسلام السابقة يقوم به الآن الأجهزة التى أقامتها الدولة لتنفيذ القوانين التى فرضتها المصالح العامة واختارت لها الموظفين والعمال مثل مراقبة الطرق وتنظيم المرور فيها والإشراف على الأسواق وأمور التجارة ومراعاة النظافة العامة والتصدى للمنكرات التى أصبحت الآن من قبيل الجرائم مثل إشغال الطرق العامة بغير حق ومخالفة الأسعار المفروضة أحيانا أو بعض أنواع السلوك التى تخل بالآداب العامة ، الأمر فى ذلك لا يحتاج إلى تأصيل فقهى فما يقوم به هؤلاء الموظفون وأمثالهم هو من قبيل النهى عن المنكر الذى أصبح الآن جريمة يعاقب فاعلها ولا يكتفى بمجرد نصحه أو توجيهه لتركها وأصبح من يقوم بذلك يؤجر عليه

ويعاسب على القيام به ويمتلك من السلطة مايرغم الناس على طاعته ، ولايتحى أن الأمر بالمعروف كالدعوة إلى مكارم الأخلاق يتولاه الآن العلماء وأصحاب الرأى فى المجتمع كما كان الأمر فى الماضى لكن ذلك لايم فى غالب الأمر مشافهة أو حتى مواجهة كما كان فى الماضى ولايتحدث عفواً بحسب الظروف والأحوال ، وإنما نجد الدولة وأجهزتها تنظم هذا الأمر وتعده الخطط والبرامج عن طريق أجهزتها التى توصل الكلمة إلى الناس كأجهزة الإذاعة المسموعة أو المرئية أو الصحف والمجلات التى تسمح لها الدولة بممارسة هذا النشاط . وإذا كانت هذه الوسائل فى تعددها وتنوعها تحقق انتشاراً أكثر مما كانت تحققه المشافهة والمواجهة إلا أن قضية التأثير فى المستمع هى التى تهمل ، ولاشك أن المشافهة أو المواجهة كانت أعظم تأثيراً على الأفراد ، وكان إلى جانبها ولاشك القلوة المائلة القرية فى الداعى إلى المعروف والناهى عن المنكر.

خاتمة

لاشك أن اختلاف مناهج الحياة الاجتماعية في هذا العصر وتعددتها والتعصب لها من أهلها يفرض علينا - قياماً بواجب الدعوة - أن نعرض للأصول الإسلامية في المجتمع ، فاجتمع ليس أفراداً يعيش كل منهم حياته على استقلال في أهدافه وغاياته ووسائله ، ولكنه كيان قائم على مدى التاريخ الإنساني وامتداده .

ولقد كانت رسالات الله إلى البشر إصلاحاً للأفراد والمجتمعات الإنسانية على السواء ، ويظهر ذلك بأشد ما يكون وضوحاً في الإسلام الذي يحوى منهجاً كاملاً ومتكاملاً لحياة الفرد والمجتمع .

وتختلف الأصول التي تقوم عليها المجتمعات في هذا العصر وتختلف معايير الحكم عليها عند المقارنة ، وأصول المجتمعات - غير الإسلامية - هي أصول بشرية وإذا بدت سليمة أو محققة للنفع والخير للناس فإن ذلك من سنن الحياة ذاتها ؛ لأن كل ما يفعله البشر يبدأ ناقصاً ومحتاجاً إلى الإضافة والتكملة فيضيف اللاحق إلى السابق وهكذا ينتظر الناس الإصلاح في المجتمع ، وقد جعل الله الدين ورسالات الرسل إصلاحاً للبشر يأتيهم عن طريق الوحي الإلهي بالمنهج الكامل والشامل حتى لا تفضل أفكار الناس في بحثهم عن منهج حياتهم ،

وهذا المنهج الإلهي يأتي كاملاً ومبرراً من كل نقص وعيب ولا يحتاج إلى تعديل ولا إلى إضافة بل يحتاج إلى فهم له وعمل به ، ويتركز اللاحق من أصول هذا المنهج الإلهي وأحكامه ونصوصه ما يتفق مع العصر الذي يعيش فيه ، فالعطاء باقٍ دائماً في دوام المنهج الإلهي وكماله وصلاحه لكل زمان ومكان .

والأصول التي نتحدثنا عن كل منها في هذا الكتاب هي الأصول الكبرى لحياة المجتمع والتي نحفظ بقاءه وتنمي حياته وتهيئ له سبيل التقدم في حياته المادية والرقى بإنسانيته وتطلعه إلى المثل الأعلى ، ولاشك أن الإسلام لا يدع صلاح الناس في كبير ولا صغير إلا نص عليه أو وجه إليه بقاعدة عامة أو أصل كلي ، وإذا كان لا يستطيع حصر قواعد صلاح الأفراد والمجتمع في الإسلام فإن الدراسة قد عرضت لأهم القواعد الإسلامية التي تضمن بقاء المجتمع ونموه وتقدمه . وقد أجمل الإمام ابن القيم حين وضع ما أئخنا إليه في قوله : (أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله) .

لقد اتقى الدين والعلم على أرض واحدة في هذا العصر الذي نعيش فيه ، وأصبح الإخاد كفراً بقيمة العقل ومعطيات العلم قبل أن يكون إنكاراً لتوازع الفطرة الإنسانية التي ركز الله فيها الإيمان به وعبادته وحده .

ولذلك فإن أهم ما ينبغي أن تعرض له الدعوة الإسلامية بالنسبة لغير المسلمين وحتى بالنسبة لأجيال المسلمين التي تعيش هذا العصر

وما بعده - هو ذلك المنهج الإسلامى الكامل فى حياة المجتمع حتى يعرف الناس أن ما يجلونه فى كل مجتمع إنسانى من مظاهر الحضارة والرقى الإنسانى يمتد نسبه إلى الإسلام ، وكل ما يلقونه من فساد أو تخلف فى مجتمع من المجتمعات هو بسبب الإغراض عن ذلك المنهج الكامل أو بسبب التفريط فيه .

ولسوف تنجح الدعوة الإسلامية فى هذا العصر - بإذن الله وجهد المخلصين من أهلها - فى أن تكشف للناس جميعاً عن قيمة المنهج الإسلامى فى أصوله ومبادئه التى تنظم حياة الناس فى المجتمع ، ويكفى أن هذه الأصول والمبادئ قد وضعها الله - عز وجل - للناس ، والله تعالى يقول : « ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » صدق الله العظيم .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	اولا - المجتمع الانسانى :
٩	الاسلام والمجتمع الانستلى
١٣	خصائص المنهج الاسلامى
١٦	الخضوع للمنهج الالهى
١٩	من يحدد الأصول الاجتماعية ؟
٢١	الأساس العقائدى للمجتمع الاسلامى
	ثانيا - الاسلام والأسرة :
٢٩	الاسلام والأسرة
٣٠	لماذا اهتم الاسلام بتنظيم الأسرة ؟
٣٣	القيم الاسلامية فى الأسرة
٣٣	التدين
٣٦	الأخلاق
٤٠	الوطنية

ثالثاً - الأصول العامة للمجتمع الاسلامى :

٤٧	السلام الاجتماعى
٥٠	الأصول التشريعية للمجتمع

● الكرامة الإنسانية :

٥٧	الكرامة الانسانية
٦٠	القرآن وكرامة الانسان
٦١	التسخير
٦٢	حرية النفس
٦٥	مقارنة
٦٧	آثار الكرامة الانسانية
٧٠	مضمون كرامة الانسان
٧٤	تطلع المجتمع الانسانى الى التكريم الالهى

● الحرية :

٧٩	حرية الانسان
٨٠	كيف أصبحت الحرية عقيدة
٨١	اساس الحرية فى الاسلام
٨٤	الاسلام وقضية الرق
٨٥	الحرب والرق
٨٦	الحرب هى المورد الوحيد للرق فى الاسلام
٨٧	الاسترقاق مغرم لا مغنم
٨٨	تحرير الانسان هو الهدف
٨٩	الرق المعاصر
٩٠	الاسلام وحرية الاعتقاد

الموضوع	الصفحة
حرية الاعتقاد وعقوبة المرتد	٩٣
حرية الفكر والرأى	٩٦
مقارنة	٩٧
حدود حرية الفكر والرأى	١٠١
الحرية المخنية	١٠٤
الحرية السياسية وحرية الاجتماع	١٠٦
الشورى والحرية السياسية	١٠٧
حرية الابداع العلمى والفكرى	١٠٩

● المساواة :

المساواة فى المجتمعات القنبية	١١٥
منهج الاسلام فى المساواة	١١٦
التساوى والتفاضل فى الاسلام	١١٧
معيار التفاضل	١١٨
حق المساواة ومضمونه	١١٩
هدم المعيير الزائفة للتفاضل	١٢١
صور من المساواة فى الاسلام	١٢٤
المساواة بين الرجل والمرأة	١٢٥
التسوية بين الحاكم والمحكوم	١٢٧
المساواة فى الكيان الانسانى	١٣٠
دائرة المساواة	١٣١

● الشورى :

الشورى وتنظم الحكم السابقة على الاسلام	١٣٧
العرب وتنظم الحكم قبل الاسلام	١٣٨
تعريف الشورى ومجالها	١٤٠

الصفحة	الموضوع
١٤٠	أساس الشورى وأدلتها
١٤٢	الشورى في السنة
١٤٣	ضرورة هذا الأصل للمجتمع الاسلامى
١٤٥	الوجوب وضرورته
١٤٧	الشورى والديمقراطية المعاصرة
١٤٨	الحق في المعارضة
١٥٠	المرأة والشورى
١٥٢	الشورى وغير المسلمين

● التكافل الاجتماعى :

١٥٧	تعريف بالتكافل الاجتماعى
١٥٨	التعاون والتكافل
١٥٩	أساس التكافل الاسلامى
١٦٠	اقسام التكافل ومجالاته
١٦١	صور التكافل المادى
١٦٢	أموال الزكاة
١٦٤	التكليف بالزكاة ونصابها
١٦٧	مصارف الزكاة
١٧١	تكافل المجتمع الواحد بأغنيائه وفقرائه
١٧٢	مسئولية الدولة عن الزكاة
١٧٣	التنقذات
١٧٤	الديات
١٧٥	توظيف المال في التكافل الاجتماعى
١٧٧	التكافل المعنوى
١٧٩	مقارنة

● الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

١٨٣	• • • •	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٨٦	• • • • •	المعروف والمنكر
١٨٧	• • •	ما هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٨٩	• • • • •	التكليف بهذا الأصل
١٩١	• • • • •	حدود الواجب
١٩٣		الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع المعاصر
١٩٦	• • • • •	خاتمة

رقم الايداع ٤٦٤٨ / ١٩٨٢

الترقيم الدولي ٨-١٢-٠٠٣-٠٠٢٧٧ ISBN



بسم الله الرحمن الرحيم

تتناول هذه الدراسة :

- الإسلام والمجتمع الإنساني : رسالة الإسلام هي ختام الوحي الالهي للبشر، ومن ثم فإن الإسلام يهدف الى رسم اطار المنهج الالهي لحياة البشر في كل زمان ومكان .
- الكرامة الانسانية : يتميز الانسان بخاصية العقل والارادة ، دون بقية المخلوقات ، ومن هنا كان التكريم الالهي للانسان عطاء من الله عز وجل .
- الحرية : من حقوق الانسان الذي كرمه الله، فهي تتبع للانسان أن يطلق طاقاته المادية والفكرية لخلق مجتمع افضل .
- المساواة : تعتبر المساواة بين الناس مبدأ معترفا به في هذا العصر ، والإسلام يمنع أن تكون المساواة مجرد شعار يدل على المساواة الحسابية أو المادية بين الناس ، ولكنه أعطى لهذا المبدأ مضمونه الحقيقي وتطبيقاته في الحياة .
- الشورى : من أصول المجتمع الإسلامي ، وهي طلب الرأي واستظهاره من الغير ، ولا تكون الشورى الا في الأمور الدنيوية والدينية التي لا وحي فيها ، وهي الوثيقة السياسية في الإسلام الى جانب الوثيقة الدينية والاجتماعية .
- التكافل الاجتماعي : من الأصول التي ينبغي أن تتوافر في المجتمع الإسلامي، ومفهوم التكافل الاجتماعي أوسع من مفهوم الضمان الاجتماعي ، فالضمان الاجتماعي يعبر عن الجانب المادي للتكافل فحسب .
- وأخيرا فإن دراسة المنهج الإسلامي الكامل تؤكد لذو الرائدة أن ما يشهده المجتمع الإنساني من مظاهر يمتد نسبه الى الإسلام ، أما الفساد والتخلف فهو الأعراض أو التفريط في تطبيق المنهج الإسلامي ، ووجب اصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

Bibliotheca Alexandrina



0223024

د. جمال الد

لشء ١٥ قرشا